



جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

الأساليب الخاصة بالمنصوبات دراسة تركيبية دلالية

إعداد الطالب
خلف عليان خلف الحيصة

إشراف
الدكتور عادل سلمان بقاعين

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة والنحو قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، ٢٠١١م

الإهداء

إلى القلبين النابضين بالإيمان والحنان، إلى مَنْ أَسْتَمِدَّ مِنْهُمَا الْعِزْمَ وَالْإِرَادَةَ،
وَالدَّفْعَ وَالثَّبَاتَ، إِلَى وَالِدِي بَرًّا بِهِمَا، وَإِكْرَامًا لِكِفَايَتِهِمَا فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ....
إلى أخواتي وإخوتي الأعزّاء ... إلى بُنَيَّتِي: وَسَنَ وَرَهْفَ، وَأَوْلَادِي: مَعْنَ،
وَمُحَمَّدَ "نور"، وَأَحْمَدَ. إِلَى رَفِيقَةِ دَرْبِي... أُمِّ مَعْنَ.
إِلَيْهِمْ جَمِيعًا أَقْدَمَ جَهْدِي هَذَا لَعَلَّهُ يَنَالُ رِضَاهُمْ، وَيُخَفِّفَ مِنِّ بُعْدِي عَنْهُمْ...

خلف عليان الحيصة

الشكر والتقدير

الشكرُ لله أولاً وأخيراً، ثُمَّ لأستاذي الدكتور: عادل سلمان البقاعين، الذي رعى هذا البحث بعنايته واهتمامه، وقوّم ما أصابه من اغوجاج حتّى استوى على سوقه. كما أتوجّه بخالص الشكر لأعضاء لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور الفاضل: يحيى عطية عابنة، والدكتور الفاضل: سيف الدين طه الفقراء، والدكتور الفاضل: علاء الدين أحمد غرايبة، لتفضّلهم بقبول مناقشة هذا البحث، فلهم جزيل الشكر وعظيم الامتنان، وستكون ملاحظاتهم محطّ عنايتي واهتمامي، فهي البلسم الذي يشفي جراح هذا البحث. وأشكر كلّ من ساهم بهذا البحث طباعةً ومراجعةً وقراءةً وتشجيعاً، والله الموفّق.

خلف عليان الحيصّة

فهرس المحتويات

الصفحة

المحتوى

أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
هـ	الملخص باللغة العربية
ز	الملخص باللغة الإنجليزية
١	المقدمة
٥	الفصل الأول
٧	١-١ الإعراب "لغة"
١٠	١-٢ الإعراب "اصطلاحاً"
١٤	٣-١ الحركات الإعرابية ودورها في الكلام
١٥	٤-١ الفتحة والمفعولية
٢٥	٥-١ الجملة العربية عند النحاة القدامى والمحدثين
٢٦	٦-١ الأسلوب
٢٧	الفصل الثاني "التراكيب السماعية في باب المفاعيل"
٤٠	١-٢ المفعول به
٦٦	٢-٢ المفعول المطلق
٧٦	٣-٢ المفعول معه
٨٥	٤-٢ المفعول له
٩٨	٥-٢ المفعول فيه
١٠٧	الفصل الثالث "الأساليب النحوية"
١١٣	١-٣ أسلوب الاختصاص
١٢١	٢-٣ أسلوب الإغراء
١٣٣	٣-٣ أسلوب التحذير
١٤٣	٤-٣ أسلوب الاشتغال
١٥٣	٥-٣ أسلوب التعجب
١٧٠	٦-٣ أسلوب الاستثناء
١٧٢	٧-٣ أسلوب النداء
	الخاتمة
	المراجع

المُلَخَّص
الأساليب الخاصة بالمنصوبات دراسة تركيبية دلالية

خلف عليان الحيصة

مؤتة، ٢٠١١م

تناولت هذه الدراسة الأساليب الخاصة بالمنصوبات ودرستها دراسة تركيبية دلالية، إذ إن بعض التراكيب اللغوية التي جاءت سماعياً في باب المفاعيل والأساليب النحوية، نصبت فيها كلمات بالفتحة فاختلّف في عامل النصب الذي جلب هذه الحركة، فبدل النحاة من قدامى ومحدثين جهوداً مضنية في البحث عن مخرج لهذه الظاهرة اللغوية، فالقدامى من نحاة ولغويين أخضعوا هذه التراكيب السماعية إلى نظرية العامل الذي يترك أثراً في المعمول، أما المحدثون فرأوا فيها تحوُّلاً في كلام المتكلم من الخبر إلى الإنشاء، إذ اقتضى هذا التحوُّل تحوُّلاً في الحركة الإعرابية من الرفع إلى النصب، لئلاّ يناسب الموقف اللغوي الانفعالي. ومن المحدثين من عدّها من باب الأساليب الخاصة، وهي تراكيب لغوية من باب الجمل غير الإسنادية، التي سمعت عن العرب فجمدت على هذه الهيئة، وجرت مجرى المثل لا تبدل أو تُغيّر وتحمل معنى يحسن السكوت عليه، لا لئس فيه ولا غموض.

والباحث في دراسته هذه يحاول أن يدرس هذه الأساليب الخاصة ذات الجمل غير الإسنادية، التي سمعت عن العرب سماعاً، من خلال تحليلها تحليلاً لغوياً وتركيبياً ودلالياً، ليوقف على عناصرها التركيبية والدلالية، مبيناً الدلالة التي يمكن أن تحملها هذه التراكيب اللغوية الخاصة السماعية، بعيداً عن نظرية العامل وسلطانها، محاولاً تقديم تفسير لوجود الحركة (الفتحة)، في أواخر الأسماء المنصوبة في هذه الأساليب الخاصة، مسترشداً في دراسته بمفهوم الجملة عند النحاة القدامى والمحدثين، والتحوُّلات النحوية التي أشار إليها المحدثون، وما يطرأ على كلام المتكلم من تحولات خبرية إلى إنشائية في هذه التراكيب النحوية، وما يقتضيه من تغيّر في الحركة من الرفع إلى النصب، لئلاّ يناسب المعنى الذي يرمي إليه المتكلم في كلامه، فتنتج تراكيب خاصة، عدت من باب الأساليب الخاصة التي جرت مجرى المثل، وهو رأي أقرب إلى روح اللغة والاستعمال اللغوي الواقعي؛ لأنه يوفّر على المغرب تفديرات لا مسوغ لها، ويجعل المتكلم في حلّ من قيود النحاة ونظريتهم الإسنادية وأكثر حريّة في التعبير عن انفعالاته.

Abstract
The special methods of accusatives –significance structural study

Khalaf – alian alheesah

Mutah university 2011

This study dealt with the special methods of accusatives , studying it in structural significance way because some linguistics structures (exactly in listening with the door of " mafaed " and syntactical methods) in which some word get the accusative case by "fatha" , and so the factor of accusative has changed which brought this case . Due to this case , new and past linguists and grammarians strove an effort to reach for a reason about this phenomenon – so the ancient linguists and grammarian related these listening structures in to the factor theory which leaves an affect on the objects , where as , new researchers saw an inversion with the speech of the speaker from "Khabar" in to "Insha'a" written – so this led to change in the case mark from nominative in to accusative mark . in which it can go with linguistic position . Other researchers attribute this issue dose to a special methods . which was taken regarding to Arab talk , as seen as unchangeable proverbs having meanings in which we have to stop in without ambiguity .

The researcher at this study tries to study these special methods which was taken from Arab talks , by analyzing them linguistically and structurally to stop on its elements , showing the significance that can be appeared through these listening structures - with the exclusive of factor theory – trying to demonstrate the existence of the case " Fatha" that stands at the end of accusative nouns through using the statement concept that came by the ancient linguists and grammarians – as well as syntactical inversions that new researchers have shown –as well as the changing talks of speaker such as " Khabarieh" changes in to written one "insha'eh" through this syntactical structures and to change the case from nominative in to accusative to go with speaker talking meaning – so the result will appear in the special structure that is considered as a proverbs . so this is suitable to language as well as for the linguistic use – in which it provides the cases , with some estimations – leaving the speaker with a good solution and far away of grammarian theories to speak freely through his reaction . God knows .

المقدمة

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام، وبعث فينا بالحق نبياً أمياً عربياً، هداًنا إلى طريق الهداية والصّلاح والرّشاد، والصّلاة والسّلام على خير البرية نبيّ الهدى والنور سيدنا محمّد عليه أفضل الصّلاة والسّلام، وعلى من تبعه وسار على هديه إلى يوم الدين، وبعد:

تبرز أهمية هذه الدراسة، في أنّها تتّجه نحو تلمّس دلالة التراكيب اللّغويّة السّماعيّة في باب المفاعيل، وفي باب الأساليب الانفعاليّة المعبّرة، من خلال تحليل هذه التراكيب اللّغويّة السّماعيّة في باب المفاعيل، وفي باب الأساليب الانفعاليّة المعبّرة والتي عدّها النّحاة من ذوات الدّلالات الخاصّة، إذ بحث النّحاة القدامى هذه التراكيب السّماعيّة في إطار فكرة العامل، أو ما يُعرف بالجمّل الإسناديّة، وقدّموا تحليلات متعدّدة لبيان علّة مجيء الاسم منصوباً في هذه التراكيب اللّغويّة، في حين درّسها بعض المحدثين بعيداً عن نظريّة العامل، وعدّوها من باب الأساليب الخاصّة ذوات الجمّل غير الإسناديّة، جرى فيها تحولات لغويّة وتركيبية حتى استقرّت على هذه الهيئّة، فجمدت وجرّت مجرى المثل، لا يدخلها تبدّل أو تغيير، بل تُستعمل على صورتها التي سمّعت عن العرب.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ما عُرف عند النّحاة بالتراكيب السّماعيّة والأساليب اللّغويّة الخاصّة في باب المفعولات وفي باب الأساليب الانفعاليّة المعبّرة الخاصّة، في باب المنصوبات تركيباً ودلالة، إذ تُعدّ الدّلالة من أعلى مُستويات التعبير اللّغويّ، وأرقى حالات تفهم اللّغة وتذوّقها، والوصول إلى معرفة هذه الدّلالة إنّما يتأتّى من تحليل هذه التراكيب اللّغويّة السّماعيّة في باب المفاعيل، وما يُعرف بالأساليب الخاصّة، إذ تُعدّ هذه الأساليب الخاصّة من الظواهر اللّغويّة التي حفّلت بها العربيّة، والنّصب في هذه التراكيب اللّغويّة السّماعيّة لا يقع اعتباطاً بل لا بدّ أن يخدم غرضاً دلاليّاً، فكلّ كلمة نُصبت في التّركيب اللّغويّ الخاصّ لا بدّ لها من وظيفة نحويّة كانت أم دلاليّة، تُعرب من خلال موقعها في هذه التراكيب، إذ إنّ الفتحّة التي تظهر في آخر الاسم المنصوب في هذه التراكيب اللّغويّة الخاصّة لا بدّ أن تُؤدّي دوراً دلاليّاً في توجيه المعنى في هذه الأساليب الخاصّة.

أمّا فيما يتعلّق بالدراسات السابقة والتي يُمكن لنا أن نعتمد عليها في أحيان كثيرة في بحثنا هذا، فهي:

١. إحياء النّحو لإبراهيم مصطفى.
٢. النّحو الجديد لعبد المتعال الصّعيد.
٣. في نحو اللّغة وتراكيبها، للدكتور خليل أحمد عميرة.
٤. أثر التحولات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنيّة والشواهد الشعرية، للدكتور يحيى عطية عابنة.
٥. أساليب الجملة الإفصاحيّة في النّحو العربيّ، دراسة تطبيقيّة في ديوان الشّابي، للدكتور عبد القادر مرعي الخليل.
٦. المنصوبات بين القاعدة التركيبية والقيمة الدّلاليّة، إعداد خلدون الحنيطي. وهدف هذه الدراسة الأسناد، وبيان هل الفتحة أثر لعامل؟ وهل هي علم للمفعولية؟
٧. المنصوبات في ضوء إحياء النّحو، لإبراهيم مصطفى، إعداد عمّار البوالصة.

٨. الصِّراع بين التراكيب في كتاب سيبويه، إعداد عبد الله كناعنة.
إلا أن خصوصية هذه الدراسة مُتأتية من أنها تبحث في مسألة التراكيب السماعية التي جاءت في باب المفاعيل، وباب الأساليب اللغوية الانفعالية المعبرة الاختصاص والإغراء والتحذير، والاشتغال والتعجب، والاستثناء، والنداء والتي سماها النحاة بالأساليب، وما ينتج عن ذلك من جهات نظر بين مؤيد من النحويين قدامى ومحدثين في عامل ظهور الفتحة في آخر الاسم المنصوب في هذه التراكيب اللغوية السماعية الخاصة.

وأما منهج الدراسة في العرض والتناول فقد كان في أغلب الأحيان يبدأ بعرض لمفهوم المفاعيل والأساليب والإغراب، وما يتعلق به من مفاهيم، وتحليل التراكيب اللغوية الخاصة أو ما يُعرف بالأساليب الخاصة^(١)، وما يطرأ على هذه لتراكيب من تحولات، ينعكس أثرها على المعنى، وتغير الحركة الإعرابية من الرفع إلى النصب، تبعاً لهذه التحولات النحوية.

وقد اقتضى منهج الدراسة أن يكون البحث في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، يتبعها ثبت بالمصادر والمراجع .

أما الفصل الأول تتناول الباحث فيه مفهوم الإغراب لغةً واصطلاحاً، وآراء النحاة فيه من قدامى ومحدثين، والحركات الإعرابية ودورها في توجيه الكلام، والفتحة والمفعولية، ومفهوم الجملة عند النحاة القدامى والمحدثين، والتحويلات النحوية التي تجري في الكلام، أو ما يُعرف بالنظرية التوليدية التحويلية، ومفهوم الأسلوب اللغوي.
أما الفصل الثاني فتناول فيه الباحث التراكيب اللغوية التي جاءت سماعياً عن العرب في باب المفاعيل: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول معه، والمفعول له، والمفعول فيه، واختلاف النحاة حول هذه التراكيب اللغوية، إذ أخضعها النحاة القدامى للقاعدة النحوية المعيارية، وسماها بعضهم بالمسكوكات اللغوية، في حين درستها المحدثون في إطار ما يُعرف بالجمل غير الإسنادية، بناءً على مفهوم الجملة عند النحاة، وهو الحد الأدنى من الكلمات يحمل معنى يحسن السكوت عليه، وسماها بعضهم بالمتحجرات اللغوية التي جرت مجرى المثل.

أما الفصل الثالث فتناول فيه الباحث التراكيب اللغوية التي جاءت في باب الأساليب اللغوية الانفعالية الخاصة وهي أساليب الاختصاص والإغراء والتحذير، والاشتغال والتعجب، والاستثناء، والنداء، التي عدّها النحاة المحدثون من باب العبارات الجاهزة أو التراكيب الخاصة التي جمدت على هذه الهيئة، فهي جرت مجرى المثل لا يدخلها تغيير أو تبديل، ومن المحدثين من رأى أنه جرى فيها تحولات نحوية في إطار ما يُعرف بالتحويلات الأسلوبية^(٢).

ثم جاءت الخاتمة فتناول فيها الباحث ما استخلصه من دراسة الأساليب الخاصة بالمنصوبات تركيباً وأثراً في الدلالة وتبعها ثبت بالمصادر والمراجع.

(١) السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٨٣م، ص٧٢.

(٢) عابنه، يحيى عطية، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، مجلة أبحاث اليرموك، ١١، ١٩٩٣، ص٩-٤٢.

وبَعْدُ فَإِنَّ الْبَاحِثَ لَا يَمْلِكُ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ ابْتَدَعَ شَيْئاً جَدِيداً وَلَا جَاءَ بِالتَّمَامِ، وَمَا يُبْرَى
نَفْسَهُ مِنْ خَطَأٍ أَوْ زَلَّةٍ قَلَمٍ، فَكُلُّ إِنْسَانٍ عُرْضَةٌ لِلخَطَأِ، وَحَسْبُهُ أَنَّهُ بَدَلَ مِنَ الْجَهْدِ مَا مَلَكَتْ
يَدَاهُ مِنْ قُوَّةٍ.

وَالشُّكْرُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا، ثُمَّ لِلْمُدَرِّسِ الْإِنْسَانِ الَّذِي غَمَرَنِي بِحُسْنِ خُلُقِهِ، وَرَحَابَةِ
صَدْرِهِ، أَسْتَاذِي الْعَزِيزِ الدُّكْتُورِ: عَادِلِ سُلْمَانَ بَقَاعِينَ، الَّذِي عَامَلَنِي مُعَامَلَةً الْأَخِ الْوَدُودِ
لِأَخِيهِ، وَقَدْ بَدَلَ جَهْدًا مُضْنِيًّا فِي قِرَاءَةِ الْبَحْثِ وَتَقْوِيمِ مَا أَصَابَهُ مِنْ اعْجَاجٍ حَتَّى
اسْتَوَى عَلَى سُبُوقِهِ.

وَأَتَقَدَّمَ بِخَالِصِ الشُّكْرِ وَالْعِرْفَانِ الْجَزِيلِ لِأَسْتَاذِي الْفَاضِلِينَ، عُضْوَيْ الْمُنَاقَشَةِ
الَّذِينَ أَفْتَخِرُ وَاعْتَزُّ بِأَنَّنِي تَتَلَمَذْتُ عَلَى يَدَيْهِمَا فِي مَرَحَلَتِي الْبِكَالُورِيُوسِ وَالْمَاجِسْتِيرِ،
وَهُمَا الْأَسْتَاذُ الدُّكْتُورُ يَحْيَى عَطِيَّةَ عِبَابَنَةَ، وَالدُّكْتُورُ سَيْفُ الدِّينِ طَهَ الْفُقَرَاءُ، فَلَهُمَا
الْفَضْلُ وَالْمِنَّةُ بَعْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

وكَذَلِكَ أَتَقَدَّمَ بِخَالِصِ الشُّكْرِ لِلدُّكْتُورِ علاء الدين أحمد غرابيه الذي تَكَرَّمَ بِقَبُولِ
مُنَاقَشَةِ الْبَحْثِ، فَلَهُ جَزِيلُ الشُّكْرِ الْعِرْفَانِ، وَالشُّكْرُ لِكُلِّ هَؤُلَاءِ جَمِيعًا وَهُمْ
مَلَا حَظَاتِهِمْ مَحَطَّ عِنَايَتِي وَاهْتِمَامِي، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ، إِنَّهُ نَعْمَ الْمُؤَلَّى، وَنَعْمَ النَّصِيرُ.

الفصل الأول الإعراب لغةً واصطلاحاً

١.١ الإعراب لغةً:

الإعراب مَصْدَرٌ "أعرب" وجاء في مُعْجَم التَهْذِيب للأزهري: الإعراب والتعريب معناهما واحدٌ، وهو الإبانة، ويُقال: أعرب عنه لسانه وعرب أي أبان وأفصح، وأعرب عنه الرجل بينَ عنه، وإنما سُمِّيَ الإعرابُ إعراباً؛ لتبيينه وإيضاحه، ويُقال أعرب عما في ضميرك أي ابن^(١).

وتحت مادة "عرب" في لسان العرب، نجد معاني آخر للإعراب "أعرب حَبَّتْه، أي أفصح بها، وعرب منطقه أي هذب من اللحن، والإعراب الذي هو النحو، إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وأعرب كلامه إذا لم يلحن في الإعراب"^(٢).

وجاء في أسرار العربية للأنباري (٥٧٧ هـ) "إن قال قائل: لم سُمِّيَ الإعرابُ إعراباً، قيل؛ لأنه تغيّر يلحق أواخر الكلم، من قولهم: "عربت مِعدة الفصيل" إذا تغيّرت؛ فإنه قيل "العرب" في قولهم: "عربت مِعدة الفصيل، معناه الفساد، وكيف يكون الإعراب مأخوذاً منه؟ قيل: معنى قولك: أعربت الكلام؛ أي أزلتُ عربه وهو فساده"^(٣). وربما يكون قد سُمِّيَ الإعرابُ إعراباً؛ لأنَّ المُعَرَّبَ للكلام كأنَّه يتحبَّبُ إلى السامع بإعرابه؛ من قولهم: امرأةٌ عروُب، إذا كانت مُحَبَّبةً إلى زوجها، قال الله تعالى: "عُرْبًا أَتْرَابًا"  ^(٤). أي مُحَبَّبات إلى أزواجهنَّ، فلمَّا كان المُعَرَّبُ للكلام وكأنَّه

يتحبَّبُ إلى السامع بإعرابه، سُمِّيَ إعراباً^(٥)، وفي ذلك يقول ابنُ جنِّي (٣٩٢ هـ) في باب القول في الإعراب: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"^(٦).

وفي موضع آخر يقول ابنُ جنِّي: "وأما لفظه بأنَّه مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه، وفلان مُعَرَّبٌ عما في نفسه، أي مُبَيَّنٌ له، ومُوضِحٌ عنه، ومنه عربتُ الفرس تعريياً إذا بزغته، وذلك أن تنسف أسفل حافره، ومعناه أنه قد بان ذلك ما كان خفياً من أمره لظهوره إلى مرآة العين، بعدما كان مَسْتُوراً، وبذلك تعرف ما له أصلُب هو أم رخو أم سقيم"^(٧).

(١) الأزهري، أبو منصور. معجم تهذيب اللغة، المؤسسة العربية للتأليف والترجمة، تحقيق: رياض زكي قاسم، ١٩٦٣، ج ٣، ص ٢٣٧٩.

(٢) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥، مادة (عرب).

(٣) ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات. أسرار العربية، تحقيق: بركات يوسف، دار الأرقم، ط ١، ١٩٩٩، ص ٤٤.

(٤) سورة الواقعة، آية ٣٧.

(٥) ابن الأنباري. أسرار العربية، ص ٤٥.

(٦) ابن جنِّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩١٣م، ج ١، ص ٣٥.

(٧) المرجع نفسه، ص ٣٦.

وقال عبدُ القاهر الجرجاني (٤٧١هـ): "اعلم أنَّ معنى الإعراب أن يكون من قولهم: أعربَ عن نفسه، إذا بيّن ما في ضميره، وأوضّحه؛ لأنَّ حقيقة الإعراب إيضاح المعاني"^(١).

وجاء في الحديث النبوي الشريف قوله: (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): "الثَّيْبُ تُعْرَبُ عن نفسها"^(٢). وضُح لنا من خلال استعراض مَفْهُوم الإعراب لُغَةً، أنَّ مَعْنَى الإعراب مُرْتَبِطٌ لُغَوِيًّا بالإبانة والإفصاح، والفَحْش في القول، وتحسين القول، وسلب الفساد من القول، وكلّها معانٍ تلتقي حَوْلَ الإيضاح والإبانة عن المعاني بالألفاظ في نفس المُعْرَبِ.

(١) الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م، ج ١، ص ٩٧.

(٢) ابن حنبل، أحمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، حديث عدي بن عُمير الكندي "باب النكاح" بيت الأفكار الدولية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م، ص ١٢٨٢.

٢.١ الإعراب اصطلاحاً:

قال سيبويه (١٨٠هـ): "وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة مما يحدث فيها العامل ليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حَرَفُ الإعراب، فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب"^(١).

أما المبرّد (٢٨٥هـ) فقد أشار إلى الحركات الإعرابية قائلاً: "فهذه الحركات" ويقصد الضمة والفتحة والكسرة "تسمّى بهذه الأسماء إذا كان الشيء مُعَرَّباً، فإن كان مبنياً لا يزول من حركة إلى أخرى، نحو: حيثُ، وقبْلُ، وبعْدُ، قيل له مضموم، ولم يُقل مرفوع، لأنّه لا يزول عن الضم"^(٢).

وحدّ أبو القاسم الزجاجيّ (٣٣٧هـ) الإعراب بقوله: "إنّ النحويين لمّا رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدلّ على المعاني، وتبين عنها، سمّوها إعراباً، وكأَنّه البيان بما يكون، ويُسمّى النحو إعراباً والإعراب نحواً سماعاً"^(٣). ويرى الزجاجي أنّ الإعراب هو الحركات التي تبين عن معاني اللّغة أيّ تكشفها وتزيل غموضها^(٤).

أما ابنُ فارس (٣٩٥هـ) فيرى أنّ الإعراب "من العلوم الجليّة التي خُصّت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصلُ الكلام، ولولاه ما مُيّز فاعلٌ من مفعولٍ، ولا مُضافٌ من نعتٍ، ولا تعجّبٌ من استفهامٍ، ولا صدرٌ من مصدرٍ، ولا نعتٌ من توكيدٍ "تأكيد"^(٥).

إذا يرى ابن فارس أنّ الإعراب يعمل على تمييز المعاني، ومن خلاله يُوقَف على أغراض المتكلّمين، إذ إنّ قائلاً لو قال: "ما أحسن زيداً" غير مُعَرَّبٍ "زيد" و"أحسن" لم يُوقَف على مراده هل هو يتعجّب: ما أحسن زيداً! أو يستفهم: ما أحسن زيداً؟ أو يخبر: ما أحسن زيداً. فلمّا أعرب أبان بالإعراب على المعنى الذي يقصده^(٦).

ويُعرّف ابنُ الدّهان (٥٦٩هـ) الإعراب بقوله: "الإعرابُ تغييرُ آخر الكلمة بتغيير العامل، وهو على أربعة أضرب: رفعٌ ونصبٌ وجرٌ وجزمٌ، فالرفع الضمّة التي يُحدّثها عاملٌ، نحو: قام زيدٌ، والنصب الفتحة التي يُحدّثها عاملٌ، نحو: رأيتُ زيداً،

(١) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩١م، ج١، ص١٣.

(٢) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، ١٣٩٩هـ، ج١، ص١٤٢.

(٣) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط٦، ١٩٩٦م، ص٩١.

(٤) انظر: المرجع نفسه، ص٩١.

(٥) ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس، الصحابي في فقه اللغة، تحقيق: مصطفى الشويحي، دار بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٦٣، ص٧٧.

(٦) انظر: المرجع نفسه، ص١٩١.

والجرُّ الكسرةُ التي يُحْدِثُهَا عاملٌ، نحو قولك: مررتُ بزيدٍ، والجرُّمُ السكونُ والحذفُ اللذان يُحْدِثُهُمَا عاملٌ، نحو: لم يضربْ، لم يرمِ، لم يخشَ^(١).

أما العُكْبَرِيُّ (٦١٦هـ) فإنه يرى "أنَّ الإعرابَ عند النحويين هو اختلاف آخر الكلمة واختلاف العامل، فيها لفظاً أو تقديرًا"^(٢).

"والأصلُ في علامات الإعرابِ ثلاثة أوجه، أحدها: أنَّ الإعرابَ دالٌّ على معنى عارض في الكلمة، فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لما بينهما من التناسب.

والثاني: أنَّ الحركة أيسرُ من الحرف، وهي كافيةٌ في الدلالة على الإعراب. والثالث: أنَّ الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة، اللازم لها، فلو جعلَ الحرفَ دليلاً على الإعراب، لأدَّى ذلك أن يدلَّ الشيء الواحدُ على معنيين وفي ذلك اشتراكٌ والأصلُ أن يُخصَّصَ كُلُّ معنىٍ بدليل"^(٣). ويشيرُ السيوطيُّ (٩١١هـ) إلى أنه "ليس مُطلقاً الحركة إعراباً، وإنما الحادثُ بالعاملِ هو الإعراب"^(٤).

وذهب قوم إلى أن الإعرابَ عبارة عن الحركات^(٥)، وحدَّوه بقولهم: "تغييرُ أواخرِ الكلمِ لاختلافِ العواملِ الداخلةِ عليها لفظاً وتقديرًا"^(٦).

فالإعرابُ بيانٌ ما للكلمة من وظيفة لغوية أو قيمة نحوية في التركيب اللغوي، فهو أثرٌ يتركه العاملُ في آخرِ الاسمِ المُعرَّبِ ليعرِّفَ معناه ويتَّضحَ ويزول اللبسُ منه. أمَّا المُحدثون فإنهم عرَّفوا الإعرابَ بقولهم: "هو التطبيقُ على القواعدِ النحويةِ المُختلفة، ببيان ما في الكلمة من فعلٍ أو فاعلٍ أو مُبتدأ، أو خبرٍ أو مفعولٍ أو حالٍ أو غير ذلك من أنواع الأسماءِ والأفعالِ والحروفِ، وموقع كلِّ منها في جملته، وبنائه أو إعرابه أو غير ذلك"^(٧).

ويرى عباس حسن أنَّ الإعرابَ هو تغييرُ العلامة التي في آخرِ اللفظ، بسبب تغييرِ العواملِ الداخلةِ عليه، وما يقتضيه كُلُّ عاملٍ، وفائدته أنه يرمز إلى معنى مُعيَّن دون غيره، كالفاعلية والمفعولية، وسواهما، ولولاه لاختلطت المعاني، والتبسَتْ، ولم يفتَرَق بعضها عن بعض، وهو مع هذه المزية الكبرى غاية الإيجاز"^(٨).

ويذكر صُبْحِي الصَّالِح أنَّ الإعرابَ من خصائص العربية بل من أشدِّ هذه الخصائص وضوحاً، وأنَّ مراعاته في الكلام هو الفارقُ الوحيدُ بين المعاني

(١) ابن الدَّهَّان، أبو محمد سعيد المبارك، شرح الدروس في النحو، تحقيق: جزاء المصاروة، دار أسامة، عمان، الأردن، ط١، ٢٠١٠م، ص٩٢.

(٢) العُكْبَرِيُّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللُّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودمشق، سوريا، ط١، ١٩٩٥م، ص٥٢.

(٣) العُكْبَرِيُّ، اللُّباب في علل البناء والإعراب، ص٥٤ و٥٥.

(٤) السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة

الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٥م، ج١، ص٧٤.

(٥) السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، ج١، ص١٧٢.

(٦) المرجع نفسه، ص١٧٣.

(٧) حسن، عباس. النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٥، (د.ت) ج١، ص٥٤.

(٨) المرجع نفسه، ص٧٤.

المُتكَافِئَةِ^(١)، فلَمَّا أصابت العربيَّةُ حظاً من التطوُّر، أضْحَى الإعرابُ أقوى عناصرها، وأبرزَ خصائصها، بل سرَّ جمالها، وأمست قوانينه هي العاصمَةُ من الزلَّالِ المُعوَّضَةِ عن السليقة^(٢).

ويعرِّف عبدُ المتعال الصَّعِيدِي الإعرابَ بقوله: "هو تصرُّف أهلِ العربيَّةِ بأواخرِ كلماتها بين رفعٍ ونصبٍ وخفضٍ وجزمٍ؛ لأنَّ الكلماتِ بعضها مرفوعٌ الآخرُ وبعضها منصوبٌ الآخرُ، وبعضها مجرورٌ الآخرُ"^(٣). فالإعرابُ كلُّ تغييرٍ، كان ظاهراً أو مُقدَّراً، يُحدِثُه العاملُ في هيئةِ آخرِ الكلمةِ المُعْرَبَةِ، والتي تشكِّلُ جزءاً في كلامٍ مركَّبٍ، وتغيَّرُ أواخرُ كلماتِ التركيبِ اللُّغويِّ عائدٌ إلى عواملٍ لفظيَّةٍ كانت أو معنويَّةٍ، هكذا يرى نحاةُ العربيَّةِ قديمهم وحديثهم.

١. ٣ الحركات الإعرابيَّة ودورها في الكلام:

تُشير الرواياتُ إلى أنَّ زيادَ بنَ أبيه قد وجَّهَ أمراً إلى أبي الأسود الدَّوْلِيِّ لوضعِ نقطٍ يُحرِّرُ بها حركاتِ أواخرِ الكلماتِ في كتابِ الله - عزَّ وجلَّ - فتصدَّى أبو الأسود الدَّوْلِيُّ لهذا العملِ الجليلِ، فاتَّخَذَ كاتباً حذَقاً من بني عبدِ القيسِ، وقالَ له: إذا رأيتني قد فتحتُ شفتيَّ بالحرفِ فانقُطْ نقطةً قويَّةً على أعلاه، وإنَّ ضمنتُ شفتيَّ فانقُطْ نقطةً بينَ يدي الحرفِ، وإذا كسرتُ شفتيَّ فاجعلْ النقطةَ من تحتِ الحرفِ، فإنَّ أتبعْتُ شيئاً من ذلك غنةً فاجعلْ مكانَ النقطةِ نقطتين^(٤).

اختلف اللُّغَوِيُّونَ في مسألةِ مُبتَكِرِ الحركاتِ الإعرابيَّةِ، فمنهم من ذهبَ إلى أنَّ الخليلَ بنَ أحمدَ الفراهيدي (١٧٠هـ) هو واضِعُها، وقسمَ آخرُ يرى أنَّ أبا الأسود الدَّوْلِيَّ هو واضِعُها، ولكنَّ ما يهَمُّنا هو أنَّه لا بدَّ لكلِّ شكلٍ من أشكالِ الإعرابِ من علامةٍ يُعرفُ بها، ويُستدلُّ عليه من خلالها، وهذا ما أشارَ إليه عابنةٌ في مؤلِّفه تطوُّر المصطلحِ النحويِّ البصريِّ إذ يقول: لا بدَّ لكلِّ ضَرْبٍ من أضْرُبِ الإعرابِ من علامةٍ يُعرفُ بها، ولذا فقد اصطلح النحويُّونَ له علاماتٌ مميزةٌ حتى لا يختلطَ على السامعِ المُراد من الكلامِ، واصطلحوا لهذه العلاماتِ ألفاظاً مُميَّزةً أيضاً^(٥).

و"الإعرابُ أن يَخْتَلَفَ أواخرُ الكَلِمِ لاختلافِ العاملِ، مثال ذلك: هذا رجلٌ، ورأيتُ رجلاً، ومررتُ برجلٍ، فالآخرُ من هذه الأسماءِ قد اختلفَ باعتقَابِ الحركاتِ عليه واعتقَابُ هذه الحركاتِ المُختلفة على الآخرِ، إمَّا هو لاختلافِ العواملِ التي هي: هذا ورأيتُ والباء في "مررتُ برجلٍ" فهذه عواملُ كلِّ واحدٍ منها غير الآخر"^(٦).

(١) انظر: الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١٠، ١٩٨٣، ص١١٧.

(٢) المرجع نفسه، ص١١٨.

(٣) الصعدي، عبد المتعال، النحو الجديد، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، (د.ط)، ١٩٧٤م، ص٢٤.

(٤) الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت، معجم الأدباء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩١، ج١، ص٣٤.

(٥) عابنة، يحيى عطية، تطوُّر المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٦م، ص٥٦.

(٦) الجرجاني. المقتصد في شرح الإيضاح، ص٩.

وأوضح أبو القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ) دور الحركات الإعرابية في الكلام بقوله: إنَّ الأسماءَ لما كانت تَعْتَوِرُها المعاني، فتكون فاعلةً، ومفعولةً، ومُضافاً إليها، لم تَكُنْ في صورها وأبنيتها أدلةً على هذه المعاني، بل كانت مُشتركةً، جُعِلَتْ حركاتُ الإعرابِ فيها تُنَبِّئُ عن هذه المعاني، فقالوا: ضربَ زيدٌ عمراً، فدلوا برفع زيدٍ على أنَّ الفعلَ له، وبنصب عمرو على أنَّ الفعلَ واقعٌ به^(١).

يرى الزجاجي أنَّ هذه الحركات دلائلٌ على المعاني، وكلُّ ذلك ليتَّسَّعوا في كلامهم. فيمكنهم ذلك من تقديم الفاعل أو المفعول عند حاجتهم إلى ذلك، ولأيِّ عَرَضٍ بلاغيٍّ قصدوه، فمن خلال الحركات يُمكنهم الدلالة على المعاني والتفريق بين المعاني المتكافئة وتحقيق أَمْنِ اللَّبْسِ^(٢).

ويوردُ الزجاجي رأياً مُغايراً لِقُطْرِبٍ يُخالف فيه ما أجمع عليه النحاة وهو أنَّ الحركات دوالٌّ على المعاني. ولهذا دخلت الكلام: أنه لو كان الإعرابُ إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لَوَجَبَ أن يكون لكلِّ معنى إعرابٌ يدلُّ عليه لا يزولُ إلا بزواله، "وإنما أعربت العربُ كلامها؛ لأنَّ الاسمَ في حالة الوقف يلزُمه السكون للوقف، فلو جَعَلُوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزُمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يُنْطِنُونَ عندَ الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك مُعاقباً للإسكان ليتَّعَدَّلَ الكلام"^(٣).

وقد بيَّن الزجاجي فسادَ رأي قُطْرِبٍ بقوله: "لو كان كما زعمَ "قطرب" لجاز خفضُ الفاعلِ مرَّةً، ورفعُه أخرى ونصبُه، وجاز نصبُ المُضافِ إليه؛ لأنَّ القصدَ في هذا إنما هو الحركة تُعاقِبُ سُكوناً يَعتَدِّلُ به الكلام، وأيُّ حركةٍ أتى بها المتكلمُ أجزأته، فهو مُخَيَّرٌ في ذلك. وفي هذا فسادٌ للكلام وخروجٌ عن أوضاع العربِ وحِكْمَةِ نظامِ كلامهم"^(٤).

ويرى إبراهيم أنيس أنَّ النحاة الأوائل سمعوا حركاتٍ أواخر الكلمات من ضمٍّ وفتحٍ وكسرٍ، فخيَّلَ إليهم أنَّ وراءَ تلك الحركات سراً يتَّصلُ اتصالاً وثيقاً بالمعاني^(٥). وذهب أنيس إلى أنَّ الحركات الإعرابية ليست من بنية الكلمة، وليست دوالاً على المعاني، قائلاً: "فليست حركاتُ الإعرابِ في رأيي عُنْصراً من عناصرِ البنية في الكلمات، وليست دلائلٌ على المعاني كما يظنُّ النحاة، بل إنَّ الأصلَ في كلِّ كلمةٍ هو سكونُ آخرها، سواء في هذا ما يسمَّى بالمُبْنِيِّ أو المُعْرَبِ، إذ يوقفُ على كليهما بالسكون، وتبقى مع هذا، أو رغم هذا، واضحة الصيغة لم تفقد من معناها شيئاً"^(٦). وحركاتُ الإعرابِ ليست شيئاً زائداً أو ثانوياً أو أنها دخلت الكلام اعتباطاً، هذا ما يراه مازن المبارك، إذ يقول: "فحركاتُ الإعرابِ ليست شيئاً زائداً أو ثانوياً، وهي لم تدخلْ على الكلام اعتباطاً، وإنما دخلت لأداءِ وظيفةٍ أساسيةٍ في اللغة، إذ بها يتَّضحُ

(١) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٦٩.

(٢) انظر: المرجع نفسه، ص ٧٠.

(٣) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٧١.

(٤) المرجع نفسه، ص ٧١.

(٥) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الإنجلو، القاهرة، مصر، ط ٥، ١٩٧٥، ص ٢٣٧.

(٦) المرجع نفسه، ص ٢٤٢.

المعنى ويظهر، وعن طريقها تُعرف الصلة النحوية بين الكلمة والكلمة في الجملة الأولى^(١).

وتكمن أهمية الحركة الإعرابية في مجال المعنى، إذ تُساعد على مُرونة التعبير تقديمًا وتأخيرًا، ووصل الكلام إذ يكون التسكين في آخر الكلمة عائقًا دون سلامة القول، وفصل الكلمة عن أختها، بما يُميز شخصيتها، ويحول دون اختلاط الكلام^(٢).
أمّا إبراهيم مصطفى فيقول: إنّ العربية تدلّ بالحركات على المعاني المختلفة من غير أن تكون تلك الحركات أثرًا لِمَقْطَع أو بقية من أداء، وهذا من أصول العربية، فهذه العلامات الإعرابية إشارة إلى معانٍ يُقصد إليها، فتُجعل تلك الحركات دوالًا عليها^(٣).

ويُنكر إبراهيم مصطفى دلالة الفتحة على أي معنى نحوي، وهي مجرد حركة خفيفة مُستحبة، يلجأ إليها المتكلم العربي ليختتم كلامه^(٤).

ويشاركه في هذا الرأي مهدي المخزومي، قائلاً: إنّ الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، وإنّ الفتحة ليس لها دلالة على المعنى، فالضمة هي الحركة التي يُشار بها إلى كون الكلمة مُسنَدًا، والكسرة هي حركة تُرمز إلى كون الكلمة مُضافًا إليها، وإنّ الفتحة هي الحركة الخفيفة التي يَسْتَرِيح إليها العرب حين يُريدون إلى تحريك آخر الكلمة حين لا تدخل في إسناد ولا إضافة، ولا تحمّل أي معنى إعرابي^(٥).

تُعدّ الحركات الإعرابية ميزة من أهم الميزات التي تنماز بها العربية عن غيرها من اللغات، فهي في حقيقة الأمر ضربٌ من ضروب الإيجاز كما يرى مازن المبارك في مؤلّفه "نحو وعي لغوي" إذ يقول: "وهذه الحركات في اللغة العربية قسمان: قسم يدخل في بنية الكلمة لا يتحوّل ولا يتبدّل، كحركة الجيم في جعفر وجميل، وكحركة الراء في فرج، وحركات أواخر المبنيات، وقسم ينفصل عن الكلمة، يدخل عليها ويتحوّل عنها، ويتبدّل تبعاً للوظيفة النحوية للكلمة في الجملة، كحركة الدال في حضر زيد وكتاب زيد ورأيت زيداً^(٦).

وحركات الإعراب من ضمة وفتحة وكسرة ليست شيئاً زائداً أو ثانوياً كما يرى بعضهم، "وهي لم تدخل الكلام اعتباطياً، وإنما دخلت لأداء وظيفة أساسية في اللغة، إذ بها يتّضح المعنى ويظهر، وعن طريقها تُعرف الصلة النحوية بين الكلمة والكلمة في الجملة"^(٧).

(١) المبارك، مازن، نحو وعي لغوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٨٥م، ص ٦٣.

(٢) عمارة، إسماعيل أحمد، نحو آفاق أفضل للعربية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٥، ص ١٥٨.

(٣) مصطفى، إبراهيم. إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، مصر، (د.ط)، ١٩٥٩م، ص ٤٥.

(٤) المرجع نفسه، ص ٥٠.

(٥) المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط ١، ١٩٦٤م، ص ٦٨.

(٦) المبارك، نحو وعي لغوي، ص ٦٢.

(٧) المرجع نفسه، ص ٦٣.

١. ٤ الفتحة والمفعولية:

تُعَدُّ الفتحة من أخفِّ الحركات، وتُسمَّى عند سيبويه "نصباً"، إن كانت إعراباً، وإن كانت حركة تدخل في بنية الكلمة تُسمَّى عند جميع النحويين "فتحة"، واستعمال الفتحة استعمال قديم عند اللغويين، والنصب علامة المفعولية^(١). والفتحة علم المفعولية عند النحاة، فلا يُنصب شيء من الكلام إلا أنه مفعول أو مُشَبَّه بالمفعول لفظاً أو معنى^(٢)، أما ابن الحاجب في شافيته فيرى أن المنصوبات مُستَمِلَةٌ على علم المفعولية^(٣)، ويقصد بعلم المفعولية الفتحة. وتلعب الفتحة دوراً بارزاً في إحداث تغيير في المستوى النحوي، إذ إنها تنقل الكلام من الخبر إلى الإنشاء، وتُمكن المتكلم من التعبير عما يختلج في صدره، ولناخذ هذا المثال في باب التحذير والإغراء:

النارَ النارَ النارُ النارَ

فالجملَةُ الأولى جملة إفساحية تأثرية، تُعبِّر عن انفعالات المتكلم ومشاعره إزاء مُوقِفٍ يبيِّن الفزع والخوف من جانب المتكلم اتجاه المُخاطَب، وما يواجهه من خطر مُحْدِقٍ به، أما الجملَةُ الثانية فهي جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب^(٤). أما مهدي المخزومي فيرى أن الفتحة ليس لها دلالة على المعنى، والفتحة هي الحركة الخفيفة المُسنَّحة التي يَهْرَعُ إليها العربي ما وجد إلى الخفة سبيلاً، وهو رأي الخليل في كثير من المنصوبات^(٥).

ولكننا نقول إنَّ للفتحة دوراً بارزاً على المستوى النحوي، خاصة من جهة الدلالة ولا سيما في الجمل الإفساحية التي تُعبِّر عن انفعالات المتكلم وأحاسيسه^(٦)، وهي تعبير عن القصد والمعنى، فالمعنى لا يظهر في مثل هذه الأساليب إلا بالفتحة وعلامة النصب، والتنغيم الصوتي المُصاحب لها، وأنَّ أيَّ تقدير أو تأويل لتبرير حركة النصب في مثل هذه الأساليب يُقلِّل من قيمتها الإفساحية المُعبِّرة عن انفعال المتكلم، وإنَّ علامة النصب تجسيد لهذا المعنى، وليس أثراً لعاملٍ مُحذوف^(٧).

١. ٥ الجملة العربية عند النحاة القدامى والمحدثين:

أشار سيبويه في كتابه إلى ما يدلُّ على أنَّ الكلام لا يُطلق إلا على الجملة المفيدة المُستقلَّة بنفسها "واعلم إنَّ قلتُ" إنما وقفتُ في كلام العرب على أنَّ يُحكى بها، وإنما

(١) السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، وزارة التعليم العالي، بيت الحكمة، جامعة بغداد، العراق، (د.ط.)، ١٩٨٧م، ج ١، ص ٢٨.

(٢) انظر: المُبرِّد. المُقتضب، ج ٤، ص ٢٩٩.

(٣) انظر: الرضي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الكافية، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٠م، ج ١، ص ٢٦٤.

(٤) عميرة، خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، عمان، ط ١، ١٩٨٤م، ص ١٦١ و١٦٢.

(٥) المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٨١.

(٦) مرعي، عبد القادر خليل، أساليب الجملة الإفساحية في النحو العربي، مؤسسة رام للتكنولوجيا، عمان، الأردن، ط ١، ١٩٩٥، ص ٧٥.

(٧) المرجع نفسه، ص ١١٣.

تُحْكِي بَعْدَ الْقَوْلِ مَا كَانَ كَلَاماً لِقَوْلِكَ، نَحْوُ: قُلْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ؛ لِأَنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَلَا تُدْخِلَ "قُلْتَ"^(١). وَعَرَّفَ ابْنُ جَنِّي (٣٩٢ هـ) الْجُمْلَةَ بِقَوْلِهِ: "إِنَّهَا كُلُّ كَلَامٍ مُفِيدٍ مُسْتَقِلٍّ بِنَفْسِهِ"^(٢).

أَمَّا الزَّمَخْشَرِيُّ (٥٣٨ هـ) فَعَرَّفَ الْكَلَامَ بِقَوْلِهِ: "الْمُرَكَّبُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ، أُسْنَدَتْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى، وَذَلِكَ لَا يَتَأْتِي إِلَّا مِنْ اسْمَيْنِ، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ أَخُوكَ، وَبِشْرٌ صَاحِبُكَ، أَوْ فِي فِعْلٍ وَاسِمٍ، نَحْوَ قَوْلِكَ: ضَرَبَ زَيْدٌ، وَانْطَلَقَ بَكْرٌ، وَيُسَمَّى بِالْجُمْلَةِ"^(٣). أَمَّا الرِّضِيُّ فَعَرَّفَ الْجُمْلَةَ قَائِلاً: "مَا تَضَمَّنَ الْإِسْنَادَ الْأَصْلِيَّ سِوَاءً أَكَانَتْ مَقْصُورَةً لِدَاثِهَا أَوْ لَا، كَالْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأِ الْكَلَامِ مَا تَضَمَّنَ الْإِسْنَادَ الْأَصْلِيَّ وَكَانَ مَقْصُوراً لِذَاتِهِ، فَكُلُّ كَلَامٍ جُمْلَةٌ، وَلَا يَتَعَكَّسُ"^(٤).

وَابْنُ يَعِيشَ (٦٤٣ هـ) يَرَى أَنَّ الْكَلَامَ عِنْدَ النَحْوِيِّينَ هُوَ كُلُّ لَفْظٍ مُسْتَقِلٍّ بِنَفْسِهِ مُفِيدٍ لِمَعْنَاهُ، وَيُسَمَّى بِالْجُمْلَةِ^(٥)، فَهُوَ يَشْتَرِطُ فِي الْكَلَامِ حَصُولَ الْفَائِدَةِ الَّتِي يَجِبُ السَّكُوتُ عَلَيْهَا، فَافَادَةُ الْمَعْنَى شَرْطٌ لِقِيَامِ الْجُمْلَةِ.

أَمَّا الْجُمْلَةُ عِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ (٧٦١ هـ) فَهِيَ الْفِعْلُ وَفَاعِلُهُ، وَالْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، وَمَا كَانَ بِمَنْزِلَةِ إِحْدَاهُمَا، أَمَّا الْكَلَامُ عِنْدَهُ فَهُوَ اللَّفْظُ الْمُفِيدُ الدَّالُّ عَلَى مَعْنَى يَحْسُنُ السَّكُوتُ عَلَيْهِ، فَهُمَا عِنْدَهُ لَيْسَا مُتَرَادِفَيْنِ، إِذْ مَيَّزَ بَيْنَهُمَا^(٦).

وَقَسَمَ النُّحَاةُ الْقَدَمَاءُ الْجُمْلَةَ الْعَرَبِيَّةَ عَلَى أُسَاسٍ لَفْظِيٍّ شَكْلِيٍّ مَحْضٍ، فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ فَعْلِيَّةً إِذَا كَانَ صَدْرُهَا فِعْلاً (قَامَ زَيْدٌ)، وَتَكُونُ اسْمِيَّةً إِذَا كَانَ صَدْرُهَا اسْماً (زَيْدٌ قَامَ)^(٧). وَأَضَافَ ابْنُ هِشَامٍ إِلَى التَّقْسِيمِ السَّابِقِ الْجُمْلَةَ الظَّرْفِيَّةَ، وَهِيَ الْجُمْلَةُ الْمُصَدَّرَةُ بِظَرْفٍ أَوْ جَارٍّ وَمَجْرُورٍ، نَحْوُ: أَعْنَدَكَ زَيْدٌ، وَأَفِي الدَّارَ زَيْدٌ، إِذَا قَدَّرْتَ زَيْدًا بِالظَّرْفِ أَوِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ^(٨). وَأَشَارَ ابْنُ هِشَامٍ إِلَى أَنَّ الْخَلِيلَ وَالْمَبْرَدَ أَضَافَا الْجُمْلَةَ الشَّرْطِيَّةَ إِلَى الْأَقْسَامِ السَّابِقَةِ^(٩).

أَمَّا الْمُحَدِّثُونَ فَقَدْ اخْتَلَفَتْ نَظَرُهُمْ إِلَى الْجُمْلَةِ وَتَحْدِيدِ مَفْهُومِهَا، إِذْ قَسَمَ السَّامِرَائِيُّ الْجُمْلَةَ إِلَى إِسْنَادِيَّةٍ وَغَيْرِ إِسْنَادِيَّةٍ، وَفَقَّ نَظْرَةً خَاصَّةً، تَعْتَمِدُ عَلَى رُكْنِي الْإِسْنَادِ، مِنْ حَيْثُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ وَالْمُسْنَدُ، وَعَلَاقَتُهُمَا مَعاً^(١٠)، وَيَقُولُ السَّامِرَائِيُّ: "إِنَّ قَوْلَنَا: اكْتُبْ، وَاكْتُبَا، وَاكْتُبِي، جَمْلٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا مُفِيدَةٌ، وَشَرْطُ الْإِفَادَةِ مُتَوَافِرٌ فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٢٢.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ١٨ و ٢٣.

(٣) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في صناعة الإعراب، قدم له: علي أبو ملحم، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٣ م، ص ٢٣.

(٤) الرضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٨.

(٥) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د.ط.)، (د.ت.)، ج ١، ص ١٩.

(٦) ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقام بن الأرقام، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٩، ج ٢، ص ٤١٩.

(٧) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د.ط.) ١٩٩١، ج ١، ص ١٩.

(٨) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ج ٢، ص ٣٧٦.

(٩) المرجع نفسه، ص ٣٧٦.

(١٠) السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص ٢١١.

التي تكتسب ذلك من الظرف الذي تعلقت به، فإذا قل اكتب، في حال وجود مخاطب هو محمد مطلوب منه أن يكتب، غير أن أسلوب الطلب هذا يفتقر إلى الإسناد، وعلى هذا فهي ليست جملاً إسنادية^(١).

أما برجستراسر فيرى أن أكثر الكلام جملاً، والجملة مركبة من مُسند ومُسند إليه؛ فإن كان كلاهما اسماً أو بمنزلة الاسم فالجملة اسمية، وإن كان المُسند فعلاً أو بمنزلة الفعل فالجملة فعلية^(٢).

يعرف إبراهيم أنيس الجملة في أقصر صورها هي: أقل قدر من الكلام يُفيد السامع معنىً مُستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر. فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلاً: من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟ فأجاب "زيد"، فقد نطق هذا المتهم بكلام مُفيد في أقصر صورة^(٣).

وعرف مهدي المخزومي الجملة بأنها الصورة اللفظية للفكرة، وظيفتها هي نقل ما في ذهن المتكلم من أفكار إلى ذهن السامع والمتلقي^(٤)، ويرد في الجملة الفعلية بعد تمام "الإسناد" كلمات تؤدي وظائف لغوية، يقوم عليها تمام المعنى، وتكون هذه الكلمات مُتممات للمعنى المُعبر عنه بأصل الجملة "المُسند والمُسند إليه"، فيبعثن في الجملة حياة لم تتأت لها بدونهن، ومن هذه المُتعلقات المصدر الذي يُذكر بعد الفعل ليؤدي عدة وظائف لغوية^(٥).

وعرفها تمام حسان بأنها الكلام المركب المُفيد بحكم أصل وضعه، وركز في الجملة على النمط ورؤية الكلام، والعلاقات بين عناصرها، ذلك أننا لو وضعناها دون نظام لما تمت الفائدة^(٦).

فالأصل عند تمام حسان هو الإفادة، فإذا لم تتحقق الإفادة فلا يعود التركيب جملةً، وتتحقق الفائدة بمجموعة من القوانين الحالية واللفظية^(٧).

أما عبدالرحمن أيوب فإن له رؤية خاصة في تعريفه للجملة، فيرى أن الجملة ليست مجرد مجموعة من الكلمات، بل هي إلى جانب هذا، عدد من النماذج التركيبية المُتداخلة، وفي الجملة الواحدة "هل قال؟" نموذج لتركيب الكلمات، وهو "أداة استفهام + فعل ماضٍ + نموذج للتنغيم وهو نَعَمْ مُتوسّط + نَعَمْ مُرتفع هابط" ونموذج للنبر وهو "نبر خفيف ونبر شديد" وتطبيق هذا العدد من النماذج المُجمعة، إضافة إلى النطق بالكلمات قد يكون الجملة الواقعية التي تُعطي فائدة يحسن السكوت عليها^(٨).

(١) المرجع نفسه، ص ٢١١.

(٢) برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه: رمضان عبد التواب، مكتب الخانجي، القاهرة، مصر، دار الرفاعي، الرياض، السعودية، (د.ط)، ١٩٨٢م، ص ١٢٥.

(٣) أنيس، من أسرار اللغة، ص ٢٧٦ و ٢٧٧.

(٤) انظر: المخزومي، مهدي دراسات في النحو العربي قواعد وتطبيق، ط ٣، ١٩٨٥، ص ٨٣.

(٥) انظر: المرجع نفسه، ص ١٠٥.

(٦) حسان، تمام، الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط ١، (د.ت)، ص ١٤٧.

(٧) المرجع نفسه، ص ١٣٨.

(٨) أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت (د.ط)، ١٩٥٧، ص ١٢٦.

وحصرَ عبدُ الرحمنِ أيوبَ الجملةَ غيرَ الإسناديةِ بأسلوبِ المَدْحِ والذَمِّ، وأسلوبِ التعجُّبِ، وجملةِ النَّداءِ، إذ يقولُ: إِنَّ النَّحَاةَ جعلوا الجملةَ على نوعين: اسميةً وفعليةً، وجعلوا من الجملةِ الفعليةِ، جملةَ النَّداءِ، وجملةَ نَعَمٍ وبُئْسَ، وجملةَ التعجُّبِ، ونحن لا نرى رأيَ النَّحَاةِ هذا، بل نرى أنَّ الجملةَ العربيةَ نوعان: إسناديةً، وغيرُ إسناديةٍ، وهي جملةُ النَّداءِ، وجملةُ نَعَمٍ وبُئْسَ، وجملةُ التعجُّبِ، وهذه جُمْلٌ لا يُمكنُ أن تُعدَّ من الجملِ الفعليةِ لمُجرَّدِ تأويلِ النَّحَاةِ لها بعباراتٍ فعليةٍ لِيُسْتَدَلَّ على فعليتها^(١). وهنا يُشيرُ عبدُ الرحمنِ أيوبُ إلى دَوْرِ التطريزاتِ من تنغيمٍ وتبَرُّ في تحديدِ المَعْنَى الذي يُمكنُ أن يُفهمَ من مجموعةِ كلماتٍ تُعطي معنىً يَحسنُ السكوتُ عليه.

الكلامُ والجملةُ في رأيِ عباسِ حسنٍ لهما تعريفٌ واحدٌ، وهو ما تركَّبَ من كلمتين أو أكثرَ، وله معنىٌ يَحسنُ السكوتُ عليه^(٢).

ورفض خليلُ عمارةٌ عدَّ الكلامِ مُرادفًا للجملة، ذلك أنَّ الجملةَ في نظره، قائمةٌ على الإسنادِ المفيدِ المَقْصودِ لذاته، وبناءً على ذلك عرَّفَ الجملةَ بقوله: فالجملةُ إذن اللَّفْظُ المفيدُ فائدةً يَحسنُ السكوتُ عليها، وبهذا تكونُ عندَ مَنْ قال بهذا رَدِيفاً لمُصطلحِ الكلامِ، حيثُ إنَّ هذا هو التعريفُ الذي يرتضيه جُلُّ النَّحَاةِ حدًّا للكلامِ^(٣).

وقسَّم النَّحَاةُ المُحدِّثونَ الجملةَ العربيةَ إلى جُمْلٍ إسناديةٍ وجُمْلٍ غيرِ إسناديةٍ، حيثُ أوردَ مُحَمَّدٌ عبدُ اللطيفِ حماسةً رأياً لبرجستراسر يرى فيه أنَّ الإسنادَ يُعدُّ شرطاً ضرورياً في وَصْفِ العبارةِ بالجملة، حيثُ إذ خلا التركيبُ مِنَ الإسنادِ واكتفى بنفسه في أداءِ المعنى، لا يُعدُّ عنده جملةً، إذ يقولُ: "الجملةُ مُركَّبةٌ مِنْ مُسندٍ ومُسندٍ إليه، فإنَّ كان كلاهما اسماً أو بمنزلةِ الاسمِ، فالجملةُ اسميةٌ، وإنَّ كان المُسندُ فعلاً أو بمنزلةِ الفعلِ فالجملةُ فعليةٌ"^(٤).

وقال برجستراسر "ومن الكلامِ ما ليس بجملةٍ، بل هو كلماتٌ مُفردةٌ. أو تركيباتٌ وصفيةٌ أو إضافيةٌ أو عطفيةٌ غيرُ إسناديةٍ، مثالُ ذلك: النَّداءُ، فإنَّ "يا حسنُ" ليس بجملةٍ، ولا قِسمٍ من جملةٍ، وهو مع ذلك كلامٌ ويُشبهه الجملةُ في أنَّه مُستقلٌّ بنفسه، لا يحتاجُ إلى غيره مُظهِراً كان أو مُقَدِّراً"^(٥).

وقسَّم إبراهيمُ السامرائيُّ الجملةَ إلى إسناديةٍ وغيرِ إسناديةٍ وَفَّقَ رؤيةَ خاصةٍ يرتبطُ بِعُنصري الإسنادِ وذلك من حيثُ اتصافُ المُسندِ إليه بالمُسندِ، فالجملةُ التي لا يكونُ فيها اتصافُ المُسندِ إليه بالمُسندِ غيرُ إسناديةٍ^(٦).

فالجملةُ غيرُ الإسناديةِ هي الجملُ التي يُمكنُ أن تُعدَّ جُملاً إفصاحيةً أي أنَّها كانت في أوَّلِ أمرها تعبيراً انفعالياً يُعبِّرُ عن التعجُّبِ أو المَدْحِ أو الذَمِّ، أو غير ذلك من

(١) أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١٢٩.

(٢) حسن، النحو الوافي، ج ١، ص ١٥.

(٣) عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٧٦.

(٤) حماسة، محمد عبد اللطيف. العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين القديم والحديث، الكويت، (د.ط)، ١٩٨٣، ص ٤٨.

(٥) برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص ١٢٥.

(٦) انظر: السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص ٢٠.

المعاني التي أخذ التعبير عنها صورةً محفوظةً ثم جمد بعض عناصرها على صيغته التي وردَ بها فجرى مجرى الأمثال^(١).

درس النحاة واللغويون القدامى الجملة العربية وفق منهجين: منهج تركيبية قُسمت الجملة العربية على أساسه إلى جملة فعلية، واسمية، وزاد عليها اللغويون المُحدثون الجملة الشرطية، والجملة الظرفية، ومنهج آخر يقوم على دراسة الجملة، دلالياً، حيثُ الجملة العربية قُسمت على أساسه إلى خبرية وإنشائية، وزاد عليها تمام حسان ما يُعرف بالجملة الإفصاحية^(٢).

ثم درست الجملة العربية من قبل اللغويين المحدثين وفق منهج لغوي عصري، أساسه الدراسات الوصفية القائمة على التحليل اللغوي الوصفي^(٣)، وظهر ما يُعرف بنظرية النحو التوليديّ التحويليّ التي نادى بها نعوم تشومسكي في العصر الحديث، وأخذ قسم كبير من علماء اللغة العربية المُحدثين في تطبيق قواعد هذه النظرية على النحو العربي وخرجوا بتفسيرات تحل الكثير من المسائل النحوية المتعلقة بالجملة العربية، حيث وجدوا في المنهج التوليديّ التحويليّ القدرة على تحليل الكثير من التراكيب اللغوية، وإظهار المعنى المُراد فيها^(٤).

ويمكننا في ضوء النظرية التوليديّة التحويليّة أن نقسم الجملة العربية إلى توليديّة: اسميّة وفعلية، والتوليديّة الاسميّة في الجملة العربية يُمكن حصرها في الأنماط اللغويّة الآتية:

- أ. اسم معرفة + اسم نكرة.
 - ب. شبه جملة (ظرفية أو جار ومجرور) + اسم نكرة.
 - أما الجملة الفعلية التوليديّة، فيمكن حصرها في الأنماط اللغويّة الآتية:
 - أ. فعل + اسم (أو ما يسدّ مسدّه، ظاهراً أو مقدّراً في فعل الأمر).
 - ب. فعل + اسم + اسم (أو اسم مُقتَرَن بحرف الجر).
 - ج. فعل + ضمير (مفعول به) + اسم مرفوع (فاعل).
- إلا أن هذه الأنماط اللغويّة التوليديّة (اسميّة أو فعلية) قد يُجرى فيها تغيير في مبادئها الصرفية (المورفيمات)، أو يضافها من فونيمات ثانوية (النبر والتّغيم)، فيترتب على ذلك تغيير في المعنى، فتصبح الجملة جملة تحويليّة في معناها، اسميّة أو فعلية في مبنائها^(٥).

جاء في لسان العرب تحت مادة "حَوَّل": التحويلُ لغةً: تحوّل عنه الشيء زال عنه إلى غيره... حال الشيء نفسه يحوّل حَوَلاً بِمَعْنَيْنِ: يكونُ تغييراً ويكونُ تحوُّلاً... يُقال: حوّلوا عنها تحويلاً وحَوَلاً... والتحويلُ مصدرٌ حَقِيقٌ مِنْ حَوَّل^(٦).

(١) حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين لبّقديم والحديث، الكويت، ص ٩٧.

(٢) انظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٣، ١٩٨٥، ص ١٩٠.

(٣) انظر: عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٣٩.

(٤) انظر: مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية، ص ٥٩.

(٥) انظر: عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٨٨. ومرعي، أساليب الجملة الإفصاحية، ص ٥٩.

(٦) ابن منظور، لسان العرب، مادة (حول).

أما التحويل اصطلاحاً: هو انتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية، إذ تتحول الجملة من حال إلى أخرى، وفق قواعد التحويل المعروفة فتحوّل الجملة يعني انتقالها من تركيب إلى تركيب آخر لغرض بلاغي، والجملة المحوّل عنها هي ما تُعرف بالجملة الأصل "الجملة النواة"، والقواعد التي تتحكم بجملة الأصل أو "البنية العميقة أو النواة" هي القواعد التحويلية^(١).

والمُتكلّم عندما يُحوّل في كلامه من تركيب إلى آخر، فإنّه ينتقل من جملة خبرية يستعملها في موقف لغويّ محدّد، إلى نمط لغويّ آخر إنشائيّاً بسبب موقف لغويّ دفعه إلى ذلك التحوّل. الأمر الذي يترك أثراً نتيجة لهذا التحوّل، في تركيب الجملة كما يترك أثراً في دلالتها، فالمُتكلّم إذا أراد أن يحدث أيّ تغيير في معنى الجملة التوليدية، فما عليه إلا أن يجري تغييراً في المبنى، ذلك لأنّ أيّ تغيير في المبنى يُفضي إلى تغيير في المعنى، وهذا ما يُسمّيه النحويّون المُحدثون بالجملة التحويلية، أيّ أنها تحوّل من جملة توليدية، أو جملة الأصل "النواة".

حدّد اللغويّون والنحويّون أهمّ عناصر التحويل التي تنقل الجملة من جملة توليدية إلى جملة تحويلية بالأمر الآتية:

أولاً- الترتيب: ويُقصد بالتركيب كعنصر تحويليّ يطرأ على الجملة التوليدية، إجراء تغيير على تركيب الجملة بالتقديم والتأخير، كتنقيح الفاعل على الفعل، أو المفعول به على الفعل والفاعل، أو تقديم الخبر على المبتدأ أو تقديم الفضلات على أحد ركني الجملة الأساسيين أو عليهما معاً، وذلك لإحداث تغيير في المعنى^(٢).

يقول الجرجاني في أهمية الترتيب: "هو باب كثير الفوائد، جُمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتّر لك عن بديعه، ويُفضي بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعراً يروّك مسمعه، ويلطف موقعه، ثم تنظر فستجد سبباً قد أراقك ولطف عندك أنه قدّم فيه شيء، وحول اللفظ من مكانه إلى مكان^(٣)".

ثانياً- الزيادة: ويُقصد بالزيادة كعنصر من عناصر التحويل، ما يُضاف إلى الجملة النواة "التوليدية" من كلمات، سماها النحاة بالفضلات، والبلاغيّون بالقيّد، تُضاف إلى الجملة الأصل لتحقيق زيادة في المعنى، وذلك لأنّ أيّ زيادة في المبنى يُقابلها زيادة في المعنى، فنقول مثلاً: رجّع القائد ثم نُضيف مُنصّراً، لِنبين حال هيئة القائد عندما رجّع^(٤).

ثالثاً- الحذف: يُعدّ الجرجانيّ أفضل من وصف باب الحذف، إذ قال: "هو باب لطيف المسلك، لطيف المآخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، فالصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين، وهذه جملة قد تنكرها حتى تُخبر، وتدفعها حتى تنظر^(٥)".

(١) انظر: حماسة، محمد عبداللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، (د.ط)، ١٩٩٠، ص ١٣.

(٢) انظر: عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٨٨. ومرعي، أساليب الجملة الإفصاحية، ص ٦٠.

(٣) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، بيروت، لبنان، (د.ط)، ١٩٧٨، ص ٩٣.

(٤) عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٩٦.

(٥) الجرجان، دلائل الإعجاز، ص ١١٢.

ونقصد بالحذف عُنْصَراً من عناصر التحويل نقيضاً للزيادة، أي أنه عُنْصَرٌ من عناصر التحويل، فكما أن الزيادة في الجملة التوليدية "الأصل أو النواة" يُفْضِي إلى تحويلها إلى الجملة التحويلية لِعَرَضٍ في المَعْنَى، فإن الحذف يَعْنِي أن تنقص من الجملة التوليدية اسميةً كانت أم فعلية لِعَرَضٍ في المَعْنَى، وتبقى كلمات الجملة بعد الحذف تحمل مَعْنَى يَحْسُنُ السكوتُ عَلَيْهِ^(١).

فإن سأل أحدهم قائلاً: مَنْ ضَرَبْتَ؟ وأجيب: زيداً، فإن كلمة "زيداً" في سياقها اللغوي تحمل مَعْنَى يَحْسُنُ السكوتُ عليه، فهي جُمْلَةٌ قد حُذِفَ رُكْنٌ مِنْ أركانها، وهو "ضربت"، فهي جُمْلَةٌ تحويلية، القصد من التحول فيها بالحذف هو الإيجاز، وهو عُنْصَرٌ من عناصر بلاغة المُتَكَلِّم، فأنت ترى به ترك الذكر أَفْصَحَ من الذكر، فالجملة بعد الحذف صارت جُمْلَةً تحويلية فعلية.

رابعاً: الحركة الإعرابية: درس قدامى النحاة واللغويين الحركات لإعرابية، مُحاولين تقديم تفسيرات وتعليقات لها، وسئل الخليل بن أحمد -رحمه الله- عن علل الإعراب وحركاته، التي يُعْتَلُّ بها في النحو، فقل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيئتها، وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علله، وإن لم يُنْقَلْ ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي إنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس^(٢).

ويعدُّ ابنُ جني من أوائل اللغويين العرب الذين قدّموا مثل هذه التفسيرات والتعليقات، إذ يقول: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعَ أكرم سعيداً أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول"^(٣).
وتعدُّ الحركات الإعرابية عُنْصَراً من عناصر التحويل في الجملة التوليدية، خاصة في الأبواب النحوية التي تُعبّر عن انفعالات المُتَكَلِّم والتي تُعرف بالجملة الإفصاحية من مثل الإغراء والتحذير والاختصاص والتعجب والاسم المنصوب بعد واو المعية^(٤).

فالحركات الإعرابية ليست أنراً للعوامل أو مجرد اقتضاء صوتي لوصل الكلام، إذ بها يتضح المعنى ويظهر، وعن طريقها تعرف الصلة النحوية بين الكلمة والكلمة في الجملة الواحدة^(٥).

خامساً- التنعيم: يعدُّ التنعيم من عناصر التحويل التي تؤدي دوراً بارزاً في إظهار المعنى المراد من التركيب اللغوي إذ إن المُتَكَلِّم من خلال نبذة صوته عند نطق التركيب يمكن أن يستدل على المعنى المراد، وعرف اللغويون التنعيم بأنه ظاهرة صوتية يُعبّر بها المُتَكَلِّم عن معنى في ذهنه ويوصله إلى السامع بوضوح^(٦).

(١) انظر: عميرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٣٤. ومرعي، أساليب الجملة الإفصاحية، ص ٦٤.

(٢) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٦٦.

(٣) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٥٣.

(٤) عميرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٦١.

(٥) مبارك، نحو وعي لغوي، ص ٧٢.

(٦) مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية، ص ٦٨.

وَيُقَصَّدُ بِالتَّنْغِيمِ عُنْصَرًا تَحْوِيلِيًّا أَيْ النِّعْمَةُ الصَّوْتِيَّةُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ التَّوْلِيدِيَّةِ، فَتَحْوُلُهَا مِنْ بَابٍ إِلَى بَابٍ، وَمِنْ مَعْنَى إِلَى مَعْنَى، فَالْجُمْلَةُ التَّوْلِيدِيَّةُ الْآتِيَةُ: هَذَا الْأَسَدُ. جُمْلَةٌ ذَاتُ نِعْمَةٍ مُسْتَوِيَّةٍ، فَهِيَ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ تَوْلِيدِيَّةٌ تُفِيدُ الْإِخْبَارَ، وَبِالنِّعْمَةِ الصَّاعِدَةِ جِدًّا تَتَحَوَّلُ الْجُمْلَةُ إِلَى جُمْلَةٍ تَحْذِيرِيَّةٍ تَحْوِيلِيَّةٍ (الْأَسَدُ ...) تُفِيدُ لَفَتْ انْتِبَاهِ السَّمَاعِ إِلَى أَمْرٍ خَطِيرٍ، خَاصَّةً أَنَّ الْوَقْتَ يَضِيقُ فِي هَذَا الْمَقَامِ عَنْ ذِكْرِ جُمْلَةِ الْأَصْلِ "التَّوْلِيدِيَّةِ"، فَالْمُتَكَلِّمُ أَرَادَ أَنْ يُعَبِّرَ عَنِ مَوْقِفِ انْفِعَالِي أَحْسَنَ بِهِ لَحْظَةً وَقُوعَ الْخَطَرِ^(١).

١. ٦ الأسلوب: لغة

جاءَ في لِسَانِ الْعَرَبِ تَحْتَ مَادَّةِ "سَلَبَ": يُقَالُ لِلسَّطْرِ مِنَ النَخِيلِ أَسْلُوبٌ، وَكُلُّ طَرِيقٍ فَهُوَ أَسْلُوبٌ، وَالْأَسْلُوبُ: الطَّرِيقُ وَالْوَجْهَةُ، وَالْمَذْهَبُ، وَيُجْمَعُ عَلَى أَسَالِيبَ، وَالْأَسْلُوبُ: الطَّرِيقُ تَأْخُذُ فِيهِ، وَالْأَسْلُوبُ بِالضَّمِّ: الْفَنُّ، وَيُقَالُ: أَخَذَ فُلَانٌ فِي أَسَالِيبِ فَنِّ الْقَوْلِ، أَيْ أَسَالِيبِ مِنْهُ^(٢). وَهُوَ الْفَنُّ وَالْمَذْهَبُ مَعَ التَّقْيِيدِ لَا عَلَى الْإِطْلَاقِ^(٣).

الأسلوب اصطلاحاً:

عَرَّفَ ابْنُ خُلْدُونِ الْأَسْلُوبَ بِأَنَّهُ الْمَنَوَالُ الَّذِي تُنْسَجُ فِيهِ التَّرَاكِيِبُ أَوْ الْقَالِبُ الَّذِي يُفْرَغُ فِيهِ، وَلِكُلِّ فَنٍّ مِنَ الْكَلَامِ أَسَالِيبٌ تُخْتَصُّ بِهِ، وَتُوجَدُ فِيهِ عَلَى أَنْحَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ^(٤). وَيَرَى أَحْمَدُ الشَّايِبُ أَنَّ الْأَسْلُوبَ فَنٌّ مِنَ الْكَلَامِ يَكُونُ قَصَصاً أَوْ جَوَاراً تُشْبِهُهَا أَوْ مَجَازاً أَوْ كِنَايَةً، أَوْ حِكْماً وَأَمْثالاً^(٥). فَهُوَ الصُّورَةُ اللَّفْظِيَّةُ الَّتِي يُعَبِّرُ بِهَا عَنِ الْمَعْنَى أَوْ نَظْمِ الْكَلَامِ، وَتَأْلِيفِهِ لِأَدَاءِ الْأَفْكَارِ وَعَرْضِ الْخِيَالِ، أَوْ هُوَ الْعِبَارَاتُ اللَّفْظِيَّةُ الْمُنَسَّقَةُ لِأَدَاءِ الْمَعْنَى^(٦).

وَعَرَّفَ عِبَانَةُ الْأَسْلُوبَ بِأَنَّهُ الْمَذْهَبُ الْكَلَامِيُّ الَّذِي يَنْفَرِدُ بِهِ الْمُتَكَلِّمُ فِي تَأْدِيَةِ مَعَانِيهِ وَمَقَاصِدِهِ^(٧).

(١) انظر: عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٧١. ومرعي، أساليب الجملة الإفصاحية، ص ٦٩.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة "سلب".

(٣) عباينة، أثر التحويلات الأسلوبية، مجلة أبحاث اليرموك، م ١١، ص ١٠.

(٤) ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، تحقيق: درويش الجويدي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٥، ص ٤٢.

(٥) الشايب، أحمد، الأسلوب، مكتبة النهضة المصرية، ط ٨، ١٩٨٨، ص ٤١.

(٦) المرجع نفسه، ص ٤٦.

(٧) عباينة، أثر التحويلات الأسلوبية، مجلة أبحاث اليرموك، م ١١، ص ١٠.

الفصل الثاني

ثمة تراكيبٌ لُغَوِيَّةٌ، جاءت فيها كلماتٌ منصوبةٌ الآخر، فاختلاف النَحْوِيَّونَ واللُّغَوِيَّونَ في مُوجِبِ هذا النَصْبِ، بَيْنَ مَنْ يَرَى أَنَّهَا أَثَرٌ لِعَامِلٍ انْطِلَاقاً مِنْ أَنَّ كُلَّ مَنْصُوبٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ نَاصِبٍ، وَبَيْنَ مَنْ يَرَى أَنَّهَا عَلَمٌ لِلْمَفْعُولِيَّةِ "الْفَضْلَةُ" أو "الْمَنْمَةُ" وَقِسْمٌ آخَرُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا الْحَرَكَةُ الْخَفِيفَةُ الْمُسْتَحَبَّةُ الَّتِي يَلْجَأُ إِلَيْهَا الْمُتَكَلِّمُ لِيُوصَلَ الْكَلَامَ، وَرَأْيُ آخَرٍ يَرَى أَنَّهَا ذَاتُ دَلَالَةٍ تُؤَدِّي دَوْرًا دِلَالِيًّا، يَلْجَأُ إِلَيْهَا الْمُتَكَلِّمُ عِنْدَ التَّحْوِيلِ فِي كَلَامِهِ مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الْإِنْشَاءِ لِمُغَرِّضٍ بِلَاغِيٍّ، اقْتِضَاءُ مَوْقِفٍ لُغَوِيٍّ مُعَيَّنٍ، الَّذِي يُعْرِفُ عِنْدَ اللُّغَوِيِّينَ الْمُحَدَّثِينَ بِالْجُمْلِ الْإِفْصَاحِيَّةِ، الَّتِي يُعَبِّرُ بِهَا عَنْ مَوْقِفِ انْفِعَالِيٍّ مُؤَثِّرٍ أَرَادَ الْمُتَكَلِّمُ أَنْ يَنْقُلَهُ إِلَى السَّامِعِ أَوْ الْمُتَلَقِّيِّ.

وَرَدَتْ تَرَائِيْبُ وَعِبَارَاتٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ تَفَنَّنَ النُّحَاةُ كَثِيرًا فِي تَوْجِيهِهَا وَفَقَّ قَوَاعِدُهُمُ اللَّغَوِيَّةَ وَالنَّحْوِيَّةَ، الَّتِي عَلَى أَسَاسِهَا قَامَتْ عِلَلٌ تُفَسِّرُ هَذِهِ التَرَائِيْبَ خَاصَّةً مَا جَاءَ فِيهَا مِنْ كَلِمَاتٍ مَنْصُوبَةٍ، وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي مُوجِبِ هَذَا النَصْبِ، بَيْنَ عَامِلٍ تَرَكَ أَثَرًا فِي الْمَعْمُولِ، وَبَيْنَ تَحْوِيلٍ فِي كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ خَبَرٍ إِلَى إِنْشَاءٍ يَقْتَضِيهِ مَوْقِفٌ انْفِعَالِيٌّ.

وَنَحْنُ فِي دِرَاسَتِنَا هَذِهِ نَتَنَاوَلُ الْأَسَالِيْبَ الْخَاصَّةَ بِالْمَنْصُوبَاتِ وَنَقْصِدُ بِهَا التَرَائِيْبَ وَالْعِبَارَاتِ الَّتِي جَاءَتْ فِيهَا كَلِمَاتٌ مَنْصُوبَةٌ، وَاخْتَلَفَ فِي عِلَّةِ ظُهُورِ حَرَكَةِ النَصْبِ فِي أَوَاخِرِهَا، وَعَدَّهَا بَعْضُ اللَّغَوِيِّينَ مِنْ بَابِ الْعِبَارَاتِ اللَّغَوِيَّةِ الْجَاهِزَةِ، أَوْ التَرَائِيْبِ الْمَسْكُوكَةِ الَّتِي جَرَتْ مَجْرَى الْمَثَلِ، تُؤَخِّدُ كَمَا هِيَ دُونَ أَنْ تُغَيَّرَ. وَعَدَّ النُّحَاةُ الْقُدَامِيَّ الْأَسْمَاءَ الْمَنْصُوبَةَ فِي هَذِهِ التَرَائِيْبِ مِنْ بَابِ الْفَضْلَاتِ، إِذْ يَرَوْنَ أَنَّ الْفَتْحَةَ عَلَمٌ الْمَفْعُولِيَّةِ، كَمَا أَنَّ الضَّمَّةَ عَلَمُ الْإِسْنَادِ، وَالْكَسْرَةَ عَلَمُ الْإِضَافَةِ، فَعِلَّلَ الرِّضِيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ سَبَبَ جَعْلِ النَصْبِ لِلْفَضْلَاتِ؛ لِأَنَّ النَصْبَ هُوَ أَخْفُ الْحَرَكَاتِ وَأَضْعَفُهَا، وَكَوْنُ الْفَضْلَةِ أَضْعَفَ مِنَ الْعَمْدِ وَأَكْثَرَ مِنْهَا، فَأَعْطَى الْأَخْفُ لِلْأَكْثَرِ فِي كَلَامِهِمْ^(١).

وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرِ فَإِنَّ تَشَبُّثَ النُّحَاةِ الْقُدَامِيِّ بِفِكْرَةِ الْعَامِلِ مَنْعَهُمْ مِنْ دِرَاسَةِ هَذِهِ الْأَسَالِيْبِ اللَّغَوِيَّةِ دِرَاسَةً وَظَيْفِيَّةً خَاصَّةً، تَقُومُ عَلَى الِاسْتِعْمَالِ الْوَاقِعِيِّ لِللُّغَةِ، الَّذِي يَعُدُّ هَذِهِ التَرَائِيْبَ وَالْعِبَارَاتِ مِنْ بَابِ الْأَسَالِيْبِ الْخَاصَّةِ الَّتِي يَلْجَأُ إِلَيْهَا الْمُتَكَلِّمُ لِيُعَبِّرَ عَنْ مَوْقِفٍ انْفِعَالِيٍّ مُعَيَّنٍ.

وَسَيَتَنَاوَلُ الْفَصْلُ الثَّانِي مَا يُعْرِفُ بِالْمَفَاعِيلِ وَهِيَ: الْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَالْمَفْعُولُ لِأَجْلِهِ، وَالْمَفْعُولُ فِيهِ.

(١) انظر: الرضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٤٩ و ٥١.

٢. ١ المفعول به:

ذكر سيبويه المفعول به تحت باب "الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول" (١)، ويعرفه الزمخشري بأنه: الذي يقع عليه فعل الفاعل، نحو قولنا: ضرب زيدٌ عمراً. ويجيء منصوباً بفاعل مضمر مستعمل إظهاره أو لازم إضماره، والمنصوب المستعمل إظهاره، هو قولك لمن أخذ يضرب القوم، أو قال: أضرب شر الناس، زيدا بإضمار اضرب (٢).

ومعنى المفعولية هو التأثر بالفعل، والمفعول هو الذي نتج عن قيام الفاعل بالحدث "الفعل" (٣).

والعلاقة بين الفعل والمفعول به هي علاقة التعدي، فالفعل المتعدي هو الذي يصل إلى مفعوله من دون واسطة حرف الجر، نحو قولنا: ضربت علياً، واللازم: ما ليس كذلك، وهو: ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر، نحو: مررت بزيد، أو لا مفعول له، نحو: قام زيد، وعلامة الفعل المتعدي أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به، نحو: "الباب أغلقته" (٤).

والذي ينصب المفعول به واحد من أربعة، أي العامل في المفعول به (٥): الفعل المتعدي نحو قوله تعالى: وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ وَقَالَ يَأَيُّهَا النَّاسُ عِلْمَنَا

مَنْطِقَ الطَّيْرِ وَأَوْتَيْنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ۖ إِنَّ هَذَا هُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ ﴿١٦﴾ (٦).

ووصفه، نحو قوله تعالى: "وَتَحْسِبُهُمْ أَيَقَاطًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ

وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُمْ بَنَسَاطٌ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ

مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمْلَمْتَ مِنْهُمْ رُعبًا ﴿١٧﴾ (٧)، ومصدره، نحو قوله تعالى: "وَلَوْلَا دَفْعُ

اللَّهِ النَّاسَ (٨) "، واسم فعله، نحو قوله تعالى: "عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ" (٩).

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٤.

(٢) الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ص ٥٨.

(٣) انظر: ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف، شرح شذور الذهب، شرح وتعليق: محمد السعدي فرهود وآخرين، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر (د.ط)، ١٩٩٩، ص ١٧٨.

(٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٤٢٢.

(٥) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٧٨.

(٦) سورة النمل، الآية ١٦.

(٧) سورة الكهف، الآية ١٨.

(٨) سورة البقرة، الآية ٢٥١.

(٩) سورة المائدة، الآية ١٠٥.

واختلف النحاة في عامل المفعول به، فذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً، نحو: "ضرب زيداً عمراً"، وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، أي أنه عامل معنوي، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية وهو كذلك عامل معنوي. أما البصريون فذهبوا إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً، أي أن العامل في المفعول به هو الفعل وحده^(١).

إن الذي دفع النحاة إلى هذا الاختلاف في تحديد عامل المفعول به هي فكرة العامل، ووجوب أن تكون الجملة من عنصرين هما المسند والمسند إليه، لتكمل فكرة الإسناد، وإن أي نصب لا بد له من ناصب يوجب، إذ إن تشبثهم بفكرة العامل، منعهم من دراسة التراكيب اللغوية التي خرجت عن قواعدهم النحوية، دراسة وظيفية خاصة، تقوم على الاستعمال الواقعي للغة، الذي يعد هذه التراكيب أو العبارات من الأساليب الخاصة التي يلجأ إليها المتكلم ليعبر عن مواقف انفعالية معينة.

ويقسم سيبويه (١٨٠هـ) حالات حذف الفعل وإظهاره إلى أقسام، لخصها في قوله: -وهنا نقصد بحذف الفعل أي حذف العامل الذي أخذت النصب في المفعول به "الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجاز: فعل مظهر لا يحسن إضماره، وفعل مضمر مستعمل إظهاره، وفعل مضمر متروك إظهاره"^(٢). وعبر ابن يعيش (٦٤٣ هـ) عن هذه الأقسام الثلاثة بقوله: "إن قرائن الأحوال قد تُغني عن اللفظ، وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها، لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أتى باللفظ المطابق جاز، وكان كالتأكيد، وإن لم يؤت به فلاستغناء عنه، فلذلك يجوز حذف العامل، وهو في ذلك على ثلاثة أضرب: ضرب لا يجوز حذف العامل، وضرب يجوز حذفه وإثباته، وضرب يحذف ولا يجوز إثباته"^(٣).

ويُحذف الفعل الذي يقع على المفعول جوازا إذا دل عليه قرينة حالية أو لفظية، فكثيراً ما يدور الكلام بين المتخاطبين فيرسلون جملاً فعلية لم يظهر فيها فعل، اكتفاء بما يدل عليه من قرائن، ولا يشعرون وهم يتبادلون هذه العبارات والتراكيب أنهم حذفوا منها جزءاً؛ لأنهم اكتفوا بما يدل على الفعل من دلالة لفظية أو سياقية، والحذف هنا بين خيارين إما أن تستعمله مظهراً أو مضمراً، وذلك في نحو: "أن ترى رجلاً يضرب ويشتم. فنقول: زيداً، تُرِبُّ اضرب زيداً. ويجوز إظهاره فنقول: اضرب زيداً. وكذلك إذا كان الرجل في حديث ثم حضر من قطع الحديث من أجله، فنقول: "حديثك"، أي هات حديثك، أو اتم حديثك "و"أكل هذا بُخلاً" إذا صدرت من إنسان أفاعيل البخل، ومعناه: "أفعل كل هذا بُخلاً"، وهذه الأشياء كلها منصوبة بالعامل المحذوف للدلالة عليه ولو ظهر لجاز"^(٤).

(١) ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، ١٩٨٢، المسألة: ١١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٩٦.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٢٥.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٢٥.

"وَمِنْهُ قَوْلُكَ لِمَنْ رَكَعَتْ أَنَّهُ يُرِيدُ مَكَّةَ "مَكَّةَ وَرَبَّ الْكَعْبَةِ"، وَلِمَنْ سَدَّدَ سَهْمًا: الْقَرْطَاسَ وَاللَّهُ. وَلِلْمُسْتَهْلِينَ إِذَا كَبَّرُوا: الْهَلَالَ وَاللَّهُ، تُضْمِرُ: يُرِيدُ، وَيُصِيبُ، وَأُبْصِرُوا^(١).

وَمِنْهُ كَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: كَالْيَوْمِ رَجُلًا، بِإِضْمَارِ لَمْ أَرَّ، فَهَذَا قَرِينَةُ الْحَالِ تَدُلُّ عَلَى الْمَحْذُوفِ. "فَإِنْ حَذَفْتَ الْعَامِلَ هُنَا فَلَا سَتَغْنَاءَ عَنْهُ، وَإِنْ أَظْهَرْتَهُ فَلِتَأْكِيدِ الْبَيَانِ"، فَمِنْ ذَلِكَ إِذَا رَأَيْتَ رَجُلًا مُتَوَجِّهًا وَجْهًا الْحَاجَّ قَاصِدًا فِي هَيْئَةِ الْحَاجِّ فَقُلْ "مَكَّةَ وَرَبَّ الْكَعْبَةِ" كَأَنَّكَ قُلْتَ: يُرِيدُ مَكَّةَ وَاللَّهُ^(٢). وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: "مَكَّةَ وَاللَّهُ"، عَلَى قَوْلِكَ: أَرَادَ مَكَّةَ وَاللَّهُ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: "قُلْ بَلَّ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا"  "أَيُّ: بَلَّ نَتَّبِعُ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا، كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُمْ: اتَّبِعُوا، حِينَ قِيلَ لَهُمْ: "كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى"^(٣).

وَجَاءَ فِي التَّبْيَانِ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: "قُلْ بَلَّ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ"^(٤) تَقْدِيرُهُ: بَلَّ نَتَّبِعُ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ، أَوْ قُلْ اتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ، وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّ تَقْدِيرَهُ: بَلَّ نَكُونُ أَهْلَ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ. ثُمَّ قَالَ: وَالْوَجْهَ الْأَوَّلُ أَوْجُهُ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّكَ تَقْتَضِرُ فِي هَذَا الْوَجْهِ إِلَى إِضْمَارِ بَعْدَ إِضْمَارٍ، إِضْمَارُ الْفَعْلِ، وَإِضْمَارُ الْمُضَافِ^(٥).
أَمَّا مَا لَا يُحَذَفُ عَامِلُهُ، وَلَا يَجِبُ إِضْمَارُهُ، فَإِنَّهُ أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى رَجُلٍ لَمْ يَكُنْ فِي ذِكْرِ ضَرْبٍ وَلَمْ يَخْطُرْ بِيَالِهِ فَتَقُولَ: زَيْدًا، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَنْ تَقُولَ لَهُ: اضْرِبْ زَيْدًا، وَتَقُولَ لَهُ: قَدْ ضَرَبْتَ زَيْدًا، أَوْ يَكُونُ مَوْضِعًا يُقْبَحُ أَنْ يُعْرَى مِنَ الْفَعْلِ، نَحْوُ: "أَنْ" و"قَدْ" وما أَشَبَّهَ ذَلِكَ^(٦).

أَمَّا حَذْفُ الْفَعْلِ وَجُوبًا فَقَدْ عَبَّرَ عَنْهُ سِيبَوِيهِ بِـ "مَا يَنْتَصِبُ عَلَى إِضْمَارِ الْفَعْلِ الْمَثْرُوكِ إِظْهَارُهُ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ"^(٧)، فَذَكَرَ الْمَحْذُوفَ فِي مَوْضِعِ حَذْفِهِ يَجْعَلُ الْعِبَارَةَ

(١) انظر: الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ص ٥٨. وابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٢٥.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ص ١٢٥.

(٣) سورة البقرة، الآية ١٣٥.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٢٥.

(٥) سورة البقرة، الآية ١٣٥.

(٦) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، (د.ط.)، (د.ت) ج ١، ص ١٢. وانظر: مكِّي ابن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمود السواحلي، مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، ١٩٧٤، ج ١، ص ١١٢. والأخفش، سعيد ابن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: فايز فارس الحمد، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٩، ج ١، ص ١٥٩. والحلبي، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف السمين، الدر المصون، تحقيق: علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٤، ج ١، ص ٣٨٣.

(٧) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٢٥.

(٨) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٧٣.

رَكِيكَةً وَخَالِيَةً مِنْ آيَةٍ قِيَمَةٍ جَمَالِيَّةٍ؛ لِأَنَّ الْأَثَرَ الدَّلَالِيَّ الَّذِي يُوجِبُهُ الْمَحذُوفُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ الْمَذْكُورُ، وَهَذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْجُرْجَانِيُّ فِي دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ^(١).

وَيَقَعُ الْحَذْفُ وَجُوبًا فِي الْأَمْثَالِ الْعَرَبِيَّةِ وَأَشْبَاهِهَا، وَفِي التَّرَاكِيِبِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي جَرَتْ مَجْرَى الْمَثَلِ، فَجَاءَتْ مُسْتَعْنِيَةً عَنْ فَعْلِهَا، وَتَمَّ الْمَعْنَى الْمُرَادُ مِنْهَا بِوَضُوحٍ، فَلَا تَكُونُ لِلْمُتَكَلِّمِ حَاجَةً إِلَى تَقْدِيرِهِ أَوْ تَأْوِيلِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِهِ وَتَأْوِيلِهِ قَدْ يُخْرِجُ التَّرْكِيْبُ عَنْ مَعْنَاهُ الَّذِي وَضِعَ لَهُ أَصْلًا.

وَيَرَى النُّحَوِيُّونَ أَنَّ "عِلَّةَ الْحَذْفِ فِي السَّمَاعِيَّاتِ كَثْرَةُ الاسْتِعْمَالِ وَالدَّوْرَانِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ"^(٢).

وَوَجُوبُ حَذْفِ نَاصِبِ الْمَفْعُولِ بِهِ قِيَاسًا فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي جَرَتْ كَذَلِكَ، فَلَا تُغَيَّرُ فِي قَوْلِهِمْ "كُلُّ شَيْءٍ وَلَا شَيْئَةٌ حُرٌّ" أَيْ: أَنْتِ كُلُّ شَيْءٍ وَلَا تَرْتَكِبُ، وَقَوْلُهُمْ: "الْكِلَابُ عَلَى الْبَقَرِ"، بِإِضْمَارِ أَرْسِلَ^(٣).

وَهَذِهِ التَّرَاكِيِبُ الَّتِي جَاءَتْ فِيهَا أَسْمَاءٌ مَنْصُوبَةٌ، وَعَدَّهَا النُّحَاةُ مِنْ بَابِ الْمَفْعُولِ بِهِ سَمَاعِيًّا، وَهُوَ مَا وَرَدَ عِنْدَ الْعَرَبِ مِنْ أَسْمَاءٍ مَنْصُوبَةٍ، حُذِفَتْ أَفْعَالُهَا وَبَقِيَتْ فِي سِيَاقَاتٍ مُحَدَّدَةٍ، سُمِعَتْ مِنْ يَوْثُقٍ بِهِ مِنَ الْعَرَبِ، وَأَغْلَبُهَا تَجِيءُ فِي الْأَفْعَالِ، فَكَانَ النُّحَاةُ يَقْدِرُونَ وَيُؤَوِّلُونَ عَوَامِلَ مَحذُوفَةٍ جَلِبَتْ هَذَا النِّصْبَ فِي أَوَاخِرِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ. وَكُلُّ ذَلِكَ بِفِعْلِ نَظَرِيَّةِ الْعَامِلِ، إِذْ لَا بُدَّ لِلِاسْمِ الْمَنْصُوبِ مِنْ عَامِلٍ لِنِصْبِهِ، فَحَرَكَةُ الْفَتْحَةِ فِي أَوَاخِرِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ ارْتَبَطَتْ فِي أَذْهَانِ النُّحَاةِ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَأَنَّ الْجُمْلَةَ الْعَرَبِيَّةَ لَا بُدَّ أَنْ يَتَوَافَرَ فِيهَا عُنْصُرَانِ هُمَا الْمُسْنَدُ وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ أَوْ مَا يُعْرَفُ بِالْعُمَدِ، الْأَمْرُ الَّذِي جَعَلَهُمْ يُلْجَأُونَ إِلَى تَقْدِيرِ جُمْلَةٍ لِيَكْتَمِلَ عُنْصُرَا الْبِنَاءِ، وَبِالتَّالِيِ يَكْتَمِلُ الْمَعْنَى.

إِلَّا أَنَّ بَعْضَ الْمُحَدِّثِينَ ذَهَبُوا مَذْهَبًا مُغَايِرًا لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْقَدَمَاءُ، فَيَرَوْنَ أَنَّ مِنَ الْمُمَكِّنِ أَنْ تَوْجِدَ تَرَكَيبٌ تُعْطِي مَعْنَى وَإِنْ كَانَتْ تَخْلُو مِنْ عُنْصُرِي الْإِسْنَادِ، إِذْ عَدُّوْهَا مِنْ بَابِ الْجُمْلِ غَيْرِ الْإِسْنَادِيَّةِ، وَهِيَ جُمْلٌ تَحْمِلُ مَعْنَى يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ، وَتُقْصَحُ عَنِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ الَّذِي يُرِيدُهُ الْمُتَكَلِّمُ وَيُعْبَرُ عَنْهُ. فَهِيَ جُمْلٌ يُمَكِّنُ أَنْ نَعُدَّهَا جُمْلًا إِفْصَاحِيَّةً، أَيْ أَنَّهَا كَانَتْ فِي أَوَّلِ أَمْرٍهَا تَعْبِيرًا إِنْفِعَالِيًّا، يُعْبَرُ عَنِ التَّعْجُبِ أَوْ الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي أَخَذَ التَّعْبِيرُ عَنْهَا صُورَةً مَحْفُوظَةً، ثُمَّ جَمَدَ بَعْضُ عُنَاصِرِهَا عَلَى صِيغَتِهِ الَّتِي وَرَدَ بِهَا، فَجَرَى مَجْرَى الْأَمْثَالِ^(٤).

أَمَّا مَهْدِي الْمَخْزُومِيُّ فَيَرَى أَنَّ الْفَتْحَةَ لَيْسَتْ عَلَمًا لِشَيْءٍ خَاصٍّ، وَلَكِنَّهَا عَلَمٌ، كَوْنُ الْكَلِمَةِ خَارِجَةً عَنْ نِطَاقِ الْإِسْنَادِ أَوْ الْإِضَافَةِ^(٥).

أَمَّا عِبَابِنَةُ فَيَرَى بِأَنَّ التَّحَوَّلَ الْأُسْلُوبِيَّ فِي كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ يُؤَدِّي إِلَى تَغْيِيرٍ فِي إِغْرَابِ الْكَلَامِ، فَيَنْقُلُهُ مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الْإِنْشَاءِ، وَهُوَ مَا يُعْنَى بِهِ التَّحَوَّلُ مِنْ شَكْلِ كَلَامِيٍّ إِلَى شَكْلِ كَلَامِيٍّ آخَرَ، بِفِعْلِ تَأْتِيرٍ مَعْنَى إِنْفِعَالِيٍّ مَا^(٦).

(١) أنظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٦٣.

(٢) السيوطي، جلال الدين، همعُ الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، (د.ط)، ١٩٧٧، ج ٣، ص ١٩.

(٣) المرجع نفسه، ج ٣، ص ١٩.

(٤) أنظر: حماسة، العلامة الإعرابية، ص ٩٧.

(٥) أنظر: المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٨١.

وَمِنْ شَوَاهِدِ حَذْفِ الْفِعْلِ وَجُوباً فِي رَأْيِ الْقُدَمَاءِ مِنْ نَحْوِيَيْنَ وَلُغَوِيَيْنَ، قَوْلُ الْعَرَبِ: "اللَّهُمَّ ضَبْعاً وَذَنْباً" كَأَنَّ قَائِلَهُ يَدْعُو عَلَى غَنَمٍ غَيْرِهِ، فَإِذَا قِيلَ مَاذَا تَعْنُونَ، قَالُوا: اللَّهُمَّ اجْمَعْ فِيهَا ضَبْعاً وَذَنْباً، فَأَضْمِرَ الْعَامِلُ، قَالَ سِيبَوِيهِ: "كُلُّهُمْ يُفَسِّرُ مَا يَنْوِي" يَعْنِي يُقَدِّرُ الْمَحْذُوفَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ^(١).

فَالنَّحَاةُ يُقَدِّرُونَ جُمْلَةً إِسْنَادِيَّةً فِي هَذَا الْمَثَلِ بِقَوْلِهِمْ: اللَّهُمَّ اجْمَعْ ضَبْعاً وَذَنْباً، وَهُمْ بِذَلِكَ يَنْطَلِقُونَ مِنْ فِكْرَةِ الْعَامِلِ، الَّذِي يَضْطَرُّهُمْ إِلَى تَقْدِيرِ مَحْذُوفٍ لِنَسْوِيعِ حَرَكَةِ النَّصْبِ، وَيَجْعَلُونَ قَوَاعِدَهُمْ تَسِيرُ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ، فَيَلْجَأُونَ إِلَى التَّأْوِيلِ وَالتَّقْدِيرِ لِتَحْقِيقِ غُنْصَرِي الْإِسْنَادِ، وَنَسْوِيعِ الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ إِذْ إِنَّ كُلَّ مَنْصُوبٍ لَا بَدَلَ لَهُ مِنْ نَاصِبٍ ظَاهِرٍ أَوْ مُقَدَّرٍ. فَالْبِنْيَةُ الْعَمِيقَةُ فِي رَأْيِ النَّحَاةِ الْقَدَمَى لِلْمَثَلِ هِيَ: اللَّهُمَّ اجْمَعْ ضَبْعاً وَذَنْباً، ثُمَّ حَذَفَ الْفِعْلُ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ فَصَارَ الْمَثَلُ: اللَّهُمَّ ضَبْعاً وَذَنْباً.

إِنَّ الْجُمْلَةَ الْأُولَى لَا تُعَادِلُ فِي الْمَعْنَى الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ إِذْ إِنَّ الْجُمْلَةَ الْأُولَى جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ، أَمَّا الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ فَهِيَ جُمْلَةٌ إِنشَائِيَّةٌ تُفِيدُ الدُّعَاءَ، وَلَا تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ أَوْ الْكَذِبَ، فَالْمُتَكَلِّمُ قَصَدَ مِنْهَا الدُّعَاءَ بِالشَّرِّ عَلَى الْغَنَمِ.

فَالْتَرَكِيبُ اللَّغَوِيُّ الْمُتَمَثِّلُ فِي الْمَثَلِ: اللَّهُمَّ ضَبْعاً وَذَنْباً، وَفَقَّ الْقَاعِدَةُ النَّحْوِيَّةُ الْمِيعَارِيَّةُ الَّتِي يُمَكِّنُ تَمَثُّلَهَا بِمَا يَلِي:

جُمْلَةٌ تَوَلِيدِيَّةٌ / اللَّهُمَّ، اجْمَعْ
جُمْلَةٌ تَحْوِيلِيَّةٌ / اللَّهُمَّ
ضَبْعاً وَذَنْباً.
ضَبْعاً وَذَنْباً.

جُمْلَةٌ نِدَاءٍ، (مُسْتَدَّ + مُسْتَدَّ إِلَيْهِ)، فَضْلَةٌ.

فَالنَّحْوِيُّونَ يَرَوْنَ أَنَّ الْجُمْلَةَ اللَّغَوِيَّةَ: (اللَّهُمَّ ضَبْعاً وَذَنْباً) هِيَ جُمْلَةٌ تَحْوِيلِيَّةٌ، حَوَّلَتْ عَنْ جُمْلَةٍ تَوَلِيدِيَّةٍ هِيَ (اللَّهُمَّ اجْمَعْ ضَبْعاً وَذَنْباً) وَذَلِكَ بِحَذْفِ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ مَعاً.

أَمَّا وَفَقَّ التَّحْوِيلِ الْأَسْلُوبِيِّ الْإِنْفِعَالِيِّ الَّذِي طَرَأَ عَلَى الْجُمْلَةِ فَحَوَّلَهَا مِنَ الْأَسْلُوبِ الْخَبَرِيِّ إِلَى الْأَسْلُوبِ الْإِنشَائِيِّ الْإِنْفِعَالِيِّ، وَالَّذِي عَدَّهُ النَّحَاةُ الْمُحَدِّثُونَ هُوَ الْعَامِلُ فِي جَلْبِ حَرَكَةِ النَّصْبِ فِي آخِرِ الْأِسْمِ الْمَنْصُوبِ، فَالتَّحْوِيلُ أَوَّلًا طَرَأَ عَلَى الْأَسْلُوبِ فَاتَّرَ تَحْوِيلُهُ فِي الْحَرَكَةِ، الَّتِي ظَهَرَتْ عَلَى آخِرِ الْأِسْمِ الْمَنْصُوبِ فِي التَّرَكِيبِ اللَّغَوِيِّ.

وَيُمْكِنُ لَنَا أَنْ نُمَثِّلَ هَذَا التَّرَكِيبَ وَفَقَّ التَّحْوِيلِ الْأَسْلُوبِيِّ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

الأَصْلُ / اللَّهُمَّ، ضَبْعٌ وَ ذَنْبٌ مُجْتَمِعَانِ.

الْبِنْيَةُ الْعَمِيقَةُ/ نداء "دعاء"، مبتدأ مرفوع، والوو للعطف و"ذنب اسم معطوف،

خبر.

دَخَلَ مَعْنَى الدُّعَاءِ بِالشَّرِّ
فَتَحَوَّلَ التَّرَكِيبُ أَسْلُوبِيًّا إِلَى
الْبِنْيَةِ السَّطْحِيَّةِ/ اللَّهُمَّ ضَبْعاً

و ذَنْباً.

نداء "دعاء"، اسمٌ مَنْصُوبٌ أَسْلُوبِيًّا، الواو للعطف، اسمٌ مَعْطُوفٌ مَنْصُوبٌ فَتَحَوَّلَتِ الْجُمْلَةُ أَسْلُوبِيًّا مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الْإِنشَاءِ لِتَفِيدَ الدُّعَاءَ، الْأَمْرُ الَّذِي اسْتَوْجِبَ تَحْوِيلًا

(١) انظر: عابنة، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب، مجلة أبحاث اليرموك، م ١١، ص ٢٩.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٥٥. وابن يعيش. شرح المفصل، ج ١، ص ١٢٦.

في الحركة من الرفع إلى النصب، فالنصب دليل على هذا التحول الذي طرأ على الجملة، إضافة إلى حذف الخبر.

ليس ما يدعو إلى تقدير عاملٍ لثبوت أو نسوِّغ الحركة الإعرابية في آخر الاسم، إذ إنَّ المعنى واضح يحسن السكوت عليه، إذ بظهور المُقدَّر المحذوف قد يُعيد الجملة إلى أصلها قبل التحول الذي طرأ عليها، وبالتالي يختلف المعنى، ويذهب مراد المتكلم من التحول، فالجملة التي نطق بها المتكلم أقدر على حمل المعنى المراد، بل إنَّ المعنى واضح لا لبس فيه ولا غموض، وما ذهب إليه المُحدثون في جعل هذه التراكيب من باب الجمل غير الإسنادية، وهو أقرب إلى روح اللغة، والاستعمال الواقعي للغة؛ لأنه يُوفر على المُعرب تقديرات لا مُسوِّغ لها، ويجعل المتكلم في حلٍّ من قيود النحاة، وأكثر حرية في التعبير عن مراده، إذ إنَّ الموقف الإنفعالي قد يفرض إنتاج تراكيب لغوية، تخلو من عناصر الإسناد، ويبقى المعنى واضحاً للسامع.

والأمر ذاته يمكن لنا أن نراه في قول العرب: "الكلاب على البقر"، إذ يُضرب هذا المثل عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة، يعني لا ضرر عليك فخلهم، ونصب الكلاب على معنى أرسل الكلاب، ويقال: "الكراب على البقر" وهذا من قولك: "كربت الأرض" إذا قلنتها للزراعة، ويضرب في تخلية المرء وصناعته^(١). وقد أورد الميواني برواية أخرى حيث يقول: "الطبأ على البقر" ويضرب عند انقطاع ما بين الرجلين من القرابة والصداقة، وكان الرجل في الجاهلية إذا قال لامرأته: "الطبأ على البقر" بانت منه، وكان عندهم طلاقاً، ونصب "الطبأ" على معنى اخترت أو اختار الطبأ على البقر، والبقر كناية عن النساء، ومنه قولهم: "جابر يجر بقره" أي عياله وأهله^(٢).

ويقول الزمخشري: الطبأ على البقر، ويروى "الكلاب على البقر"، ويروى "الكراب على البقر" وفي ثلاثتها يجوز الرفع على الابتداء والنصب على إضمار الفعل^(٣). أي: الطبأ والكلاب والكراب.

وجاء في شرح الأشموني: "ويُحذف ناصبها، أي ناصب الفضلة" إنَّ علمن بالقرينة، وقد يكون حذفه ملتزماً وما كان مثلاً نحو: الكلاب على البقر، وهذا القول من أمثال العرب، أي أرسل الكلاب^(٤).

إلا أنَّ المتكلم إذا أراد أن يعبر عن موقف انفعالي فإنه يلجأ إلى النصب؛ لأنه الأخف والأكثر قدرة على إظهار هذا الانفعال.

وتعدُّ روايات المثل بين الرفع والنصب. أي رفع "الكلاب" أو نصبها، يجعل المرء يقف حائراً بين الروايات أيهما الأصل، وأيها المُنحَوَّل عن الأصل.

(١) الميواني، أبو الفضل أحمد بن محمد، مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة، (د.ط)، ١٩٧٢، ج ٢، ص ١٤٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٤٤.

(٣) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المستقصى في أمثال العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٧٧، ج ٢، ص ٦٣. وانظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج ١، ص ٣٤٢.

(٤) الأشموني، أبو الحسن نور الدين، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له: حسن محمد، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٨، ج ١، ص ٤٤٦.

فالنحويون يُقدِّرون البنية العميقة للمثل بقولهم إنَّ أصل تركيبه على النحو الآتي:
 خَلَّ أو أرسل الكلاب على البقر، إلا أنَّ تقدير الفعل المحذوف يجعل معنى الجملة
 مختلفاً عن نمط النصب، المتمثل في البنية السطحية للمثل وهو الكلاب على البقر،
 ويجعل الجملة خبريةً تحتل الصدق والكذب، في حين أنَّ المثل على تركيبه المسموع
 يجعل الجملة جملةً إنشائيةً مُعبِّرةً عن موقف انفعاليٍّ أراد المتكلم أن ينقله إلى المتلقي.
 والفتحة أثرٌ لهذا التحول الذي طرأ على التركيب.

ويمكن لنا أن نمثل التركيب "الكلاب على البقر" وفق القاعدة النحوية التي
 وضعها النحاة على النحو الآتي:

البنية العميقة/ أرسل الكلاب على البقر / جملة إسنادية.

البنية السطحية/ ... الكلاب على البقر.

وهنا يظهر المسند والمُسند إليه في الجملة الفعلية المُقدَّرة بـ " أرسل " .

أما وفق التحول الأسلوبي "الجملة غير الإسنادية" فيمكن لنا أن نمثله على
 النحو الآتي:

الأصل / الكلاب على البقر
 مُبتدأ مرفوع. جارٌّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر.

↓ داخل في معنى التحول الانفعالي

↓ فتحوّلت الجملة أسلوبياً إلى

الكلاب على البقر
 اسم منصوب أسلوبياً، جارٌّ ومجرور.

طرأ على هذا التركيب تحويلٌ في أسلوب الكلام، إذ إنَّ المتكلم لم يقصد الإخبار
 الذي يحتمل الصدق والكذب، ولكنه أراد أن يُعبِّر عن موقف انفعاليٍّ أحسَّ به عند النطق
 بالتركيب، الأمر الذي جعله يُغيِّر في إعراب الكلام ليكون وقَّعه أشدَّ على السامع أو
 المتلقي.

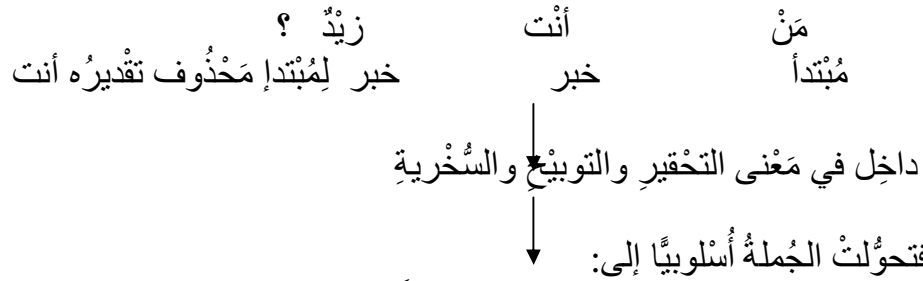
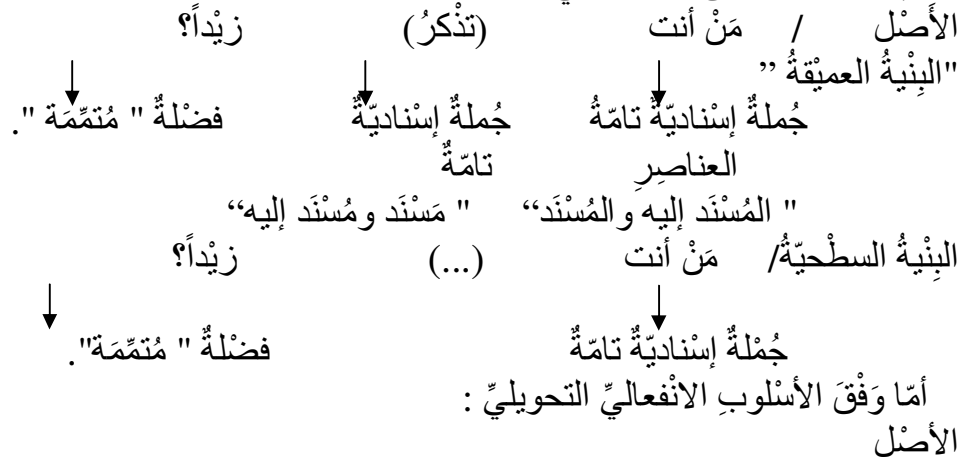
أما قول العرب "مَنْ أَنْتَ زَيْدًا" فزعم يونس أنه على قوله "مَنْ أَنْتَ تَذْكُرُ زَيْدًا"،
 ولكنه كثر في كلامهم، واستعمل، فاستغنوا عن إظهاره، فإن تزعم أن يداً، ليس خبراً ولا
 مُبتدأً ولا مبنياً على مُبتدأ، فلا بدَّ من أن يكون على الفعل، كأنه قال: مَنْ أَنْتَ، وبعضهم
 يرفع وذلك قليل، كأنه قال: مَنْ أَنْتَ كلامك أو ذكرك يداً، وإنما قلَّ الرفع؛ أنَّ إعمالهم الفعلَ
 أحسن من أن يكون خبراً لمصدر ليس له ولكنه يجوز على سعة الكلام، وصار كالمثل
 الجاري^(١).

وأصل هذا المثل أن رجلاً غير معرُوف بفضله تسمَّى بزيد، وكان اسم رجل
 مشهور، فأنكر ذلك عليه، أي: مَنْ أَنْتَ ذاكرةً زَيْدًا، أو تذكُرُ زَيْدًا، وانتصابه على الحال
 ، مِنْ مَعْنَى: مَنْ أَنْتَ، أي: مَنْ تَكُونُ؟ كما قيل في "كيف أَنْتَ وقصعةٌ مِنْ تَرِيدُ؟ أي كيف
 تَكُونُ؟ ويروى "زيدٌ" بالرفع، أي: كلامك زيدٌ، والنصب أقوى وأشهر^(٢).

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٩٢.

(٢) الرضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٢٤١. وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٢٠.

وفي هذا المثل ذهب النحاة إلى تقدير عامل الاسم المنصوب، وذلك لتسوية حركة الفتحة في آخر الاسم المنصوب في المثل: مَنْ أَنْتَ زَيْدًا؟ وكلُّ ذلك من أجل إكمال عناصر الجملة إسنادياً، فتقدير الجملة وفق القاعدة النحوية " الجملة الإسنادية " يُمكن أن تكون على النحو الآتي:



مَنْ	أَنْتَ	زَيْدًا؟
مُبْتَدَأ	خبر	اسم منصوب أسلوبياً لغرض الذم والتحقير

والأمر ذاته يُقال في التراكيب كلّها التي جاءت فيها أسماء منصوبة، مما وصل إلينا من كلام العرب، نطقت به في مواقف معينة، فهي تراكيب لا تقبل التقديم أو التغيير أو التأخير أو التأويل؛ لأنّ كلّ ذلك قد يُخرجها عن أصلها الذي وضعت له، من نحو قول العرب: "أمر مبكياتك، لا أمر مضحكاتك"^(١)، أي اتبعي أمر مبكياتك لا أمر مضحكاتك، و"أهلك والليل"^(٢)، أي: اذكر أهلك وبعدهم عنك، وقولهم: "هذا ولا زعماتك" أي: هذا ولا أتوهم زعماتك^(٣)، وقولهم: "عذيرك من فلان"، أي: احضر عاذرك^(٤)، وقول العرب: "كليهما وتَمراً"، أي: أعطني كليهما وتَمراً^(٥). ويروى المثل

(١) الميداني، مجمع الأمثال، ج ١، ص ١٣.

(٢) المرجع نفسه، ج ١، ص ٥٢.

(٣) الرضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٣٤١.

(٤) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٢١.

(٥) الرضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٣٤٢.

"كِلَاهُمَا وَتَمَرًا"^(١). وَقَوْلُ الْعَرَبِ: "أَحْشَفًا وَسُوءَ كَيْلَةٍ"، وَمَعْنَاهُ: تُعْطِينِي حَشَفًا وَتُسِيءُ الْكَيْلَ"^(٢).

يقول فاضل السامرائي في هذه التراكيب، وما جاء على شاكلتها، في العربية جُمْلٌ لا تنصرف، أي لا تقبل التغيير بتقديم أو تأخير أو بإدخال ناسخ أو عامل عليها أو بغير ذلك من أساليب التعبير المختلفة، فهي تلزم حالة واحدة، ومن ذلك ما كثر استعمله حتى صار كالمثل، فيقال كما ورد ولا تغيير عما سُمع، نحو: أهلاً وسهلاً، هذا ولا زعماتك^(٣)، وفي حياتنا اليومية نجد أمثالاً ما تزال دارجة في استعمالنا الواقعي للغة، من مثل قول العرب: "الجار قبل الدار" و"الرقيق قبل الطريق" و"الزاد قبل السفر" فالنحاة يقدرون أفعالاً مخدوفة لهذه التراكيب، نحو: تخير أو ما في معناه وجهز، وقولهم: "فاهاً لفيك" ويفصدون فم الداهية، أي: جعل الله فاهاً لفيك.

فهم يقدرون فعلاً لفهم المعنى^(٤)، ويرى النحاة المحدثون أن هذه التراكيب لا نحتاج فيها إلى تقدير فعل لفهم المعنى؛ لأن المعنى واضح يفهمه المتلقي، ذلك لأن هذه التراكيب هي من باب الجمل غير الاسنادية التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، كما أن تقدير فعل لها ينقلها من الإنشاء إلى الإخبار الذي لا يقصده المتكلم ولا يريد من إنتاج التركيب اللغوي.

وبعد فهذه طائفة من التراكيب اللغوية تُعد من باب الجمل غير الإسنادية، التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فلا حاجة بنا إلى تقدير عامل لنسوع حركة إعرابية، ظهرت في آخر الاسم المنصوب، لا بسبب ناصب أو عامل، بل ما اقتضاه التحول الأسلوبى الانفعالي في موقف المتكلم، فجاءت هذه الحركة "الفتحة" لتدل دلالة واضحة على تحول طراً على أسلوب المتكلم ليُعبر عن موقف انفعالي أحسن به في موقف انفعالي معين. وعليه يمكن القول إنها جمل غير إسنادية لا تحتاج إلى تأويل فعل أو تقديره ليتم الإسناد، فالإسناد لا حاجة لنا به في مثل هذه التراكيب، فهي واضحة المعاني لا لبس فيها ولا غموض.

٢.٢ المفعول المطلق:

عرف النحاة المفعول المطلق بقولهم: هو المصدر المنتصب مؤكداً لعامله، أو بياناً لنوعه أو عدده، نحو: "ضربت ضرباً" و"سرت سيراً زيداً" و"ضربت ضربتين"، وسُمي مفعولاً مطلقاً لصِدْق المفعول عليه غير مُقَيّد بحرف جر أو نحوه بخلاف غيره من المفعولات؛ لأنه لا يقع عليه اسم المفعول به إلا مُقَيّداً كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له^(٥).

- (١) الميداني، مجمع الأمثال، ج ٣، ص ٣٩. وانظر: حسن، النحو الوافي، ج ٤، ص ١٣٨.
- (٢) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٢٠. وانظر: حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في درس اللغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، (د.ط)، ١٩٨٤، ص ١٣١.
- (٣) السامرائي، فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، منشورات المجمع العلمي، بغداد، العراق (د.ط)، ١٩٩٤، ص ١٢٥.
- (٤) الميداني، مجمع الأمثال، ج ٢، ص ١٦.
- (٥) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، ج ٢، ص ٤٣٦. وانظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٠٨، وابن هشام، جمال الدين عبد الله يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن

أَمَّا عَامِلُ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا مِثْلَهُ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: "جَهَنَّمَ

جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا ﴿٣٢﴾" (١)، أَوْ مَا اشْتُقَّ مِنْهُ مِنْ فِعْلٍ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: "وَكَلَّمَ اللَّهُ

مُوسَى تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾" (٢)، أَوْ وَصْفٍ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: "وَالصَّافَّتِ صَفَاً" (٣)،
وَاسْمِ الْفَاعِلِ "كَانَ الْمُقَاتِلُ يُقَاتِلُ قِتَالًا لَا مَثِيلَ لَهُ"، وَاسْمِ الْمَفْعُولِ "أَنْتَ مَحْبُوبٌ حَقًّا" (٤).

وَيُنُوبُ عَنِ الْمَصْدَرِ فِي الْإِنْتِصَابِ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ مِنْ صِفَةٍ نَحْوُ: "سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ"، أَوْ ضَمِيرِهِ، نَحْوُ: "عَبَدَ اللَّهُ أَظْنَهُ جَالِسًا"، أَوْ إِشَارَةٍ إِلَيْهِ نَحْوُ: "ضَرْبُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ" أَوْ مُرَادِفٍ لَهُ، نَحْوُ: "فَرِحْتُ جَذَلًا" "فَالْجَذَلُ نَابَ مَنَابِ الْفَرَحِ، لِمُرَادِفَتِهِ لَهُ أَوْ مُشَارِكِ لَهُ فِي مَادِيهِ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: "وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ

مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿٤٧﴾" (٥)، وَالْأَصْلُ إِنْبَاتًا، أَوْ دَالٌّ عَلَى نَوْعٍ، نَحْوَ قَوْلِنَا: "قَعَدَ الْفُرْصَاءُ" أَوْ دَالٌّ عَلَى عَدَدِهِ، نَحْوُ: "ضَرْبُهُ عَشْرَ ضَرْبَاتٍ، أَوْ دَالٌّ عَلَى آلَتِهِ، نَحْوُ: "ضَرْبُهُ سَوَاطٍ، أَوْ كُلٍّ وَبَعْضٍ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: "فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴿١٢٩﴾" (٦).

وَقَوْلِ الشَّاعِرِ قَيْسِ بْنِ الْمُلُوحِ (٧):

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْبَيْنِ بَعْدَمَا يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا (٨)

أَمَّا عَامِلُ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ فَقَدْ اتَّفَقَ النُّحَاةُ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِذَلِكَ مَقَالِيٍّ أَوْ حَالِيٍّ، حَذْفُ عَامِلِ الْمَصْدَرِ غَيْرِ الْمُؤَكَّدِ (٩)، أَيْ أَنَّهُ قَدْ يَنْتَصِبُ الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ بِاسْتِثْنَاءِ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ عَامِلِهِ، لِأَنَّهُ مَسْئُوقٌ لِتَقْدِيرِ عَامِلِهِ وَتَقْوِيَّتِهِ، وَالْحَذْفُ

مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط ٥، ١٩٧٩، ج ٢، ص ٢٠٥. والرضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٢٩٣. والسيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٩٤.

(١) سورة الإسراء، آية ٦٣.

(٢) سورة النساء، الآية ١٦٤.

(٣) سورة الصافات، الآية ١.

(٤) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٠٥.

(٥) سورة نوح، آية ١٧.

(٦) سورة النساء، الآية ١٢٩.

(٧) هذا البيت للشاعر قيس بن الملوح المعروف بمجنون ليلى، وهو من شواهد ابن هشام في

أوضح المسالك، رقم "٢٤٦" ج ٢، ص ٢١٣.

(٨) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢١٣.

(٩) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢١٦.

مُنافٍ لذلك، إذ يقول ابن عقيل في شرحه: "وحذف عامل المؤكّد امتنع وفي سواه لدليل مُتّسع" (١) ..

أما المؤكّد فزعم ابن مالك "أنّه لا يُحذف عامله، لأنّه إنّما جيء به لتقويته وتقرير معناه، والحذف مُنافٍ لهما، وردّه ابنه بأنّه قد حُذف جَوَازاً، في قولنا: "أنت سَيِّراً"، وجوباً، في قولنا: "أنت سَيِّراً سَيِّراً"، وفي نحو: "سَقِيّاً ورَعِيّاً" (٢).
فالحذف والتوكيد لا يجتمعان، فالحذف إيجاز واختصار في الكلام، والتوكيد إسهاب وإطناب فيه، أما غير المؤكّد فيُحذف عامل المفعول المطلق للدلالة عليه جَوَازاً وجوباً، فالمحذوف جَوَازاً، كقولنا: "سَيِّر زيد" لمن قال: "أي سَيِّر سرت؟" و"ضربتَ لمن قال: "كم ضربتَ زيداً؟" والتقدير: سرتُ سَيِّر زيد، وضربته ضربتَين" (٣). فإذا قامت القرينة التي تدل عليه جاز الحذف، كقولنا لمن قدِم من سفر أو حج "خيرٌ مقدّم" أي قدِمْتَ خيرٌ مقدّم (٤). أو قرينة لفظية كقولك: أي سَيِّر سرت؟ أو معنوية، نحو: "تأهباً ميموناً" لمن رأيته يتأهب لسفر، و"حجاً مبهوراً" لمن قدِم من الحج، و"سعيّاً مشكوراً" لمن سعى في مثوبة (٥). ومن ذلك إذا رأيت رجلاً يعد ولا يفي بوعده، وقلت له: "مواعيد عرقوب" أي "وعدتني مواعيد عرقوب"، فهو مصدر منصوب بوعدتني، ولكنه ترك لفظه، استغناء عنه بما فيه من ذكر الخلف واكتفاء بعلم المخاطب بالمراد، وقال الشاعر:

وواعدتني مالا أحاول نفعه مواعيد عرقوب أخاه يثرب
وهذا عرقوب وعد وعداً فأخلف فضرب به المثل (٦).

وقولهم: "غضب الخيل على اللجم"، وذلك المثل يضرب لمن يغضب على من لا يرضيه، والمراد "غضبت غضب الخيل على اللجم" ويجوز أن يكون شدة الغضب، تنصب المصدر بالفعل المحذوف (٧).

وربما ترفع العرب هذه المفاعيل كلها، فتقول للقادم من السفر: "خيرٌ مقدّم" أي قدومك خيرٌ مقدّم، فيكون خيرٌ مقدّم خبراً لمبتدأ محذوف، وكذلك "مواعيد عرقوب" أي عدائك أو مواعيدك مواعيد عرقوب، ومثله: "غضب الخيل على اللجم" أي غضبك غضب الخيل على اللجم (٨).

ووفق حالتنا الرفع والنصب لتلك المفاعيل يُمكن لنا أن نحللها وفق النحو الآتي:
أي نخضعها للقاعدة النحوية المعيارية "الجملة الإسنادية التامة"
البنية العميقة "الجملة التوليدية" / غضبت غضب الخيل على اللجم
جملة إسنادية مصدر منصوب "فضلة"

(١) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، ج ٢، ص ٤٤١.

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢١٦، وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ١٠٥.

(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، ج ٢، ص ٤٤١.

(٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، ج ٢، ص ٤٤١.

(٥) انظر: الرضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٣٠١.

(٦) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ١٠٥.

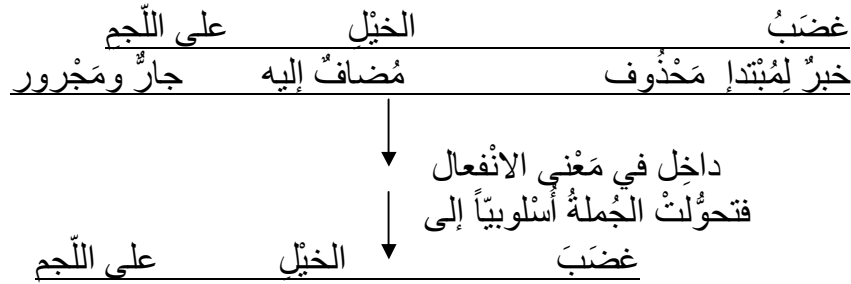
(٧) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١١٣.

(٨) انظر: المرجع نفسه، ج ١، ص ١١٣.

(٩) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١١٣.

" مُسْنَدٌ وَمَسْنَدٌ إِلَيْهِ "

الْبِنْيَةُ السَّطْحِيَّةُ "جُمْلَةٌ تَحْوِيلِيَّةٌ" بِالْحَذْفِ / ... غَضَبَ الْخَيْلِ عَلَى اللَّجَمِ
فَالنَّحَاةُ أَرَادُوا أَنْ يَسَوَّغُوا الْحَرَكَةَ الْإِعْرَابِيَّةَ فِي آخِرِ الْمَصْدَرِ الْمَنْصُوبِ،
فَكَانَ لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ فِعْلٍ "عَامِلٌ" أَوْجِبَ هَذِهِ الْحَرَكَةَ، وَهَذَا كُلُّهُ بِسَبَبِ نَظَرِيَّةِ الْعَامِلِ
الْقَسْرِيَّةِ الَّتِي تَرَى بِأَنَّ كُلَّ مَنْصُوبٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ نَاصِبٍ، دُونَ النَّظَرِ إِلَى طَبِيعَةِ
الْأَسْلُوبِ وَالْمَوْقِفِ الْإِنْفَعَالِيِّ، الَّذِي رَبَّمَا دَفَعَ الْمُتَكَلِّمَ إِلَى أَنْ يُعَبِّرَ عَنْ مَوْقِفِهِ الْإِنْفَعَالِيِّ
دُونَ الْإِحْسَاسِ بِأَنَّهُ اسْقَطَ جُزْءاً مِنَ الْكَلَامِ.
فَالْتَرَكِيبُ اللَّغَوِيُّ وَفَقَّ الْأَسْلُوبُ الْإِنْفَعَالِيُّ التَّحْوِيلِيَّ " جُمْلَةٌ غَيْرُ إِسْنَادِيَّةٍ ":
الأصل



اسم منصوب بالتحول الأسلوبية وهو مضاف مضاف إليه جارٌّ ومَجْرُورٌ

فَالْمُتَكَلِّمُ عِنْدَمَا يُغَيِّرُ فِي أَسْلُوبِهِ لِيُعَبِّرَ عَنْ مَوْقِفِ أَنْفَعَالِيٍّ، فَإِنَّهُ يُغَيِّرُ فِي الْحَرَكَةِ
الْإِعْرَابِيَّةِ، فَحَرَكَةُ النِّصْبِ تَدُلُّ دِلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى التَّحْوِيلِ الَّذِي طَرَأَ عَلَى أَسْلُوبِ
الْمُتَكَلِّمِ.

كما أَنَّ الْفَرْقَ وَاضِحٌ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ، فَالْجُمْلَةُ الْأُولَى جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ
تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ، وَالْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ جُمْلَةٌ أَنْفَعَالِيَّةٌ مُعَبِّرَةٌ عَنْ أَنْفَعَالِ الْمُتَكَلِّمِ.
وَيُحَذِّفُ عَامِلُ الْمَصْدَرِ وَجُوباً فِي مَوَاضِعَ: إِذْ قَدْ يَقُومُ الْمَصْدَرُ مَقَامَ فِعْلِهِ فَيَمْتَنِعُ
ذِكْرُهُ مَعَهُ، وَهُوَ نَوْعَانِ:

أَوَّلُهُمَا: مَا لَا فِعْلَ لَهُ، نَحْوُ: وَيَلَّ زَيْدٌ "و" وَيَحَهُ"، فَيُقَدَّرُ لَهُ عَامِلٌ مِنْ مَعْنَاهُ، نَحْوُ
قَوْلِ الشَّاعِرِ:

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيَاً هَامَاتُهَا بَلَّةَ الْأَكُفِّ كَأَنَّهُا لَمْ تُخْلَقِ^(١)
قَدَّرَ النَّحَاةُ فِعْلاً عَامِلاً فِي الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ "الْمَصْدَرِ" وَهُوَ "بَلَّةٌ" بِقَوْلِهِمْ إِنَّهُ
مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: أَثْرَكَ بَلَّةَ الْأَكُفِّ. وَبَلَّةٌ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مَصْدَرٌ لَا
فِعْلَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ. وَلَهُ فِعْلٌ مِنْ مَعْنَاهُ وَهُوَ "تَرَكَ" فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَتَرَكَ تَرَكَاً^(٢).
وَمِنْ هَذِهِ الْمَصَادِرِ الَّتِي جَاءَتْ دُونَ أَفْعَالِ لَهَا قَوْلُهُمْ: "نَخَرَأُ وَبَهَرَأُ، وَأَفَّهٌ،
وَيَحَكُ، وَيَسَكُ، وَيَلِكُ"، إِذْ تَحَدَّثَ ابْنُ يَعِيشَ عَنْهَا فِي بَابِ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ،
وَيَعُدُّهَا مَصَادِرَ مَنْصُوبَةٍ، وَهِيَ غَيْرُ مُتَصَرِّفَةٍ وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ بِأَفْعَالٍ غَيْرِ مُسْتَعْمَلَةٍ، بَلْ

(١) البيت لكعب بن مالك الصحابي، في غزوة الخندق، وهو من شواهد ابن هشام، أوضح
المسالك، ج ٢، ص ٢١٦.

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢١٦ وما بعدها.

إِنَّهَا غَيْرُ مَأْخُوذَةٍ مِنْ أَفْعَالِ الْبَتَّةِ، وَيُقَالُ: بَهْرًا فِي مَعْنَى عَجَبًا، وَنَمِ قَوْلُ ابْنِ أَبِي رَبِيعَةَ:

ثُمَّ قَالُوا: تُحِبُّهَا؟ قُلْتُ: بَهْرًا، عَدَدَ النَّجْمِ وَالْحَصَى وَالتَّرَابِ^(١)! وَيُقَالُ بَهْرًا لِفُلَانٍ، إِذَا دُعِيَ عَلَيْهِ بِسَوْءٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: تَعَسَّأَ لَهُ^(٢). وَفِي أَصْلِ هَذِهِ الْمَصَادِرِ يَقُولُ سَبِيوِيَّةُ (١٨٠هـ): إِنَّ أَصْلَهَا وَيْحٌ، وَوَيْلٌ، وَوَيْبٌ، دَخَلَتْ عَلَيْهَا كَافٌ الْخِطَابِ^(٣).

وَجَاءَ فِي كِتَابِ الْجَمَلِ فِي النُّحُو لِلزَّجَاجِيِّ (٣٣٧ هـ) فِي بَابِ مَا يَنْتَصِبُ عَلَى إِضْمَارِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: وَيْلُهُ، وَوَيْحُهُ، فَإِذَا فَصَّلْتَهُ عَنِ الْإِضَافَةِ جَازَ فِيهِ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ، كَقَوْلِكَ: "وَيْلٌ لِرَبِّكَ" عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، وَ"وَيْلًا لِرَبِّكَ" وَ"وَيْحًا لَهُ" عَلَى تَأْوِيلِ أَلْزَمَهُ اللَّهُ ذَلِكَ، فَإِذَا أَضْفَعْتَهُ لَمْ يَجُزْ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ كَقَوْلِكَ: وَيْحُهُ، وَيْلُهُ، لِأَنَّكَ لَوْ رَفَعْتَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ خَبَرٌ^(٤).

وَيُعَلَّلُ ابْنُ يَعِيشَ (٦٤٣ هـ) مَجِيءَ هَذِهِ الْمَصَادِرِ مِنْ دُونِ أَفْعَالٍ بِقَوْلِهِ: "إِنَّ الْعَرَبَ كَرِهُوا أَنْ يَبْنُوا مِنْهَا فِعْلًا لَا عِتْلَالَ عَيْنِهَا وَفَائِهَا، لِمَا يَلْزَمُ مِنَ التَّقْلِيلِ فِي تَصْرِيفِ فِعْلِهَا لَوْ اسْتَعْمِلَ، فَأَطْرَحَ لِذَلِكَ، وَأَجْرَوْهَا مَجْرَى الْمَصَادِرِ الْمُفْرَدَةِ الْمَدْعُودِ بِهَا"^(٥). وَذَكَرَ ابْنُ يَعِيشَ أَنَّهُ وَرَدَتْ مَصَادِرُ مَنْصُوبَةٌ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ، وَذَلِكَ الْفِعْلُ لَمْ يَظْهَرْ مَعَ هَذِهِ الْمَصَادِرِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: بِالْدُّعَاءِ لِلْإِنْسَانِ "سَقِيَا وَرَعِيًا" وَالْمُرَادُ سَقَاكَ اللَّهُ سَقِيًا، وَرَعَاكَ اللَّهُ رَعِيًا فَانْتَصَبَا بِالْفِعْلِ الْمُضْمَرِّ، وَجُعِلَ الْمَصْدَرُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِذَلِكَ الْفِعْلِ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ اسْتَعْنَوْا بِذِكْرِ الْمَصْدَرِ عَنْ ذِكْرِ الْفِعْلِ، وَلَوْ أَظْهَرْتَ الْفِعْلَ صَارَ كَتَكَرُّارِ الْفِعْلِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْفَعُ فَيَقُولُ: سَقِي لَكَ، وَرَعِي، وَالْمَعْنَى مَفْهُومٌ كَمَا يُقَالُ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ^(٦). وَمِنَ الْمَصَادِرِ الْوَاقِعَةِ فِي سِيَاقِ طَلَبٍ "أَتَوَانِيَا وَقَدْ جَدَّ قُرْنَاؤُكَ" وَالتَّقْدِيرُ: أَتَتَوَانِي تَوَانِيًا. وَهُوَ الْمَقْرُونُ بِاسْتِفْهَامٍ تَوْبِيخِيٍّ، نَحْوُ: إِهْمَالًا وَقَدْ جَدَّ الْمُجْدُ^(٧).

وَيَرَى ابْنُ يَعِيشَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا الْإِضَافَةَ فِيهَا بِمَنْزِلَةِ اللَّامِ فِي قَوْلِهِمْ: سَقِيَا لَكَ، لِأَنَّهُ لَوْلَا اللَّامُ فِي "سَقِيَا لَكَ" لَمَا عَلِمَ مَنْ يُعْنِي، وَكَذَلِكَ الْإِضَافَةُ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ لَمْ يَعْلَمْ الْمُتَكَلِّمُ مَنْ يُعْنِي، وَالْإِضَافَةُ فِيهَا مَسْمُوعَةٌ وَلَا يَجُوزُ الْقِيَاسُ عَلَيْهَا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: سَقِيكَ، قِيَاسًا عَلَى وَيْحٍ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَدْعُ بِهِ، وَإِنَّمَا وَجَبَ اتِّبَاعُ الْعَرَبِ فِيمَا اسْتَعْمَلُوهُ

(١) ابن أبي ربيعة، عمر، ديوان عمر ابن أبي ربيعة، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٢، ص ٦٠.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٢١ وما بعدها.

(٣) سبيويه، الكتاب، ج ١، ص ١٣١.

(٤) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، الجمل في النحو، حققه وقدم له: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، أربد، الأردن، ط ٤، ١٩٨٨، ج ٣، ص ٣٧٠. والعُكْبَرِي، اللُّبَابُ فِي عِلَلِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ، ص ٤٦٥.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٢١.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١١٤.

(٧) نهر، هادي، التراكيب اللغوية في العربية، مطبعة الإرشاد، بغداد، د. ط ١٩٨٧، ص ١٥٩.

ههنا ولم يجاوزوه لأنها أشياء قد حُذِفَ منها الفعل، وجُعِلَتْ بدلاً من اللفظ به على مذهب أرادوه من الدعاء^(١).

ويرى ابن عقيل (٧٦٩ هـ) أنه إذا وقع المصدر بدلاً من فعله، وهو مقيس في الأمر والنهي، نحو: "قياماً لا قعوداً" أي قُمْ قياماً، ولا تَقْعُدْ قُعوداً، والدعاء نحو: سَقِياً لك، أي: سَقَاك الله، يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وجوباً^(٢).

ويرى صاحب أبو جناح أن النحاة وجدوا هذه المفردات "ويحك، ويحك" وما على شاكلتها، منصوبة في كلام العرب وهم يقولونها عادة في الدعاء خيراً أو شراً، فأجهدوا أنفسهم كثيراً في البحث عن نواصب لها، ولما كان أكثرها جامداً لا يُسَمَح بتقدير فعل لها من لفظها، فافتراضوا أنها منصوبة بأفعالٍ من معانيها، فكلمة "ويحك" بمعنى عذاب، ويحكه تعني زجره، ونحو ذلك مما لا يقصد إليه العرب، ولم يريدوه بل هي صيغ وردت في كلامهم وأرادوا بها الدعاء^(٣).

فهذه المصادر المنصوبة التي جاءت عن العرب سماعاً في سياقات معينة، لمعان معينة، دون أن تُذكر أفعالها، فهي مخدوفة وجوباً سماعياً، بل عدم وجود أفعال أصلاً. فهي مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه، وأخذ النحاة في تقدير أفعال لهذه المصادر التي لا فعل لها في الأصل، وكل ذلك من أجل أن تستقيم القاعدة النحوية، ويجدوا مسوغاً للحركة الإعرابية في أواخر هذه المصادر المنصوبة.

وفي ظننا أن هذه المصادر جاءت منصوبة لأن المتكلم أراد أن يحول في أسلوبه الكلامي من الخبر إلى الإنشاء، ويمكن أن تمثل ذلك على النحو الآتي:
وفق القاعدة النحوية المعيارية "الجمل الإسنادية":

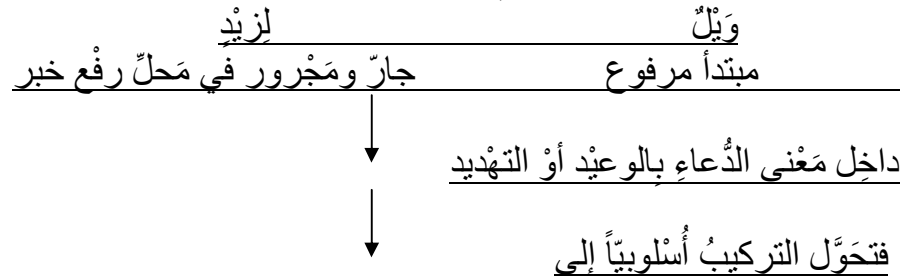
١. جملة توليدية / ... ويل زيد

يُفَعَّرُ فعلٌ وفاعلٌ من معنى المصدر / "مفعول مطلق منصوب"
(جملة إسنادية تامة) وهو مضاف وزيد مضاف إليه

جملة تحويلية / ... ويل زيد

بالحذف مصدر منصوب نائب عن فعله

٢. أما وفق التحول الأسلوبى الذي طرأ على كلام المتكلم فيمكن لنا أن نبين ما حدث لهذه التراكيب "جملة غير إسنادية":



(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٢١. وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ١٠٧ و ١٠٨.

(٢) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، ج ٢، ص ٤٤٢. وانظر: الرضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٣٠٢.

(٣) أبو جناح، صاحب، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ١٩٩٨، ص ٣٣.

وَيْلٌ

زَيْدٌ

اسم منصوب بالتحول الأسلوبِيّ، بعد تحول المعنى
من الخبر إلى الوعيد والتهديد .

فَالْجُمْلَةُ الْأُولَى لَا تُؤَدِّي مَا أَدَّتْهُ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ، فَالْأُولَى تَحْمِلُ خَبَرًا يَحْتَمِلُ
الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ، فِي حِينٍ أَنَّ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَّةَ قَدْ أَدَّتْ مَعْنَى مُغَايِرًا، إِذْ إِنَّ السَّامِعَ يُدْرِكُ ذَلِكَ
الدُّعَاءَ بِالْوَعْدِ وَالتَّهْدِيدِ، وَيَفْهَمُ مَا قَصَدَهُ الْمُتَكَلِّمُ مِنْ كَلَامِهِ.
وثانيها: أَمَّا مَا لَهُ فِعْلٌ، وَهُوَ نَوْعَانِ: وَاقِعٌ فِي الطَّلَبِ، وَهُوَ الْوَارِدُ دُعَاءً، نَحْوُ: "سَقِيًّا وَجَدْعًا" أَوْ "أَمْرًا أَوْ نَهْيًا، نَحْوُ " قِيَامًا لَا قُعُودًا " وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: " فَضْرَبَ

الرِّقَابِ " (١). وقول الشاعر:

يَمْرُونُ بِالذَّهْنِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجَرَ الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينٍ أَلْهَى النَّاسَ جُلْ أُمُورِهِمْ فَذَلَالُ زُرَيْقُ الْمَالِ نَذْلُ النَّعَالِبِ
الشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ " نَذْلًا زُرَيْقُ الْمَالِ " حَيْثُ جَاءَ الْمَصْدَرُ قَائِمًا مَقَامَ فِعْلِهِ، وَهُوَ
قَوْلُهُ: " نَذْلًا " وَهُوَ وَاقِعٌ فِي الطَّلَبِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ أَنْذِلْ، أَيْ اخْطِفْ (٢)، وَمِنْ هَذَا
الْبَابِ " جَدْعًا، وَعَقْرًا، وَبُعْدًا، وَسُحْقًا، وَيُوسًا، وَخَيْبَةً وَدَفْرًا وَأَفَةً وَتَفَّةً " (٣).
وحذف عامل المصدر وجوباً إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به
التوبيخ، نحو قولهم: "أَتَوَانِيَا وَقَدْ عَلَكَ الْمَشِيبُ؟" أَيْ أَتَتَوَانِي وَقَدْ عَلَكَ الْمَشِيبُ (٤).
ونحو قولهم: "الْوَمَّا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتَرَابًا" حَيْثُ حُذِفَ عَامِلُ الْمَصْدَرِ هُنَا لِأَنَّهُ مَقْرُونٌ
بِاسْتِفْهَامِ تَوْبِيخِي (٥).

وأورد الرضي في شرحه: " إِنَّمَا وَجِبَ حَذْفُ الْفِعْلِ فِيهِ حَرْصًا عَلَى إِزْجَارِ
الْمُؤَبَّخِ عَمَّا أَنْكَرَ عَلَيْهِ (٦) ". وَالنَّحَاةُ قَدَّرُوا فِعْلًا لِمِثْلِ هَذِهِ الْمَصَادِرِ الْمَنْصُوبَةِ، وَيُمْكِنُ أَنْ
نُمَثِّلَ هَذَا التَّقْدِيرَ، وَفَقَّ الْقَاعِدَةُ النَّحْوِيَّةُ الْمُعْيَارِيَّةُ " الْجُمْلَةُ الْإِسْنَادِيَّةُ " عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

١. جُمْلَةُ تَوَلِيدِيَّةٍ / أَتَتَوَانِي تَوَانِيَا وَقَدْ عَلَكَ الْمَشِيبُ
جُمْلَةُ إِسْنَادِيَّةٍ تَامَّةٍ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوبٌ جُمْلَةُ فَعْلِيَّةٍ تَامَّةٌ الْإِسْنَادُ
"مُسْنَدٌ وَمُسْنَدٌ إِلَيْهِ"

جُمْلَةُ تَحْوِيلِيَّةٍ بِالْحَذْفِ / تَوَانِيَا وَقَدْ عَلَكَ الْمَشِيبُ
اسم منصوب
على الانفعال
" التَّوْبِيخُ "

(١) سورة محمد، آية ٤.

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٢٠. وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ١٠٥.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣١١.

(٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، ج ٢، ص ٤٤٢.

(٥) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٢١.

(٦) الرضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٢٩.

٢. ووفق الأسلوب الانفعالي الإنشائي الذي طرأ على أسلوب المتكلم فغير المتكلم من الخبر إلى الإنشاء بقصد التوبيخ، فبدل الحركة الإعرابية لتوافق هذا التغيير الذي طرأ على أسلوبه، على النحو الآتي:

الأصل

أ	تَوَانٍ	وقد	علاك المشيب
استفهام	خبر لمبتدأ محذوف "هذا"	عطف و تحقيق	جُملة فعلية تامة الإسناد

↓ داخل في معنى التوبيخ

↓ فتحوّلت الجُملة أسلوبياً إلى

أ	تَوَانِيًا	وقد	علاك المشيب
---	------------	-----	-------------

حرف استفهام اسم منصوب بالتحول الأسلوبى جُملة فعلية تامة الإسناد
لِنأخذُ مثلاً آخرَ من هذه المصادرِ المنصوبة ونُخضعُ للقاعدةِ النحويّةِ، وهو قولهم (سَقِيًا لك)، فإذا ما قدرنا فعلاً فإنَّ المعنى لا شكَّ مُخْتَلَفٌ بَيْنَ الجُمْلَتَيْنِ، فالتقدير يُبْعِدُ التركيب عن المعنى المراد، ولا غايةَ منه سوى تحقيقِ غُنصري الإسنادِ وتسويغِ حركةِ النَّصبِ في آخرِ هذا المصدرِ المنصوب، فلو قدرنا فعلاً محذوفاً لكانتِ الجُملة على النحو الآتي:

١. وفق القاعدة النحوية :

جُملةٌ توليديّةٌ / سَقَاكَ اللهُ سَقِيًا

مفعول مطلق منصوب

جُملةٌ إنشائيّةٌ تامةٌ الإسناد
(مُسْنَدٌ و مُسْنَدٌ إِلَيْهِ)

سَقِيًا

مصدر منصوب نائب عن فعله

....

جُملةٌ تحويليّةٌ /
"بالحذف" حذفُ الجُملةِ الإنشائيّةِ
٢- وفق التحولِ الأسلوبى الانفعاليّ:
الأصل

سَقِيًا	لَكَ
مُبْتَدَأٌ مرفوع	جارٌّ ومَجْرور

↓ داخل في معنى الدعاء

↓ فتحوّلتِ الجُملةُ أسلوبياً إلى

سَقِيًا	لَكَ
---------	------

اسم منصوب في سياقٍ انفعاليّ "دُعَاءٌ" جارٌّ ومَجْرور

فقد طرأ تحوُّلٌ في أسلوب المتكلم من الخبر الذي يَحْتَمِلُ الصدقَ والكذبَ إلى الإنشاء الانفعاليّ الذي أرادَه المتكلم، وهو الدُّعَاءُ لِلْمُخَاطَبِ، الأمر الذي جعلَ المتكلم يُعَيِّرُ في الحركة الإعرابيّة.

وكذلك قَدَّر النِّحَاةُ فِعْلاً مَحْذَوْفاً وَجُوباً في قوله تعالى: "فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ

كَفَرُوا فَضْرَبَ الرَّقَابِ ﴿١﴾"، إِنَّمَا هو: فاضربوا الرِّقَابَ ضَرْباً ثَمَّ أَضَافَ^(١).

فَنُصِبَ عَلَى الْمَصْدَرِ أَيُّ: فاضربوا الرِّقَابَ ضَرْباً، وَلَيْسَ الْمَصْدَرُ فِي هَذَا مَوْصُولاً فَلَا يُنْكَرُ مَنَكَّرَ تَقْدِيمِ الرَّقَابِ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يَكُونُ مَا بَعْدَهُ مِنْ صِلَتِهِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى "أَنْ فَعَلَ"، أَوْ "أَنْ يَفْعَلَ" فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا صِلَةٌ لَهُ، إِنَّمَا هُوَ تَوْكِيدٌ لِلْفِعْلِ لَا غَيْرَ^(٢)، وَيَرَى صَاحِبُ الدَّرِّ الْمَصُونِ أَنَّ الْعَامِلَ فِي هَذَا الْمَصْدَرِ "فَضْرَبَ الرَّقَابَ" هُوَ فِعْلٌ مُقَدَّرٌ تَقْدِيرُهُ فَاضْرِبُوا الرِّقَابَ وَقَدْ مُلَاقَاتِكُمُ الْعَدُوَّ، وَمَنْعَ الْعُكْبَرِيِّ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ عَامِلاً، قَالَ لِأَنَّهُ مُؤَكَّدٌ، وَهَذَا أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي الْمَصْدَرِ النَّائِبِ عَنْ فِعْلِهِ، نَحْوُ: ضَرْباً زَيْدًا، هَلِ الْعَمَلُ مَنَسُوبٌ إِلَيْهِ أَمْ إِلَى عَامِلِهِ^(٣).

ب: وَيَمْتَنِعُ ظَهْوَرُ الْفِعْلِ مَعَ مَصْدَرِهِ، إِذَا كَانَ وَاقِعاً فِي الْخَبَرِ، وَذَلِكَ فِي مَسَائِلٍ: إِحْدَاهَا: مَصَادِرُ مَسْمُوعَةٍ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا مِنْ دُونِ أَفْعَالِهَا، وَدَلَّتِ الْقَرَائِنُ عَلَى عَامِلِهَا، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: "حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا" و"صَبْرًا لَا جَزَعًا"^(٤). وَيَقُولُ الرِّضِيُّ فِي شَرْحِهِ: "وَأِنَّمَا وَجِبَ حَذْفُ الْفِعْلِ فِي مِثْلِ هَذِهِ التَّرَاكِيِبِ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ أَنْ يَعْمَلَ بِهِمَا الْفِعْلُ، وَيَنْصِلَا بِهِ فَاسْتُخْسِنَ حَذْفُ الْفِعْلِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، إِمَّا إِبَانَةً بِقَصْدِ الدَّوَامِ وَاللَّزُومِ بِحَذْفِ مَا هُوَ مُوَضَّوعٌ لِلْحُدُوثِ وَالتَّجَدُّدِ، أَيْ الْفِعْلِ فِي نَحْوِ: "حَمْدًا لَكَ، وَشُكْرًا لَكَ، وَعَجَبًا مِنْكَ" ...^(٥).

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ أَنَّهُ يَقِلُّ حَذْفُ عَامِلِ الْمَصْدَرِ وَإِقَامَةُ الْمَصْدَرِ مَقَامَهُ فِي الْفِعْلِ الْمَقْصُودِ بِهِ الْخَبَرُ، نَحْوَ قَوْلِنَا: "أَفْعَلُهُ وَكَرَامَتُهُ" أَيْ: وَأَكْرَمُكَ وَعَلَّلَ ابْنُ عَقِيلٍ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: "بَأَنَّ الْمَصْدَرَ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ وَنَحْوِهَا مَنَسُوبٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوباً، وَالْمَصْدَرُ نَابٍ مَنَابِهِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهُ"^(٦).

وَيَرَى عَبْدُ الْقَادِرِ مَرْعِي أَنَّ الْمَصْدَرَ فِي نَحْوِ قَوْلِنَا: عَجَبًا لِي، أَصْلُهُ أَتَّعَجَبُ عَجَبًا، فَهِيَ تُسَاوِي "فِعْلًا + فَاعِلًا" مَحْذُوفًا + مَفْعُولًا مُطْلَقًا، ثُمَّ جَرَى عَلَى الْجُمْلَةِ تَحْوِيلٌ بِالْحَذْفِ إِذْ حُذِفَ الْفِعْلُ "أَتَّعَجَبُ"، فَتَحَوَّلَتِ الْجُمْلَةُ إِلَى التَّرْكِيْبِ الْآتِي: (... + مَصْدَرٍ نَائِبٍ عَنْ فِعْلِهِ مَنَسُوبٍ)، وَهَذِهِ جُمْلَةٌ تَحْوِيلِيَّةٌ تَحَوَّلَتْ عَنْ جُمْلَةٍ تَوَلِيدِيَّةٍ، وَذَلِكَ التَّحَوُّلُ حَدَثَ بِالْحَذْفِ وَالْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ، فَتَنَجَّ التَّرْكِيْبُ الْآتِي: عَجَبًا لِي، وَهُوَ نَاتِجٌ عَنْ حَذْفِ الْفِعْلِ وَنُصْبِ الْمَصْدَرِ وَإِضَافَةِ قَيْدٍ "جَارٍّ وَمَجْرُورٍ" وَنَعْمَةٍ صَوْتِيَّةٍ صَاعِدَةٍ؛ لِأَنَّهَا جُمْلَةٌ تَحْوِيلِيَّةٌ إِفْصَاحِيَّةٌ تُفِيدُ التَّعْبِيرَ عَنْ مَشَاعِرِ الدَّهْشَةِ وَالِاسْتِعْرَابِ^(٧).

(١) سورة محمد، الآية ٤.

(٢) المُبَرِّد، الْمُقْتَضَب، ج ٣، ص ٢٦٨.

(٣) مكي، ابن أبي طالب، مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآن، ج ٢، ص ٦٧١. وانظر: العكبري، التبيين في إعراب القرآن، ج ٢، ص ١٠٥٧.

(٤) انظر: الحلبي، الدر المصون، ج ٦، ص ١٤٧.

(٥) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٢٣.

(٦) الرضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٣٠٣.

(٧) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، ج ٢، ص ٤٤٢.

(٨) انظر: مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية، ص ١٤٦.

ويذهب مَرْعِي إلى أَنَّهُ يُمكن أَنْ يكونَ أصلُ التركيبِ "عَجَباً" هو "هذا عَجَبٌ" (مُبْتَدَأٌ وخبر) وهي جُمْلَةٌ توليديَّةٌ إخباريَّةٌ، فلَمَّا كانَ المُتكلِّمُ لا يُريدُ الإخبارَ بَلْ يُريدُ الإفصاحَ عن مشاعرِ الدَّهْشَةِ والاستِغرابِ حَدَفَ المُبْتَدَأَ وَغَيَّرَ حركةَ الخبرِ مِنَ الضَّمَّةِ إلى الفَتْحَةِ لِتَجْسِيدِ المَعْنَى الإفصاحيِّ الذي يُريدُه، فأصْبَحَتِ الجُمْلَةُ تحويليَّةً إفصاحيَّةً للتعبيرِ عن مشاعرِ الدَّهْشَةِ والاستِغرابِ فهي تُساوي: (مُبْتَدَأٌ محذوف) ... واسم منصوب بالتحولِ لِيُفِيدَ التَّعْجُبَ وَنِعْمَةً صَوْتِيَّةً صاعِدَةً^(١).

وَأَلْحَقَ النُّحَاةَ بِهذهِ المصادِرِ أَسْمَاءٌ أُخْرَى جَاءَتْ مَنْصُوبَةً، مِنْ مِثْلِ: "سُبْحَانَ اللَّهِ، وَمَعَادُ اللَّهِ، وَرِيحَانَةُ"^(٢)، فهي مصادِرٌ جَاءَتْ بِدَلَالٍ مِنْ أَفْعَالِهَا، فَسُبْحَانَ اللَّهِ، أَيُّ بَرَاءَةٍ لَهُ مِنَ الشُّوْءِ، وَلَيْسَ مَصْدَرًا لِسَبِّحْ، بَلْ سَبِّحْ مُسْتَقًى مِنْهُ، وَيُلْزَمُ الإِضَافَةُ لَا يَتَصَرَّفُ، وَمَعَادُ اللَّهِ بِمَعْنَى عِيَاذًا بِاللَّهِ، وَرِيحَانُ اللَّهِ، بِمَعْنَى اسْتِرْزَاقِ اللَّهِ، وَلَمْ يُنْطَقْ لَهُ بِفِعْلٍ مِنْ لَفْظِهِ فَيُقَدَّرُ مِنْ مَعْنَاهُ، أَيُّ: اسْتِرْزَقُهُ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ مُفْرَدًا، بَلْ مُقْتَرِنًا مَعَ "سُبْحَانَ اللَّهِ"، وَقِيلَ يُسْتَعْمَلُ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّ سَيِّبِيهِ لَمْ يَذْكُرْهُ مُقْتَرِنًا مَعَ "سُبْحَانَ اللَّهِ"، وَلَا نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ^(٣).

إِنَّ مَا حَمَلَ النُّحَاةَ عَلَى البَحْثِ عَنْ أَفْعَالٍ لِهذهِ المصادِرِ وَتَقْدِيرِهَا، هُوَ انْطِلَاقُهُمْ مِنَ القَاعِدَةِ النُّحَوِيَّةِ المِغْيَارِيَّةِ^(٤)، الَّتِي تَرَى أَنَّهُ لَا بَدَّ لِكُلِّ مَنْصُوبٍ مِنْ نَاصِبٍ، وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ تُدْرَسَ هَذِهِ التَّرَاكِيْبُ دَرَاْسَةً وَظَيْفِيَّةً وَصَفِيَّةً، وَعَدُّهَا مِنْ بَابِ التَّرَاكِيْبِ الَّتِي جَاءَتْ لِتُعَبِّرَ عَنْ مَوْقِفٍ انْفِعَالِيٍّ، أَرَادَ الْمُتَكَلِّمُ أَنْ يَنْقُلَهُ إِلَى السَّامِعِ، فَيُمْكِنُ لَنَا أَنْ نَعُدَّهَا مِنَ الْجُمْلِ غَيْرِ الإِسْنَادِيَّةِ الَّتِي تَحْمِلُ مَعْنَى يَحْسُنُ السَّكُوتُ عَلَيْهِ، فَالْمُتَلَقِّي فُهِمَ مَا يَقْصِدُهُ الْمُتَكَلِّمُ، لِذَا فَإِنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُحَدِّثُونَ فِي دَرَاْسَتِهِمْ لِمِثْلِ هَذِهِ التَّرَاكِيْبِ هُوَ أَقْرَبُ إِلَى رُوحِ اللُّغَةِ وَالِاسْتِعْمَالِ اللُّغَوِيِّ الَّذِي يُوَفِّرُ عَلَى الْمُعْرَبِ تَقْدِيرَاتٍ وَمُسَوِّغَاتٍ لَا حَاجَةَ لَنَا بِهَا، وَيَجْعَلُ الْمُتَكَلِّمَ فِي حِلٍّ مِنْ قُبُودِ النُّحَاةِ وَأَكْثَرَ حُرِيَّةً فِي التَّعْبِيرِ عَنْ مُرَادِهِ إِذَا كَانَ الْمَوْقِفُ اللُّغَوِيُّ يَقْتَضِي إِنْتَاجَ تَرَكَيبٍ لُغَوِيَّةٍ تَخْلُو مِنْ غُنْصَرِي الإِسْنَادِ وَالْمَعْنَى وَاضِحٌ لَا أَلْبَسَ فِيهِ وَلَا غُمُوضَ.

الثَّانِيَّةُ: إِذَا نَابَ الْمَصْدَرُ عَنْ فِعْلٍ أُسْنَدَ لِاسْمٍ عَيْنٍ، أَيُّ أَخْبَرَ بِهِ عَنْهُ، وَكَانَ الْمَصْدَرُ مُكْرَّرًا، نَحْوُ: زَيْدٌ سَيَرًا سَيَرًا، وَالتَّقْدِيرُ يَسِيرُ سَيَرًا أَوْ "أَنْتَ سَيَرًا سَيَرًا" أَوْ كَانَ الْمَصْدَرُ مَحْصُورًا، نَحْوُ: مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيَرًا أَوْ "مَا أَنْتَ إِلَّا سَيَرًا" وَالتَّقْدِيرُ: مَا أَنْتَ إِلَّا تَسِيرُ سَيَرًا أَوْ نَحْوَ قَوْلِهِمْ: "إِنَّمَا أَنْتَ سَيَرُ الْبَرِيدِ" فَحَذَفَ الْعَامِلُ يَسِيرُ وَجُوبًا لِمَا فِي الْحَصْرِ مِنَ التَّأَكِيدِ الْقَائِمِ مَقَامَ التَّكْرِيرِ، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ تَكْرِيرٌ أَوْ حَصْرٌ كَانَ الْحَذْفُ جَائِزًا لَا وَاجِبًا، نَحْوُ: زَيْدٌ سَيَرًا، إِذْ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: زَيْدٌ يَسِيرُ سَيَرًا^(٥).

وَجَاءَ فِي الْمُقْتَصِدِ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ "وَأَعْلَمَ أَنَّهُمْ قَدْ يَحْذِفُونَ الْفِعْلَ وَيَجْعَلُونَ الْمَصْدَرَ عَوَضًا مِنْهُ، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: "إِنَّمَا أَنْتَ سَيَرًا سَيَرًا، يُرِيدُونَ: تَسِيرُونَ

(١) انظر: المرجع نفسه، ص ١٤٦.

(٢) الرضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٣٠٣.

(٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ١١٦.

(٤) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٢٣. وابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، ج ٢، ص ٤٤٦. حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، (د.ب.ط)، ١٩٨٤، ص ٢٣١.

سيراً". والإعرابُ في هذه المنصوباتِ وفي مُجمل حالاتِه جزءٌ لا يتجزأ من الأسماء التي يدخلها^(١).

وبرى ابنُ يعيش (٦٤٣ هـ) أنَّ هذه المصادرَ التي جاءت في مثل قولنا: "إنما أنت سيراً سيراً" و"ما أنت إلا قتلاً قتلاً" و"ما أنت إلا ضربَ الناسِ" تُقال لمن يكثر منه ذلك الفعلُ ويواصله، فاستغنى بدلالة المصدرِ عن إظهار الفعل، وليس ذلك ممَّا يختصُّ بالمُخاطب، بل تستعمله في الإخبار عن الغائب كما تستعمله في المُخاطب، فتقول: "زيدٌ سيراً سيراً" إذا أخبرتَ عنه في مثل ذلك المعنى، وتقول: أنت الدهرُ سيراً سيراً، وأنت هذا اليومُ سيراً سيراً، وإن رفعتَ وقُلْتَ: ما أنت إلا سيرٌ سيرٌ، على معنى ما أنت إلا صاحبُ سيرٍ، وحذفتَ الصاحبَ وأقمتَ السيرَ مقامه، لم يدلَّ على كثرة ومواصلة كما دلَّ النصبُ وإنما أخبرتَ أنَّه صاحبُ سيرٍ لا غير^(٢).

ويمكنُ لنا أنْ نُمثلَ واحداً من هذه التراكيبِ ونُجري عليه تطبيقَ القاعدةِ النحويَّةِ المعياريةِ "الجُملةُ الإسناديةُ"، على النحو الآتي:

الأصل

جُملة توليدية / ما زيدٌ إلا يسيرُ سيراً سيراً

مفعول مطلق منصوب

جُملة تحويلية / ما زيدٌ إلا ... سيراً سيراً

بالحذف جُملة إسنادية "اسمية" مفعول مطلق منصوب

وعامله محذوف

فالنُّحاة يرون بأنَّ جُملة "ما زيدٌ إلا سيراً سيراً" هي جُملة تحويلية، تحوَّلت بالحذف من جُملة توليدية هي: "ما زيدٌ إلا يسيرُ سيراً سيراً". فالفعل والفاعل قد حُذفا من الجُملة التوليدية، ويُقدَّر في الجُملة التحويلية لتسويغ الحركة الإعرابية في آخر المصدرِ المنصوبِ.

أمَّا وفق التحوُّل الأسلوبِي الانفعالي، فنجد أنَّ الجُملة قد تحوَّلت بفعل ما طراً على أسلوبِ المُتكلِّم تحوُّلٌ من الخبرِ إلى الإنشاء، أي من الرِّفْع إلى النَّصْب، وهذا ما أشارَ إليه ابنُ يعيش في شرح المُفَصِّل^(٣).

(١) انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج ٢، ص ٥٩٠.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١١٥.

(٣) انظر: المرجع نفسه، ص ١١٥.

ما	زَيْدٌ	إِلَّا	سَيَرُ	سَيَرُ	الأصلُ
نفي	مُبْتَدَأُ مَرْفُوع	حَصْرٌ	خبر مرفوع	عنصر توكيد	

↓
داخل في معنى المذح " كَثْرَةُ السَّيْرِ
فَتَحَوَّلَتْ أُسْلُوبِيًّا إِلَى

ما	زَيْدٌ	إِلَّا	سَيَرُ	سَيَرُ	الأصلُ
نفي	مُبْتَدَأُ مَرْفُوع	حَصْرٌ	اسمٌ مَنْصُوبٌ في سياق انفعاليٍّ	عنصر توكيد	

تحوّل من الخبر إلى الإنشاء.

الثالثة: إذا جاء المَصْدَرُ تَفْصِيلاً لِعَاقِبَةِ ما قَبْلَهُ، وهو ما يُعرف بالمَصْدَرِ

التَّفْصِيلِيّ، نحو قوله تعالى: "فَشُدُّوا أَلْوَتَاقَ فَإِذَا مَنَّا بَعْدَ وَإِذَا فِدَاءٌ"^(١)، والتقدير:

فَإِذَا تَمْتَنُونَ مِنَّا وَإِذَا تَفْدُونَ فِدَاءً^(٢)، فـ "مَنَّا وَفِدَاءً" مَصْدَرَانِ مَنْصُوبَانِ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا، والتقدير - والله أعلم -: فَإِذَا تَمْتَنُونَ مِنَّا وَإِذَا تَفْدُونَ فِدَاءً، فَهُنَا يُحْذَفُ عَامِلٌ الْمَصْدَرِ الْمَسْئُوقِ لِلتَّفْصِيلِ^(٣)، ويرى ابن يعيش أن هذا الحذف والإضمار وإن كثر فهو فاش في كلام العرب مُطَرِّدٌ، والمعنى في رأيه هو: فَإِذَا أَنْ تَمْتَنُوا مِنَّا وَإِذَا أَنْ تَفْدُوا فِدَاءً، فَهُمَا مَصْدَرَانِ مَنْصُوبَانِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ^(٤). في حين يرى النحاة القدامى ضرورة تقدير فعل مُشْتَقٍّ مِنْ مَادَّةِ الْمَصْدَرِ وذلك بُغْيَةً تَسْوِغَ الْحَرَكَةَ الْإِعْرَابِيَّةَ، وَتَمَاشِيًا مَعَ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ الْمُعْيَارِيَّةِ الَّتِي وَضَعَهَا لِضَبْطِ قَوَاعِدِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَحَذَفُ الْفِعْلِ فِيهَا قَالُوا عَنْهُ لِدَلَالَةِ الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ حَيْثُ أُقِيمَ مَقَامُهُ، وَفِيهِ اخْتِصَارٌ مَعَ إِعْطَاءِ مَعْنَى التَّوَكِيدِ. ويرى العُكْبَرِيُّ (٦١٦ هـ) أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولَيْنِ، أَي: أَوْتَوْهُمْ مِنَّا أَوْ اقْبَلُوا فِدَاءً، كَمَا يَجُوزُ أَنْ تُعْرِبَهُمَا مَصْدَرَيْنِ، أَي: إِذَا أَنْ تَمْتَنُوا مِنَّا، وَإِذَا أَنْ تَفْدُوا فِدَاءً^(٥).

ولعل ما دفع النحاة إلى تقدير فعل لهذه المصادر هو تمسكهم بنظرية الإسناد، إضافة إلى مجيئها مَنْصُوبَةً، الْأَمْرُ الَّذِي جَعَلَهُمْ يُقَدِّرُونَ فِعْلاً لَهَا، لِتَسْوِغِ الْحَرَكَةَ الْإِعْرَابِيَّةَ، لَكِي تَسْتَقِيمَ الْقَاعِدَةُ النَّحْوِيَّةُ، إِذْ لَا بُدَّ فِي نَظَرِهِمْ أَنْ لِكُلِّ مَنْصُوبٍ مِنْ نَاصِبٍ، أَحْدَثَ النَّصْبَ فِي آخِرِهِ، إِلَّا أَنَّا نَمِيلُ إِلَى أَنْ تَقْدِيرَ فِعْلٍ لِهَذِهِ الْمَصَادِرِ قَدْ يُخْرِجُهَا عَنِ الْمَعْنَى الَّذِي أُرِيدَ مِنْهَا، وَمِنْ أَجْلِ هَذَا حَوَّلَ الْمُتَكَلِّمُ فِي كَلَامِهِ مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الْإِنْشَاءِ الْإِنْفِعَالِيِّ، وَالَّذِي يُعْبَّرُ عَنِ الْحَالَةِ النَّفْسِيَّةِ الَّتِي يَعِيشُهَا الْمُتَكَلِّمُ وَيُرِيدُ أَنْ يُوَصِّلَهَا إِلَى السَّمَاعِ. وَهَذِهِ الْحَالَةُ النَّفْسِيَّةُ الْإِنْفِعَالِيَّةُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَحْمِلَهَا أَوْ يُعْبَّرَ عَنْهَا إِلَّا حَرَكَةُ الْفَتْحَةِ لِتُكْشَفَ لَنَا عَنِ التَّحْوِيلِ الَّذِي جَرَى فِي أُسْلُوبِ الْمُتَكَلِّمِ.

(١) سورة محمد، الآية ٤.

(٢) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٢٣.

(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، ج ٢، ص ٤٤٥.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١١٥.

(٥) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج ٢، ص ١١٦٠. وانظر: الحلبي، الدرالمصون، ج ٦، ص ١٤٧.

الرابعة: المَصْدَرُ المؤكِّدُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ.
أما المؤكِّدُ لِنَفْسِهِ وهو الواقعُ بعدَ جُمْلَةٍ هي نصٌّ في مَعْنَاهُ^(١)، أي الواقعةُ بعدَ جُمْلَةٍ لا تحتَمِلُ غَيْرَهُ، نحو قولنا: "لَه عليّ ألفٌ عُرفاً أو اعترافاً". وقدَّر النَّحاةُ فعلاً لَه بـ "اعترف اعترافاً" فـ "اعترافاً" مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ، ويُسمَّى المؤكِّدُ لِنَفْسِهِ؛ لأنَّه مُؤكِّدٌ لِجُمْلَةٍ قَبْلَهُ، ونَفْسُهُ المَصْدَرُ، بِمَعْنَى أَنَّها لا تحتَمِلُ سِوَاهُ^(٢).
ووردَ في الكتابِ تحتَ عنوانٍ "ما يَكُونُ المَصْدَرُ فِيهِ توكِيداً لِنَفْسِهِ نَصْباً" وذلك نحو قولك: لَه عليّ ألفٌ دِرْهِمٍ عُرفاً، ومِثْلُ ذَلِكَ قولُ الأُخْوصِ:
إني لأُمنحك الصُّدُودَ وإِنني قسماً إِلَيْكَ مع الصُّدُودِ لِأُميلُ^(٣)

إِنما صار توكيداً لِنَفْسِهِ؛ لأنَّه حينَ قال: لَه عليّ فقد أقرَّ واعترف، وقال: لِأُميلُ عليّ أَنه بعدَ حَلَفٍ، ولكنَّه قال: عُرفاً وقسماً توكيداً^(٤).
ويُمكنُ أَنْ نُمثِّلَ قولَهُم: "لَه عليّ ألفٌ دِرْهِمٍ عُرفاً أو اعترافاً" وفقَّ القاعدةِ النُّحويَّةِ المِغْياريَّةِ "الجُمْلَةُ الإِسْنادِيَّةُ" على النحو الآتي:
١. لَه عليّ ألفٌ دِرْهِمٍ عُرفاً أو اعترافاً، قِيلَ إِنَّ الأَصْلَ فِيها "لَه عليّ ألفٌ دِرْهِمٍ اعترف اعترافاً أو عُرفاً" فهذه جُمْلَةٌ تُولِيدِيَّةٌ تحوَلَتْ إلى جُمْلَةٍ تحوِيلِيَّةٍ بالحذف، على النحو الآتي:

جُمْلَةٌ تُولِيدِيَّةٌ / لَه عليّ ألفٌ دِرْهِمٍ (اعترف) عُرفاً أو اعترافاً
مفعول مطلق منصوب

جُمْلَةٌ تحوِيلِيَّةٌ / لَه عليّ ألفٌ دِرْهِمٍ (...) عُرفاً أو اعترافاً
جارٌّ ومَجْرُورٌ مُبْتَدَأٌ مُضَافٌ
مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ
نابٍ عن فعله

٢. وفقَّ الأسلوبِ الانْفِعالِيِّ "جُمْلَةٌ غيرُ إِسْنادِيَّةٍ":
لَه عليّ ألفٌ دِرْهِمٍ عُرفاً
جارٌّ ومَجْرُورٌ مُبْتَدَأٌ مُضَافٌ اسمٌ مَنْصُوبٌ في سياقِ توكِيدِ انْفِعالِيٍّ يُقصدُ مِنْهُ الإِنْشاءُ لا الإِخبارُ

إِنَّ الجُمْلَةَ الثَّانِيَّةَ وهي "لَه عليّ ألفٌ دِرْهِمٍ عُرفاً" والتي جاءَ فِيها اسمٌ مَنْصُوبٌ "المَصْدَرُ" لا نَحْتَاجُ إلى تَقْدِيرِ فِعْلٍ لَه لِيتَحَقَّقَ عامِلُ النِّصْبِ؛ لأنَّه في تَقْدِيرِ فِعْلٍ لَه قدْ يَخْتَلِفُ المَعْنَى بَلْ إِنَّ المَعْنَى مُخْتَلِفٌ، فالْمَعْنَى مع التَّقْدِيرِ يَجْعَلُ مِنَ الجُمْلَةِ إِخباراً تحتَمِلُ الصِّدْقَ والكُذْبَ، والمُتَكَلِّمُ قَصَدَ الإِنْشاءَ الَّذِي يُوَدِّي إلى التَّوكِيدِ وَيُعَبِّرُ عَنِ انْفِعالٍ أَحْسَنَ بِهِ وأَرَادَ أَنْ يَنْقُلَهُ إلى السَّامِعِ.

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٢٣.
(٢) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، ج ٢، ص ٤٤٩.
(٣) البيت من شواهد الكتاب وينسب للشاعر الأُخْوصِ.
(٤) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٨٠. وانظر: ابن يعيش، شرح المفضل، ج ١، ص ١١٦.

فالجُمْلَةُ مِنْ دُونِ تَقْدِيرٍ هِيَ جُمْلَةٌ مُفِيدَةٌ تَحْمِلُ مَعْنَى يَحْسُنُ السَّكُوتُ عَلَيْهِ، وَهِيَ فِي نَظَرِ الْمُحَدِّثِينَ مِنَ النُّحَاةِ وَاللُّغَوِيِّينَ جُمْلَةٌ غَيْرُ إِسْنَادِيَّةٍ لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ عَامِلٍ. وَفِي ضَوْءِ هَذَا وَنَحْوِهِ يُفَسَّرُ تَرْكُ إِظْهَارِ الْفِعْلِ فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّعْبِيرَاتِ وَيُسَكَّتُ عَنْ تَقْدِيرِ فِعْلٍ بَعِيْنِهِ^(١).

أَمَّا الْمَصْدَرُ الْمُؤَكَّدُ لِغَيْرِهِ وَهُوَ الْوَاقِعُ بَعْدَ جُمْلَةٍ تَحْتَمِلُهُ وَتَحْتَمِلُ غَيْرَهُ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: "زَيْدٌ ابْنِي حَقًّا" وَ"هَذَا زَيْدٌ الْحَقُّ لَا الْبَاطِلُ"^(٢)، فَتَصِيرُ بِذِكْرِهِ نَصًّا مِنْهُ، أَيْ أَنَّهَا تَحْتَمِلُ مَعْنَاهُ وَغَيْرَهُ، فَأَعْرَبَ النُّحَاةُ "حَقًّا" مَصْدَرًا مَنصُوبًا لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا، وَالتَّقْدِيرُ: أَحَقُّهُ حَقًّا، وَسُمِّيَ مُؤَكَّدًا لِغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ قَبْلَهُ تَصْلُحُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ؛ وَلِأَنَّ قَوْلَكَ: "أَنْتَ ابْنِي" فَلَمَّا قَالَ: "حَقًّا" صَارَتِ الْجُمْلَةُ فِي أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا الْبَيِّنَةُ الْحَقِيقِيَّةُ، فَتَأَثَّرَتِ الْجُمْلَةُ بِالْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ بِهِ نَصًّا، فَكَانَ مُؤَكَّدًا لِغَيْرِهِ لَوْجُوبِ مُغَايِرَةِ الْمُؤَثِّرِ لِلْمُؤَثَّرِ فِيهِ^(٣).

وَيَقُولُ الْمُبَرِّدُ: "وَذَلِكَ قَوْلُكَ: "هَذَا زَيْدٌ حَقًّا"، لِأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ "هَذَا زَيْدٌ" فَخَبَرْتَ، إِنَّمَا خَبَرْتَ بِمَا هُوَ عِنْدَكَ حَقٌّ، فَاسْتَعْنَيْتَ عَنْ قَوْلِكَ "أَحَقُّ ذَلِكَ"، وَكَذَلِكَ "هَذَا زَيْدٌ الْحَقُّ لَا الْبَاطِلُ"؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ صَارَ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ، وَلَوْ قُلْتَ "هَذَا زَيْدٌ الْحَقُّ" لَكَانَ رَفْعُهُ عَلَى وَجْهَتَيْنِ، وَلَيْسَ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَلَكِنْ عَلَى أَنْ تَجْعَلَ "زَيْدًا" هُوَ الْحَقُّ، وَعَلَى أَنَّكَ قُلْتَ "هَذَا زَيْدٌ" ثُمَّ قُلْتَ "الْحَقُّ"^(٤).

جَاءَ فِي بَعْضِ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ مَصَادِيرُ مَنصُوبَةٌ، اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي تَقْدِيرِ نَاصِبٍ لِهَذِهِ الْمَصَادِرِ، حَتَّى أَنَّهُمْ قَالُوا: وَجِيءَ بِالْمَصَادِرِ مُضَافَةً إِلَى الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ الْيَأْسُ مِنْ إِظْهَارِ فِعْلِهَا^(٥)، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: "وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرًّا

السَّحَابِ صُنَعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ"^(٦)، وَقَالَ تَعَالَى: "وَعَدَ اللَّهُ لَا

تُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ"^(٧)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: "صَبَّغَةَ اللَّهُ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صَبْغَةً

صَبْغَةً وَخَنُّ لَهُ عِبْدُونَ"^(٨)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: "وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ

إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ

(١) المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ١٢٧.

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٢٣.

(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، ج ٢، ص ٤٤٧.

(٤) المبرِّد، المقتضب، ج ٢، ص ٢١٥.

(٥) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د.ط)،

(د.ت)، ج ٣، ص ٣٩٢.

(٦) سورة النمل، الآية ٨٨.

(٧) سورة الروم، الآية ٦.

(٨) سورة البقرة، الآية ١٣٨.

تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ^٢ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيَمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ
الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا^(١)

أوردَ سيبويه في كتابه قوله: "وقد زعم بعضهم أن "كتاب الله" نصب على قوله: عَلَيْكُمْ كِتَابَ اللَّهِ، وقال قوم: "صِبْغَةَ اللَّهِ" منصوبة على الأمر، وقال بعضهم بل تؤكد^(٢)، ويقول الزمخشري في الكشاف: "صنع الله من المصادر المؤكدة، كقوله تعالى: "وَعَدَ اللَّهُ"^(٣)، وقوله تعالى: "صِبْغَةَ اللَّهِ"^(٤)، إلا أن مؤكده محذوف وهو

النَّاصِبُ لِيَوْمٍ يُنْفَخُ، والمعنى: ويوم يُنْفَخُ في الصور وكان كَيْت وكَيْت أثاب الله المحسنين وعاقب المجرمين، ثم قال: "صنع الله" يريد به الإثبات والمُعاقبة وجعل هذا الصنع من جملة الأشياء التي أتقنها، وأتى بها على الحكمة والصواب، حيث قال: "صنع الله الذي أنقن كل شيء" يعني أن مقابلته الحسنة بالثواب والسيئة بالعقاب من جملة إحكامه للأشياء وإتقانه لها"^(٥).

وقد ذهب ابن يعيش إلى أن قوله تعالى: "صنع الله" فهو مصدر منصوب مؤكّد وذلك أن ما قبله هو صنع الله حقيقةً، وكذلك قوله تعالى: "وَعَدَ اللَّهُ" لأن ما قبله وعد من الله، فكان التأكيد في ذلك الوعد المتحقق، والله لا يخلف وعده^(٦).

أما قوله تعالى: "كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ"^(٧)، فقال ابن يعيش: "وقد اختلف النحويون

فيه، وذهب أصحابنا القراء من الكوفيين إلى أنه نصب على المصدر المؤكّد وذلك لما تقدّم من قوله تعالى: "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ" إلى قوله تعالى: "وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ". فقوله: "كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ" بمنزلة فرض الله عليكم وتحريره الله عليكم؛ لأن الابتداء بحريم المذكورات من النساء، فانتصب المصدر بما دلّ عليه سياق الآية، كأنه فعل، تقديره كتب الله عليكم فأضيف المصدر إلى الفاعل. وقال الكسائي كِتَابَ اللَّهِ منصوب

(١) سورة النساء، الآية ٢٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٨١. وانظر: الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ص ٥٦.

(٣) سورة النساء، الآية ١٢٢.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٣٨.

(٥) الزمخشري، الكشاف، ج ٣، ص ٣٩٢. انظر: الحلبي، الدر المصون ج ١، ص ٣٨٨.

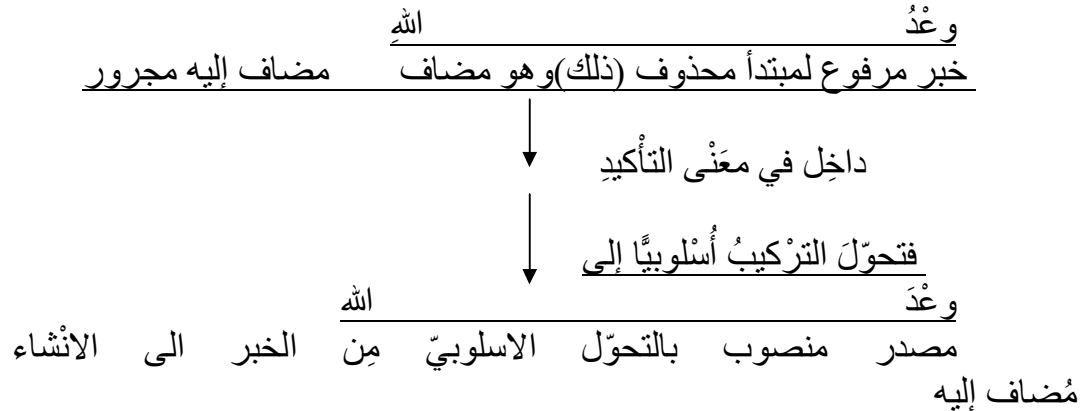
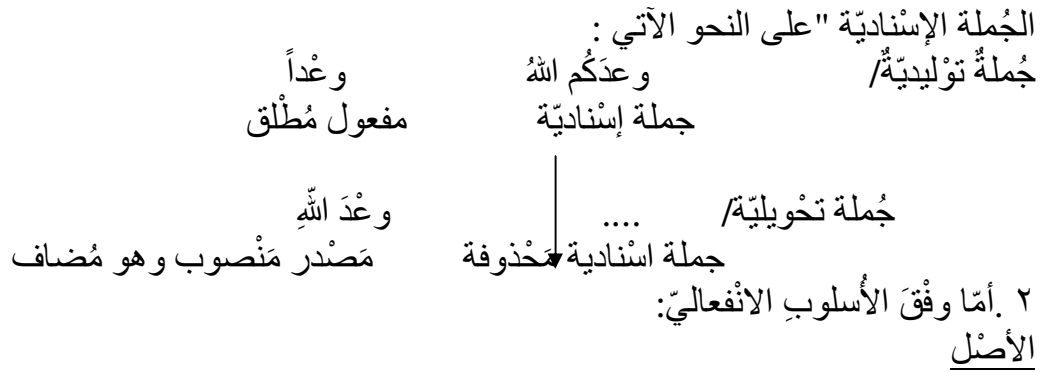
(٦) انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج ١، ص ١١٧.

(٧) سورة النساء، الآية ٢٤.

بـ(عَلَيْكُمْ) على الإغراء، كأنه قال: عَلَيْكُمْ كِتَابَ اللَّهِ، فَقَدَّمَ الْمَنْصُوبَ قَالَ وَ ذَلِكَ جَائِزٌ وَقَدْ وَرَدَ بِهِ السَّمَاعُ وَهُوَ الْقِيَاسُ" (١).

وجاء في مُشْكَلِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِمَكِّي أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: "صَنَعَ اللَّهُ " نُصِبَ عَلَى الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا قَالَ: "وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ" ذَلَّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى صَنَعَ ذَلِكَ فَعَمِلَ فِي صَنَعَ اللَّهِ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الْإِغْرَاءِ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى مَعْنَى " ذَلِكَ صَنَعُ اللَّهِ" (٢).

١- وَيُمْكِنُ تَوْجِيهُ الْمَصْدَرِ فِي الْآيَةِ الْقُرْآنِيَّةِ: "وَعَدَ اللَّهُ" (٣) وَفُقِ الْقَاعِدَةُ النَّحْوِيَّةُ ٠



الخامسة: الْمَصْدَرُ الَّذِي قُصِدَ بِهِ التَّشْبِيهُ بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى فَاعِلِ الْمَصْدَرِ فِي الْمَعْنَى، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: لَزِيدٍ صَوْتُ صَوْتِ جِمَارٍ، وَلَهُ بُكَاءٌ بُكَاءُ التَّكْلَى، فَالْمَصْدَرُ تَشْبِيهِيٌّ مَنصُوبٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا قَدَرَهُ النُّحَاةُ: يَصُوتُ صَوْتُ جِمَارٍ وَيُبْكِي بُكَاءُ التَّكْلَى (٤). وَإِذَا لَمْ يُسَبِّقْ بِجُمْلَةٍ هَذَا الْمَصْدَرُ فَيَجِبُ الرَّفْعُ، نَحْوُ: "صَوْتُهُ صَوْتُ جِمَارٍ" وَبُكَاءُهُ

(١) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١١٧. والفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١٩٨٠، ص ٢، ص ٨٣. ومكي، ابن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ١٩٥. والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج ١، ص ٣١٦.

(٢) مكي، مشكل إعراب القرآن، ج ٢، ص ٥٤٠. وانظر: الحلبي، الدر المنصون، ج ٣، ص ٣٤٥.

(٣) سورة النساء، الآية ١٢٢.

(٤) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، ج ٢، ص ٤٤٨.

بُكَاءُ النَّكْلَى "أَوْ لَأَنَّهُ مَعْنَوِيٌّ لَا عِلَاجِيٌّ، فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: "لَهُ ذِكَاةٌ ذِكَاةُ الْحُكَمَاءِ"، وَفِي نَحْوِ: "فَإِذَا فِي الدَّارِ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ" لِعَدَمِ تَقْتُمْ صَاحِبِهِ^(١).

وَيَرَى سَبِيوِيَهُ "أَنَّهُ انْتَصَبَ؛ لِأَنَّكَ مَرَرْتَ بِهِ فِي حَالِ تَصْوِيْتٍ وَلَمْ تُرِدْ أَنْ تَجْعَلَ الْآخِرَ صِفَةً لِلأَوَّلِ، وَلَا بَدَلًا مِنْهُ وَلَكِنَّكَ لَمَّا قُلْتَ لَهُ صَوْتُ عُلِمَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ ثُمَّ عَمِلَ فَصَارَ قَوْلُكَ: لَهُ صَوْتُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ، فَإِذَا هُوَ يُصَوِّتُ فَحَمَلْتَ الثَّانِي عَلَى الْمَعْنَى"^(٢).

وَيَرَى ابْنُ يَعِيشِ أَنَّ هَذَا الْمَصْدَرَ التَّشْبِيهِيَّ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ بَيْنَ الْجُمْلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَالْمَصْدَرِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ الْجُمْلَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ دَلَالَةً سِيَاقِيَّةً مُغْنِيَةً عَنْهُ فَلِهَذَا وَجَبَ حَذْفُهُ وَالتَّقْدِيرُ "لَهُ صَوْتُ يُصَوِّتُ صَوْتِ حِمَارٍ"، فَأَقْنِمِ الْأِسْمَ مَقَامَ الْمَصْدَرِ^(٣)، أَوْ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمَصْدَرِ الْمَنْصُوبِ هُوَ الْأِسْمُ الَّذِي بِمَعْنَاهُ فِي الْجُمْلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى "فَإِذَا لَهُ تَصْوِيْتُ" وَالتَّصْوِيْتُ مَصْدَرٌ يَعْمَلُ عَمَلُ فِعْلِهِ^(٤).

وَبِمَا أَنَّ النَّحْوِيِّينَ قَدْ قَدَّرُوا فِعْلاً لِهَذِهِ الْمَصَادِرِ الْمَنْصُوبَةِ فَيُمْكِنُ لَنَا أَنْ نُوَجِّهَ هَذَا التَّرْكِيْبَ وَفَقَّ الْقَاعِدَةَ النَّحْوِيَّةَ الْمَعْيَارِيَّةَ "الْجُمْلَةُ الْإِسْنَادِيَّةُ" عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

جُمْلَةٌ تَوَلِيدِيَّةٌ / لَهُ بُكَاءٌ يَبْكِي مَفْعُولٌ مَطْلُوقٌ مَنْصُوبٌ
جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ جُمْلَةٌ إِسْنَادِيَّةٌ

جُمْلَةٌ تَحْوِيلِيَّةٌ / لَهُ بُكَاءٌ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ
بُكَاءُ النَّكْلَى مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ

مُضَافٌ

أَمَّا وَفَقَّ الْأَسْلُوبِ الْإِنْفَعَالِيِّ فَيُمْكِنُ لَنَا أَنْ نُوَجِّهَ التَّرْكِيْبَ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

لَهُ بُكَاءٌ بُكَاءٌ النَّكْلَى
جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ نَعْتٌ مَرْفُوعٌ مُضَافٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ
الْأَصْلُ
دَاخِلٌ فِي مَعْنَى التَّشْبِيهِ
تَحَوَّلَتِ الْجُمْلَةُ أَسْلُوبِيًّا إِلَى
لَهُ بُكَاءٌ بُكَاءٌ النَّكْلَى
جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ اِسْمٌ مَنْصُوبٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ
مَجْرُورٌ
مُتَعَلِّقٌ بِخَبَرٍ مُقَدَّمٍ
مَحْذُوفٌ
"التَّشْبِيهِ" تَحْوِيلٌ مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الْإِنْشَاءِ وَهُوَ مُضَافٌ
فِي سِيَاقِ أَنْفَعَالِيٍّ

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٢٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٥٦.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ٢٢٥.

(٤) انظر: المرجع نفسه، ج ١، ص ٢٢٥.

وفي ظننا أن المتكلم عندما قصد التشبيه حول في أسلوب كلامه من الخبر إلى الإنشاء، فغير عن الرفع إلى النصب، ليخالف في الحركة الإعرابية والتي جسدت هذا التحول، الذي لا يحتاج إلى تقدير عامل "فعل" لتسوية الحركة الإعرابية. وورد عن العرب مصادرٌ مُثَنَّةٌ من نحو: "لبيك، وسعديك، وحنانيك"، و"دواليك" و"وهذاذك"، و"مجازيك"، و"حذاريك" و"حواليك" وهذه تلزم الإضافة، وإضافتها لظاهر، وقال ابن مالك: شاذة لغائب وخالفه أبو حيان أنها لو أُفردت لتصرفت^(١). وقال الخليل عن دلالة هذه التثنية: "أراد بقوله: 'لبيك' و'سعديك' إجابة بعد إجابة، كأنه قال: كلما أجبتك في أمر فأنما في الأمر الآخر مجيب، وكان هذه التثنية أشد توكيداً"^(٢).

وروى سيبويه عن الخليل أنه زعم أن مثل هذه المصادر مُثَنَّةٌ، حيث قال: "إنها أي لبيك، تثنية بمنزلة حنانيك، لأننا سمعناهم يقولون: 'حنان'"^(٣). أما عن إعرابها فقال سيبويه: "وأما قولك: 'لبيك' و'سعديك' فانتصب هذا كما انتصب 'سبحان الله' وهو بمنزلة قولك إذا أخبر سمعاً وطاعة؛ إلا أن 'لبيك' لا يتصرف"^(٤).

ويرى الرضي أن أصل لبيك "ألب لك البابين"، أي: أقيم لامثال خدمتك ومأمورك ولا أبرح مكاني كالمقيم في موقع، والتثنية للتكرير، كما في قوله تعالى: "ثم

أرجع البصر كرتين"^(٥)، والمعنى: إلباباً كثيراً متتالياً، فحذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه، وحذفت زوائده وردت إلى الثلاثي، ثم حذف حرف الجر من المفعول وأضيف المصدر إليه، كل ذلك ليفرغ المجيب بسرعة من التلبية، فيتفرغ لاستماع المأمورية حتى يمتثلها، ويجوز أن يكون من لبي بالمكان بمعنى: ألب، فلا يكون محذوف الزوائد^(٦).

ربما أن المصدر في مثل هذه التراكيب جاء لإفادة التأكيد وليس للعدد "التثنية"، ولا يمكن أن يفهم المعنى على أن من قال لبي أراد العدد الواحد، وأنه حين قال "لبيك" يريد زيادة العدد إلا أنها مصادر منصوبة، من باب الجمل غير الإسنادية فهي لا تحتاج إلى تقدير عامل لها فهي واضحة المعنى لا غموض فيها.

ويرى عبد القادر مرعي أن حنانيك أصلها أحن حنانيك ← فعل + ... + مفعول مطلق = جملة توليدية إخبارية، ثم جرى على الجملة تحويل بحذف الفعل = ... + مصدر نائب عن فعله + قيد "جار ومجرور". ولما كان المتكلم لا يطلب شيئاً بهذا التركيب، وإنما يريد الإفصاح عن مشاعر الدهشة والاستغراب، فقد جرى على

(١) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ١٠٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٥٠.

(٣) المرجع نفسه، ج ١، ص ٣٥١. (وردت في الكتاب "حواليك")

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٤٩. وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١١٩.

(٥) سورة الملك، الآية ٤.

(٦) الرضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٢٩٦.

الجُملة تحوِيلٌ آخَرُ، وذلك بالنَّغمة الصوتيَّة الصاعِدَة للتَّعبير عن الدَّهشة والاستغراب، فنُصِبِح الجُملة...+ مَصْدَر نَائِبٌ عن فِعْله + قَيْدٌ "جَارٌّ وَمَجْرُورٌ + نَغْمَة صوتيَّة صاعِدَة جُملة تحوِيلِيَّة إِفْصاحِيَّة للتَّعبير عن مشاعر الدَّهشة والاستغراب^(١).

وهنا يتساءل الجوّاريُّ في مِثْل هذه التراكيب اللُّغويَّة التي جاءت فيها مصادِرُ "أسماءٌ منصوبة": أليس النائب ممّا لا يصحُّ أن يجتمع مع ما ينوب عنه، وإلاَّ بطلت النِّبَاة؟ ويخرج من هذا التساؤل برأي يرى منه أن النُّحاة لو لاحظوا أن هذا الأسلوب في الكلام هو أسلوبٌ إنشائيٌّ، وأن هذا المَصْدَر لا يختلف في مقامه عن فعل الأمر، ولو اعترفوا بهذا الأسلوب جزءاً من أساليب الطلب والأمر لاستراحوا وأراحوا^(٢).

إنَّ مُنْطَلَق النُّحاة في تأويلاتهم، هي فكرة العامل التي تقوم على أن كلّ منصوب لا بدّ له من ناصبٍ، فالنُّحاة بهذه التقدّيرات سَوَّغوا حركة النصب في أواخر الأسماء المنصوبة وشكّلوا جُملةً تحتوي على عناصر الإسناد، دون النظر إلى تغيُّر المعنى، وبُعده عن المعنى الذي أراده المُتكلِّم من إطلاق هذه التراكيب اللُّغويَّة، إذ إنَّ المُتكلِّم قصد بهذه التراكيب اللُّغويَّة التَّعبير عن موقف لُغويٍّ انفعاليٍّ، فحوّل في كلامه من الخبر إلى الإنشاء، فأنْتَجَ تركيباً يخلو من عناصر الإسناد، إلا أن التركيب الجديد قد حَمَلَ معنى يحسن السكوت عليه. وفهم المُتلقّي مُراد المُتكلِّم.

إذ إنه ليس ما يدعو إلى تقدّير عاملٍ لِنَبَرٍّ أو نُسَوِّغَ الحركة الإعرابيَّة في آخر الاسم المنصوب، إذ إنَّ المعنى واضحٌ ويحمل التركيب معنى يحسن السكوت عليه بل نَعُدُّها من الأساليب الخاصَّة التي جاءت عن العرب ووردت فيها أسماءٌ منصوبةٌ، وهي في رأي المُحدِّثين من باب الجُمْل غير الإسناديَّة.

٢. ٣ المفعول معه:

المفعول معه: اسم فَضْلَة، تالٍ لَوَاوٍ بِمعنى مع، تالية لجُملة ذاتِ فِعْلٍ أو اسم فيه معناه، وحروفه نحو: "سِرْتُ والطَّرِيقُ" و"أنا سائرٌ والنَّيْلُ"^(٣)، (الطَّرِيقُ والنَّيْلُ) نُصِبَا على المفعول معه. ومما ورد في المثل العربي قولهم: "رَجَعْتُ وَخَساً وَذَمّاً"^(٤)، أي ولا بَسْتُ خَساً وَذَمّاً. وسماه سيبويه المفعول به، إذ يقول: "هذا باب ما يظْهَرُ فيه الفِعْلُ وينتصب فيه الاسم؛ لأنَّه مفعولٌ معه ومفعولٌ به"^(٥)، ويرى أن المفعول معه منصوبٌ بالفعل المُتقدِّم قبل الواو أو ما يقوم مقامه بتوسط الواو، وهذه

(١) مرعي، أساليب الجُملة الإفصاحية، ص ١٤٤.

(٢) الجوّاري، أحمد عبد الستار، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، (د.ب)، ١٩٨٤م، ص ١٢٦.

(٣) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٣٩. وانظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على الالفية، ج ٢، ص ٤٦٥.

(٤) الميداني، مجمع الامثال، ج ١، رقم المثل ١٦٢١.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٩٧. وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ٤٨.

الواو لا يجوز أن تعمل شيئاً؛ لأنها غير مُختصة بالدخول على الأسماء، فهي تدخل على الأفعال أيضاً^(١).

وعرفه الرضي بقوله: "المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة فعل لفظاً أو معنى، ويُقصد بالمصاحبة، أي أنه يُشارك مفعول الفعل في وقت واحد، نحو قولنا: سرت وزيداً، فزيد يُشارك المُتكلّم في السير معاً في وقت واحد، أي وقع سيرُهُما معاً^(٢). وقولهم: "تال لواو" فيه إشارة إلى عدم جواز الفصل بين الواو والمفعول معه. وقولهم التي بمعنى مع: أي التي للتخصيص على المصاحبة ما بعدها لمفعول العامل السابق، أي مقارنته له بالزمان، سواء اشتركا في الحكم، نحو: جئت وزيداً، أو لا، نحو: استوى الماء والخشبة، وبذلك فارقت واو العطف، فإنها تقتضي المشاركة في الحكم ولا تقتضي المشاركة في الزمان^(٣).

ويتضح لنا من التعريفات السابقة للمفعول معه في كتب النحاة أنه لا بد من عناصر لجملة المفعول معه، إن صح التعبير، وهذه العناصر أحدها: فضلة، وثانيها: أن يأتي هذا الاسم الفضلة بعد واو دالة على المصاحبة، وثالثها: أن تكون هذه الواو تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، إلا أنه سُمع عن العرب قولهم: كيف أنت وزيداً، وما أنت وزيداً، وقال سيبويه في ذلك: "وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على ما، ولا كيف، ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقص ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف^(٤)".

تعددت آراء النحاة في بيان الناصب للمفعول معه، وهي قضية خلافية عند ابن الأنباري، فالناصر له عند سيبويه الفعل المُتقدّم قبل الواو، أو ما يقوم مقامه بتوسط الواو؛ وذلك لأن هذا الفعل وإن لم يكن مُتعدّياً في الأصل فقد قوّي بالواو السادة مسدّ مع، فتعدّى هذا الفعل إلى الاسم فنصبه، كما تعدّى الفعل الذي قوّي بحرف الجر، نحو قولهم: "مررتُ بزید" ويرى سيبويه ومن بعده البصريون أنه لا يمكن أن تكون هذه الواو هي العاملة في الاسم المنصوب من بعدها؛ وذلك لأن الواو لا تعمل، فهي في الأصل حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل، كما أنها غير مُختصة بالدخول على الأسماء^(٥).

وذهب أبو الحسن الأخفش (٢١١هـ) إلى أن المفعول معه منصوب انتصاب الطرف، حيث أن الواو في قولنا: "قمتُ وزيداً" أو "قمتُ معه" واقعة موقع "مع" المنصوبة على الظرفية، فكانت قل قمتُ مع زيد، فلما حذفت مع وقد كانت منصوبة

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ٤٩.

(٢) انظر: الرضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٣٣.

(٣) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح شواهد العيني، دار أحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي وشركاه، القاهرة، = مصر، (د.ط.). (د.ت)، ج ١، ص ١٣٧. وانظر: وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٤٨.

وانظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢١٧.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٠٣.

(٥) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة: ٣٠. وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٤٩.

على الظرفِ وأَقَمَتِ الواوَ مقامَها، انتَصَبَ زيدٌ، كَوْنُ هذه الواو لا تَحْتَمِلُ نَصْباً، فهي حرفٌ، إذا أُعْطِيَ النَصْبُ لِمَا بَعْدَهَا^(١).

وخالفَ أبو إسحقَ الزجاجَ (٣٨٦هـ) البصريين فيما ذهبوا إليه من ناصِبِ المَفْعُولِ مَعَهُ، فرأى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ بَعْدَ الواو يُقَدَّرُ تَقْدِيرًا فِي قَوْلِهِمْ: " مَا صَنَعْتَ وَأَبَاكَ؟ " أَي: مَا صَنَعْتَ وَلَا بَسْتَ أَبَاكَ؟ وَالتَّقْدِيرُ فِي قَوْلِهِمْ: " اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ " هُوَ: اسْتَوَى الْمَاءُ وَلَا بَسَ الْخَشْبَةُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَعْمَلُ فِي الْمَفْعُولِ وَبَيْنَهُمَا الْوَائِدُ، وَهَذَا يَكُونُ الْمَفْعُولُ مَعَهُ مَنْصُوبًا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لَا مَفْعُولٌ مَعَهُ^(٢).

ويرى عبدُ القاهر الجرجاني (٥٤٧هـ) أَنَّ الْوَائِدَ فِي مِثْلِ جُمْلٍ "اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ، وَمَا صَنَعْتَ وَزَيْدًا، وَجَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ" لَا يَنْفَكُ مِنْ مَعْنَى الْعَطْفِ، وَيَقُولُ: "أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَيْكَ (اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ) وَاحِدٌ، وَكَيْفَ لَا يَكُونُ ذَلِكَ وَاسْتَوَى تَقْتَضِي فَاعِلَيْنِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ مَعْنَى الْعَطْفِ، لَمْ يَجْزِ الْبَيِّنَةُ، وَإِذَا قُلَّ جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ: جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ، إِذْ لَوْ قُلَّ جَاءَتِ الطَّيَالِسَةُ كَانَ صَحِيحًا. غَيْرَ أَنَّ فِي الْعَدُولِ عَنْ لَفْظِ الْعَطْفِ فَائِدَةٌ أُخْرَى وَهِيَ الدَّلَالَةُ عَلَى الْإِقْتِرَانِ، فَإِذَا قُلَّ جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ، عَلِمَ أَنَّكَ تَقُولُ: اقْتَرْنَا وَتَصَاحَبَا. وَلَوْ قُلْتُ: جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ بِالرَّفْعِ عَلَى الْعَطْفِ لَمْ يَكُنْ فِي نَفْسِ اللَّفْظِ دِلَالَةٌ عَلَى الْإِقْتِرَانِ وَالتَّصَاحُبِ"^(٣).

ويُشِيرُ ابْنُ الدَّهَّانِ (٥٦٩هـ) إِلَى أَنَّ الْوَائِدَ مَعْنَاهَا يُقَارِبُ "مَعَ"؛ لِأَنَّ "مَعَ" لِلْمُصَاحَبَةِ، وَالْوَائِدُ لِلْاجْتِمَاعِ، وَالْاجْتِمَاعُ قَرِيبٌ مِنَ الصُّحْبَةِ، إِلَّا أَنَّ "مَعَ" إِذَا وَجِدَتْ جَرَتْ مَا بَعْدَهَا بِحُكْمِ الْأَسْمِيَّةِ، وَالْوَائِدُ لَيْسَتْ عَامِلَةً شَيْئًا، فَإِذَا قُلَّ "اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ" وَ"جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ" وَ"لَوْ تَرَكْتَ النَّاقَةَ وَفَصِيلَهَا لِرَضِيعِهَا"، فَالتَّقْدِيرُ فِي جَمِيعِ هَذَا بِمَعْنَى "مَعَ"، وَلَا يَصِحُّ تَقْدِيمُ هَذَا الْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّ الْوَائِدَ مَنفُوعَةٌ مِنْ بَابِ عَطْفٍ، وَالْمَعْطُوفَاتُ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي حَالَةِ السَّعَةِ، وَهَذِهِ الْوَائِدُ مُعْذِيَةٌ لِلْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهَا^(٤).

أَمَّا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وَالَّذِي يَرَى أَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهُ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ، بِتَوَسُّطِ الْوَائِدِ الَّتِي تُفِيدُ مَعْنَى الْمَعِيَّةِ، فَقَدْ فَتَدَهُ ابْنُ يَعِيشَ فِي شَرْحِ الْمُفَصَّلِ، قَائِلًا: "إِذَا قُلْتُ اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ، وَجَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ، فَلِأَصْلِ اسْتَوَى الْمَاءُ مَعَ الْخَشْبَةِ، وَجَاءَ الْبَرْدُ مَعَ الطَّيَالِسَةِ، وَكَانَتْ الْوَائِدُ "مَعَ" يَتَقَارَبُ مَعْنِيَاهُمَا، وَذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى "مَعَ" الْاجْتِمَاعُ وَالْإِنْضِمَامُ، وَالْوَائِدُ تَجَمُّعٌ مَا قَبْلَهَا مَعَ مَا بَعْدَهَا، وَتَضَمُّهُ إِلَيْهَا، فَأَقَامُوا الْوَائِدَ مَقَامَ مَعَ؛ لِأَنَّهَا أَخَفُّ لَفْظًا وَتَعْطِي مَعْنَاهَا، وَلَمْ تَكُنْ الْوَائِدُ اسْمًا يَعْمَلُ فِيهِ

(١) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة: ٣٠، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٤٩.

(٢) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة: ٣٠.

(٣) الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، ص ٦٦١.

(٤) ابن الدهان، شرح الدروس في النحو، تحقيق: جزاء مصاروة، دارأسامة، عمان، الأردن، ط ١، ٢٠١٠م، ص ١٧٦.

الفعل كما عمل في "مع" النَّصَب، فانتقل العمل إلى ما بعد الواو كما صنعت في الاستثناء^(١).

وابن يعيش (٦٤٣هـ) في كلامه هذا يُشير إلى عملية تقارض الأحكام بين الألفاظ، إذ يُمكن لبعض الألفاظ في اللغة أن تتبادل الأحكام دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير المعنى.

ويتضح لنا من رأي البصريين أن العامل في المفعول معه هو الفعل بواسطة "الواو" التي تفيد معنى المصاحبة، و"هذا رأي سيبويه" والذي جعلهم يأخذون بهذا الرأي هو العامل النحوي، وإيمانهم الشديد بأن الإعراب هو أثر لمؤثر وأن كل منصوب لا بد له من ناصب، ووجود الاسم المنصوب بعد الواو ناتج عن عامل، وبما أنه سبق بفعل، فإن هذا الفعل هو العامل في الاسم على حد قولهم.

أما الكوفيون فقد ذهبوا في عامل النصب في المفعول معه إلى أنه منصوب على الخلاف، فإذا قيل: "استوى الماء والخشب" لم يحسن تكرير الفعل، كما يحسن في قولنا: "جاء زيد وعمر" فنقول: "استوى الماء واستوى الخشب" فالخشب لم تكن موجة فتستوي، وعليه فقد خالف الاسم الواقع بعد الواو، الاسم الواقع قبله، فانتصب الاسم على الخلاف، قالوا وهذه قاعدتنا في الظرف^(٢).

وكما ذهب الكوفيون إلى أن عامل النصب في المفعول معه هو الخلاف، إذ يرون بأنه منصوب على الخلاف؛ لأنه لما كان معنى التثنية مستقداً، ومعنى المصاحبة هو المقصود فقد خالف المتكلم في الحركة الإعرابية من الضم إلى الفتح، لتكون هذه المخالفة في المبني مخالفة في المعنى^(٣).

وجاء في شرح التسهيل أنه قد يطلق المفعول معه في اللغة على المجرور بـ "مع" أو "الباء" التي للمصاحبة، وعلى المعطوف المراد به المصاحبة، وعلى المنصوب بعد الواو، نحو: جلست مع زيد، ووصلت هذا بذاك و مزجت عسلاً وماءً وما صنعت وأباك واستوى الماء والخشب، إلا أن عرفت النحاة قد قصر المفعول معه على النوع الرابع وهو المنصوب بعد الواو^(٤). والواو التي يليها المفعول معه معدية لا عاملة، وهذا هو المذهب الصحيح^(٥).

ويرى الرضي أن مذهب جمهور النحاة في عامل المفعول معه، هو الفعل أو معناه، بتوسط الواو التي بمعنى "مع"، وإنما وضَعُوا الواو في موضع مع في بعض

(١) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة: ٣٠. وانظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٤٨.

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة: ٣٠. وانظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٤٩.

(٣) رضوان، عبد الرحيم، في النحو العربي، مركز الوفاق الثقافي، إربد، الأردن، (د.ت)، ص ١٠٧.

(٤) ابن مالك، جمال الدين محمد، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠١، ج ٢، ص ١٧٢.

(٥) المرجع نفسه، ص ١٧٣.

المواضع لكونه أخصر لفظاً^(١). ورأى أن رأي الكوفيين في ناصب المفعول معه على الخلاف، مبني على العامل المعنوي، وفند رأي الأخفش في قوله: "لو كان كما قاله لجاز النصب في كلِّ واو بمعنى" مع" مطرداً، نحو: "كلُّ رجلٍ وضيعته"^(٢)، فالكوفيون في رأي الرضي اعتمدوا على عاملٍ معنويٍّ، وهو معنى الخلاف، أي أن المفعول معه هو فضلة، قد خالف ركني الإسناد، فالحدث أثبت للمُسند إليه لكنه لا يصح أن يُسند إلى الفضلة، وهي المفعول معه المنصوب بعد الواو، فلا يُشارك المُسند إليه في الحدث، ولكنه استحق النصب عندما خالفه في المعنى، فحركة النصب اقتضاها الخلاف في المعنى بين ما قبل الواو وما بعدها.

ويمكن النظر إلى أن ما ذهب إليه الكوفيون في رأيهم حول ناصب المفعول معه على الخلاف، على أنه محاولة جادة، وملح طيب لتجاوز المبني والتركيب والالتفات إلى المعنى المبني على الخلاف، فمخالفة المفعول معه حكم المُسند إليه في الجملة السابقة عليه، هو أمر يتصل اتصالاً شديداً بالمعنى، إذ إن كلمة "الماء" في جملة "استوى الماء والخشبة" قد رفعها معنى الإسناد والفاعلية، ولما لم تُشارك الخشبة الماء في حكم الاستواء تحولت إلى النصب، أي أن المتكلم حول في كلامه من الخبر إلى الإنشاء. فجاءت الخشبة منصوبةً ليعبر بها عن المعنى الجديد والمخالف لما قبله^(٣).

وذهب العكبري (٦١٦هـ) إلى أن "مع" حذفت من جملة المفعول معه اختصاراً وتوسعاً وأقيمت الواو مقامها لتقارب معنييهما؛ لأن مع للمصاحبة والواو للجمع والاجتماع^(٤). ويعلل العكبري عجز واو المعية عن العمل بأنه لم يبق في الواو معنى العطف، ألا ترى أنك إذا قل قم أنت وزيد، كان المعنى أنك أمر لهما، وإذا قل "قم أنت وزيداً" كنت أمراً للمخاطب دون زيد، وإنما أمرته بمتابعة زيد حتى لو لم يقم زيد، لم يلزم المخاطب القيام، ويضيف قائلاً: والفرق بين الرفع والنصب هنا أنك إذا رفعت كان الاسم الثاني كالأول في نسبة الفعل إليه، وإذا نصبت كان الفعل للأول ولكن تبعاً للثاني، نحو قولهم: اذهب أنت وزيداً^(٥).

يرى مهدي المخزومي أن المفعول معه ليس من متعلقات الأفعال، وليس له علاقة بفعل أو ما يشبهه، فتسميته بالمفعول معه لم تقم على أساس مفهوم إلا ما أمعنوا فيه من قولٍ بالعامل، وزعم بأن الحركات آثاراً للعوامل بحيث صاروا لا يتصورون اسماً منصوباً إلا وهو مفعول لفعل أو شبيهه بالفعل^(٦).

ويضيف المخزومي قائلاً: بأن الواو التي تسبق المفعول معه لم تؤد ما أنيط بها من وظيفة التشريك أو الجمع "العطف" فينصب المفعول معه؛ لأنه لم يعد شريكاً لما قبل الواو، فيما يحمل من معنى إعرابي؛ لأن الواو التي سبقت ليست هي الواو التي تنص على أن ما بعدها شريك لما قبلها فيما يترتب عليه^(٧).

(١) الرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص ٣٤.

(٢) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٣٤.

(٣) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ص ٦٦١.

(٤) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ص ٢٨١.

(٥) المرجع نفسه، ص ٢٨١.

(٦) المخزومي، مهدي، دراسات في النحو العربي قواعد وتطبيق، ط ١٩٨٥، ص ٣، ص ١١٥.

(٧) المرجع نفسه، ص ١١٥.

ويرى برجستراسر أن النصب كثير الاستعمال فيما يسميه أشباه الجمل، فيقول: "ومن الكلام ما ليس بجمله، بل هو كلمات مفردة أو تركيبات وصفية أو إضافية أو عطفية غير إسنادية"^(١) وهو لا يقصد بأشباه الجمل ما يعرف في النحو العربي من الظروف والجار والمجرور، وإنما يقصد ما ينبو عن الجملة التامة، ويظن برجستراسر أن القدماء من النحويين أصابوا في رأيهم، أن الواو في مثل: "ما أنت والكلام" تؤدي معنى "مع" وتعمل النصب، وفي تسميتهم إياها "واو المعية" مع أن أصلها ومعناها متضادان جداً، وقد تستعمل في الجملة الكاملة أيضاً نحو: استوى الماء والخشبة، أي كان سطح الماء في مستوى الخشبة، ومعنى الواو في هذا المثال، وفي كثير من الأمثلة الفصيحة لا يطابق معنى "مع" تماماً، بل هو أخص منه كأن الواو ترمز إلى شيء من تأثير الاسم السابق لها فيما بعده أو التأثير به^(٢).

وينتقد إبراهيم مصطفى في مؤلفه "إحياء النحو" النحاة في التزامهم أصول الصنعة النحوية وفلسفتها فهم أضاعوا الاهتمام بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة، فيقول في باب المفعول معه: "إن مثل: كيف أنت وأخوك، يجوز فيه النصب على المفعولية، والرفع على العطف، ثم يرون الوجه الثاني أولى ويضعفون الأول؛ لأن الواو لم يسبقها فعل، يكون عاملاً في المفعول معه، والحقيقة أن لكل من التركيبين معنى لا يغني عنه الآخر، تقول: كيف أنت وأخوك؟ أي كيف أنت؟ وكيف أخوك؟ فإذا قل كيف أنت وأخاك؟ فإنما تسأل عن صلة ما بينهما، فالعبارتان صحيحتان ولكل منهما موضع خاص، ولكن النحاة قد نسوا المعنى للحرص على العامل"^(٣).

وقد أشار صاحب أبو جناح إلى خلاف النحاة في ناصب المفعول معه قائلاً: "ولعل من أبرز التركيبات النحوية التي يبدو فيها أثر الخلاف واضحاً بيناً جملة المفعول معه، فهو المنصوب الذي يسمونه تجاوزاً مفعولاً معه، يقع بعد واو لا تفيد العطف ولا المشاركة، أي لا يؤدي وظيفة نقل الحكم الإسنادي القائم فيما قبلها إلى ما بعدها، فيكون مشاركاً له في العلامة الإعرابية، بل هي تفيد المصاحبة فقط، أي أن الحدث الذي صدر عن الاسم السابق لها وقع في معية اسم آخر بعدها، وفي حضوره دون أن يقع من الثاني مشاركة للأول في العلامة الإسنادية التي صدرت عنه"^(٤).

فالنحاة يرون بأن كل اسم منصوب يرد في تركيب لغوي خفي العامل فيه، لا بد له من ناصب، أوجب هذا النصب، لذا فإننا لا نجد شاهداً نحوياً أو تركيبياً لغوياً إلا وقدروا للاسم المنصوب فيه فعلاً، ليسوغوا الحركة الإعرابية "الفتحة" لتستقيم القاعدة النحوية، وكتب النحو تعج بالتركيبات النحوية التي يظهر فيها التكلّف في البحث عن عامل النصب، نحو قولنا: ما أنت وزيداً؟ وكيف أنت وزيداً؟ وما شأنك وزيداً؟ وكيف أنت وقصعة من ثريد؟ وما لك وزيداً؟ فهم يقدرون أفعلاً لهذه التراكيب، بقولهم: ما كنت وزيداً وكيف تكون وزيداً؟ وما تصنع وزيداً؟ وما صنعت وزيداً؟^(٥).

(١) برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص ١٢٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٢٥.

(٣) مصطفى، إحياء النحو، ص ٣٨.

(٤) أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، ص ٥٩.

(٥) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٥٠..

فَهُمْ يُلْجَأُونَ إِلَى تَقْدِيرِ عَامِلٍ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ التَّرَاكِيِبَ اللَّغَوِيَّةَ مِنْ دُونِ تَقْدِيرَاتٍ فِعْلِيَّةٍ، تُعْطَى مَعْنَى يَحْسُنُ السَّكُوتُ عَلَيْهِ، فَهِيَ تَرَاكِيِبُ مِنْ بَابِ الْجُمْلِ غَيْرِ الْإِسْنَادِيَّةِ الَّتِي لَا نَحْتَاجُ فِيهَا إِلَى تَقْدِيرِ عَوَامِلٍ لِئَنَّمْ أَرْكَانَ الْجُمْلَةِ الْإِسْنَادِيَّةِ كَمَا يَرَى النَّحَاةُ الْقَدَامَى، إِذْ إِنَّ الْمَعْنَى وَاضِحٌ يَفْهَمُهُ الْمُتَكَلِّمُ وَالسَّامِعُ مِنْ دُونِ حَاجَةٍ إِلَى تَكَامُلِ عَنَاصِرِ الْإِسْنَادِ.

وَيُوضَّحُ لَنَا الْمَخْزُومِيُّ مِثْلَ هَذِهِ التَّرَاكِيِبِ اللَّغَوِيَّةِ إِذْ يَقُولُ: " وَقَوْلُهُمْ: كَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ تَرِيدٍ، بَأَنَّ الْاسْمَ الَّذِي جَاءَ بَعْدَ هَذِهِ الْوَائِ وَهُوَ "قَصْعَةً" مَنْصُوبٌ ؛ لِأَنَّهُ تُبْعَ بِوَائٍ لَيْسَتْ لِلتَّشْرِيكِ، وَلَوْ كَانَتْ لِلتَّشْرِيكِ لَكَانَتْ " الْقَصْعَةُ " مَسْئُولًا عَنْ حَالِهَا أَيْضًا، وَلَيْسَ ذَلِكَ مَا يَقْصِدُ إِلَيْهِ مَنْ يُرْسِلُ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ، فَلَا بُدَّ مِنْ نَصْبِ "الْقَصْعَةِ" لِمُخَالَفَتِهَا مَا قَبْلَ الْوَائِ، وَلِخُرُوجِهَا لِمَا دَخَلَ فِيهِ مَا قَبْلَ الْوَائِ، وَلَمْ يُنْصَبْ هُنَا بِفِعْلِ وَلَا بِشَبِيهِ بِفِعْلٍ" (١).

وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ: "مَا شَأْنُكَ وَزَيْدًا"، إِذْ يُضِيفُ الْمَخْزُومِيُّ قَائِلًا: "تَنْصَبُ " زَيْدًا " هُنَا لِأَنَّهُ وَقَعَ بَعْدَ وَائٍ لَا تَدُلُّ عَلَى تَشْرِيكِ، وَلَا يَصِحُّ رَفْعُهُ عَطْفًا عَلَى " الشَّأْنِ "؛ لِأَنَّ الشَّأْنَ مَسْئُولٌ عَنْهُ وَ" زَيْدًا " خَارِجٌ عَنِ السُّؤَالِ، فَلَيْسَ مِنْ غَرَضِ الْمُتَكَلِّمِ أَنْ يُسْأَلَ عَنِ الشَّأْنِ وَعَنْ زَيْدٍ، وَلَمْ يُسَيِّقْ " زَيْدًا " بِفِعْلِ وَلَا شَبِيهِ بِالْفِعْلِ فَنَصْبُهُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا عَلَى أَسَاسٍ أَنَّهُ خَارِجٌ لِمَا دَخَلَ فِيهِ الشَّأْنُ" (٢).

فَالنَّحَاةُ لَجَأُوا إِلَى تَقْدِيرِ عَامِلٍ لِمِثْلِ هَذِهِ التَّرَاكِيِبِ اللَّغَوِيَّةِ، اعْتِقَادًا مِنْهُمْ أَنَّهَا تَخْلُو مِنْ غُنْصَرِي الْإِسْنَادِ، وَبِالتَّالِي لَا بُدَّ مِنَ اللُّجُوءِ إِلَى التَّقْدِيرِ لِتَحْقِيقِ غُنْصَرِي الْإِسْنَادِ، فَقَالُوا: مَا أَنْتَ وَزَيْدًا؟ أَيْ: مَا كُنْتَ وَزَيْدًا؟ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ فِي الشَّعْرِ: مَا أَنْتَ وَالسَّيِّرُ فِي مُثْلَفٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّائِبِ وَالشَّاهِدُ فِيهِ، قَوْلُهُ: "مَا أَنْتَ وَالسَّيِّرُ" حَيْثُ نَصَبَ السَّيِّرَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ، بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يَعْمَلُ فِيهِ، تَقْدِيرُهُ: "مَا كُنْتَ وَالسَّيِّرُ" (٣).

وَيُمْكِنُ لَنَا وَفْقَ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ الْمُغْيَارِيَّةِ "الْجُمْلَةُ الْإِسْنَادِيَّةُ التَّامَّةُ" أَنْ نَرَى مَدَى تَكَلُّفِ النَّحَاةِ فِي الْبَحْثِ عَنْ عَامِلِ النِّصْبِ فِي الْاسْمِ الْمَنْصُوبِ بَعْدَ الْوَائِ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

١. جُمْلَةُ تَحْوِيلِيَّةٍ/ مَا أَنْتَ وَزَيْدًا، قَالُوا إِنَّ أَصْلَهَا: مَا تَكُونُ وَزَيْدًا، أَوْ مَا كُنْتَ وَزَيْدًا، أَوْ مَا تَصْنَعُ أَنْتَ وَزَيْدًا؟ إِذِنْ جُمْلَةُ " مَا أَنْتَ وَزَيْدًا؟" هِيَ جُمْلَةٌ مُتَحَوِّلَةٌ بِحَذْفِ فِعْلٍ الْكَيْنُونَةِ يَعْنِي جُمْلَةُ تَوَلِيدِيَّةٍ.

الجملة التوليدية /	ما كنت	و	زَيْدًا؟
" البنية العميقة "	جملة إسنادية تامة	عطف	فضلة منتصبة
الجملة تحويلية	فعل ماضٍ ناقص واسمه مستتر وخبره مقدم	بالعطف	
↓	↓		↓

(١) المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ١١٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ١١٦.

(٣) البيت لأسامة بن حبيب الهذلي، سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٠٣. وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٥٢. والسيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٩٣. والأشموني، شرح الأشموني، ج ١، ص ٤٩.

"البنية السطحية" ما أنت و زيدا؟

جملة إسنادية مبتدأ وخبر
 اسم منصوب على المصاحبة والمعية
 مِمَّا تَقَدَّمَ نَلْحَظُ أَنَّ لِلنَّحَاةِ فِي تَفْسِيرِ عَامِلِ النَّصْبِ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ مَذَاهِبَ مُتَعَدِّدَةً، إِذْ انْطَلَقَ خِلَافُهُمْ مِنْ فِكْرَةِ الْعَامِلِ الَّتِي تَقُومُ عَلَى أَنَّ لِكُلِّ مَعْمُولٍ عَامِلًا يَعْمَلُ فِيهِ، كَمَا أَنَّ ظُهُورَ الْفَتْحَةِ فِي آخِرِ الْأَسْمِ الْمَنْصُوبِ بَعْدَ الْوَائِ جَعَلَ النَّحَاةَ يَبْحَثُونَ عَنْ مُوجِبِ هَذِهِ الْحَرَكَةِ، إِذْ إِنَّ كُلَّ مَنْصُوبٍ فِي نَظَرِهِمْ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ نَاصِبٍ، وَهَكَذَا ذَهَبُوا بِتَأْوِيلِهِمْ وَيُقَدِّرُونَ أَفْعَالًا لِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمَنْصُوبَةِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْمَعْنَى وَاضِحٌ وَيَحْمِلُ التَّرْكِيبُ مَعْنَى يَحْسُنُ السُّكُوتُ، وَإِذَا أَخَذْنَا بِرَأْيِ النَّحَاةِ وَاللُّغَوِيِّينَ الَّذِينَ يَرَوْنَ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي مِثْلِ: "سَارَ زَيْدٌ وَالنَّهْرُ" الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ، فَإِنَّا نَرَى رَبَّمَا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ حَوْلَ فِي أَسْلُوبِهِ الْكَلَامِي، الْأَمْرَ الَّذِي يَجْعَلُهُ يُعَيِّرُ فِي الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى هَذَا التَّغْيِيرِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى النِّحْوِ الْآتِي:

سار	زيدٌ	و	النَّهْرُ
فعل	فاعل	حرف عطف	اسم معطوف
↓			
داخل معنى المصاحبة			
↓			
فتحولت الجملة أسلوبياً إلى			
سار	زيدٌ	و	النَّهْرُ
فعل	فاعل	واو المعية	اسم منصوب بالتحول
الأسلوبية من الرفع إلى النصب			

وَيَرَى الْمُحَدِّثُونَ، أَنَّهُ حَدَثَ تَحَوُّلٌ فِي كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ، اسْتَدْعَى تَغْيِيرًا فِي الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ، مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ، فَالْمُتَكَلِّمُ عِنْدَمَا قَالَ: سَارَ زَيْدٌ وَالنَّهْرُ، فَقَدْ أَضَافَ إِلَى اشْتِرَاكِهِمَا فِي الْمَسِيرِ مَعْنَى جَدِيدًا هُوَ أَنَّهُمَا سَارَا مُصْطَحِبَيْنِ، فَعَلَامَةُ النَّصْبِ فِي "النَّهْرُ" دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى الْمَعِيَّةِ أَوْ الْمَصَاحَبَةِ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَمْ يَنْصِبِ الْأَسْمَ الْوَاقِعَ بَعْدَ الْوَائِ إِلَّا لِيُشِيرَ إِلَى مَعْنَى الْمَعِيَّةِ.

٢. ٤ المفعول له:

عَرَفَ النَّحَاةُ الْمَفْعُولَ لِأَجْلِهِ: إِنَّهُ الْمَصْدَرُ الْمُفْهَمُ عِلَّةَ الْمُشَارِكِ لِعَامِلِهِ فِي الْوَقْتِ وَالْفَاعِلِ^(١)، فَهُوَ عِلَّةُ الْأَقْدَامِ عَلَى الْفِعْلِ وَجَوَابٌ لِمَه^(٢)، وَمِثَالُهُ نَحْوُ قَوْلِهِمْ: "جَدُّ شُكْرًا" و"ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبًا" و"وَقَاتِلَ الْجُنْدِيُّ دِفَاعًا عَنْ وَطَنِهِ" و"قُمْتُ إِجْلَالًا لِأُسْتَاذِي".

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٢٥. وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ١٣١.

(٢) وابن عقيل، شرح ابن عقيل على الالفية، ج ١، ص ٤٥٧.
 (٢) الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ص ٨٨. وانظر: ابن الدهان، شرح الدروس في النحو، ص ١٧٥. والجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ص ١٦٦.

واختلف النُّحاة في مُسمَّى المَفْعُولِ لأجله، وتحديدِ مُصْطَلَحِ مُحَدِّدِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، فسيبويه يذكُرُه في باب "هذا ما يَنْتَصِبُ من المصادر؛ لَأَنَّهُ عُدَّ لِقَوْعِ الأَمْرِ، فانتصب؛ لَأَنَّهُ مَوْقُوعٌ لَهُ؛ ولَأَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِمَا قَبْلَهُ لَمْ كَانَ، وليس بِصِفَةٍ لِمَا قَبْلَهُ، ولا مِنْهُ، فانتصب كما انتصب الدَّرْهُمُ في قولك: عِشْرُونَ دِرْهَمًا، وذلك قولك: فعلت ذاك حَذَارَ الشَّرِّ، وفعلت ذلك مَخَافَةَ فُلَانٍ، وأَخَارَ فُلَانٍ"^(١).

وسمَّاه آخَرُونَ المَفْعُولَ لأجله، ومن أَجله، والمَفْعُولُ لَهُ^(٢)، فالمَفْعُولُ لأجله أَوَّلُهُ ما فُعِلَ لأجله فِعْلٌ مَذْكُورٌ، أَي مَضْمُونُ الفِعْلِ وَشِبْهُهُ وَهُوَ المَصْدَرُ، نَحْوُ قولنا: ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا، وَقَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ جُبْنًا^(٣). "ف(تَأْدِيبًا وَجُبْنًا) مَفْعُولَانِ لأجله يُعْلَلَانِ الحَدِثَ الَّذِي قَبْلَهُمَا، وهُمَا جَوَابُ لِمَه، أَي لِمَ فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ فَيُجَابُ: فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا مِنْ أَجْلِ كَذَا"^(٤). ووضع النُّحاة لِلْمَفْعُولِ لأجله شُرُوطًا وَهِيَ عَلَى النَحْوِ الآتِي:

أَوَّلًا: كَوْنُهُ مَصْدَرًا، نَحْوُ قولنا: "ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا" واشتراطُهم المَصْدَرِيَّةُ؛ لِأَنَّ البَاعِثَ هُوَ الحَدِثُ لَا الذَّوَاتُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: "جِئْتُكَ السَّمَنَ وَالْعَسَلَ قَالَهُ الجُمُهورُ، وَزَعَمَ يونسُ بْنُ حَبِيبٍ "أَمَّا العَبِيدُ فَذُو عَبِيدٍ" بِالنَّصْبِ، فَالعَبِيدُ غَيْرُ مَصْدَرٍ، وتَأَوَّلَهُ عَلَى المَفْعُولِ لَهُ، بِمَعْنَى مَهْمَا يُذَكَّرُ شَخْصٌ لِأَجْلِ العَبِيدِ فَالْمَذْكُورُ ذُو عَبِيدٍ، وَأَنكَرَهُ سيبويه، وَأَوَّلَهُ الزَّجَاجُ بِتَقْدِيرِ التَّمَلُّكِ لِيَصِيرَ إِلَى مَعْنَى المَصْدَرِ.

ثَانِيًا: وَكَوْنُهُ قَلْبِيًّا، نَحْوُ قولنا: قَاتَلَ الجُنْدِيُّ دِفَاعًا عَنِ أَرْضِ وَطَنِهِ، وَلَا يَجُوزُ قولنا: "جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعَلَمِ" أَوْ "جَاءَ زَيْدٌ قِتَالًا لِلْكَفَّارِ" فَلَا يَكُونُ مَفْعُولًا لِأَجْلِهِ. ثَالِثًا: كَوْنُهُ عَلَّةً، عَرْضًا كَانَ كَالرَّغْبَةِ أَوْ غَيْرَ عَرْضٍ، نَحْوُ قولنا: "قَعَدَ عَنِ الحَرْبِ جُبْنًا" وَلَا يَجُوزُ قولنا: "قَعَدَ جُلُوسًا" وَ "رَجَعَ القَهْقَرَى" كَوْنَهُمَا مَصْدَرَيْنِ لَا تَعْلِيلَ فِيهِمَا.

رَابِعًا: أَنْ يَتَّحِدَ بِالْمُعَلَّلِ بِهِ وَقْتًا، نَحْوُ قولنا: "جُدْ شُكْرًا، فَهُوَ مُشَارِكٌ لِعَامِلِهِ" جُدْ" فِي الْوَقْتِ؛ لِأَنَّ زَمَنَ الشُّكْرِ هُوَ زَمَنُ الْجُودِ، وَلَا يَجُوزُ نَحْوُ قولنا: "تَاهَبْتُ السَّفَرَ"، لِعَدَمِ اتِّحَادِهِمَا فِي الْوَقْتِ.

خَامِسًا: أَنْ يَتَّحِدَ بِالْمُعَلَّلِ بِهِ فَاعِلًا، نَحْوُ قولنا: "جُدْ شُكْرًا" وَذلك أَنْ فاعِلَ الْجُودِ هُوَ الْمُخَاطَبُ، وَهُوَ فاعِلُ الشُّكْرِ. أَمَّا قولنا: "جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إِيَّاي" فَلَا يَجُوزُ كَوْنُهُ غَيْرَ مُتَّحِدٍ مَعَ عَامِلِهِ فِي الْفَاعِلِ.

سَادِسًا: كَوْنُهُ نَكِرَةً، وَهَذَا الشَّرْطُ وَضَعَهُ الجَرْمِيُّ وَالمُبَرِّدُ وَالرِّيَاشِيُّ، وَقَالُوا: إِنَّ وَجِدْتَ فِيهِ "أَلَّ" فزائِدةٌ؛ لِأَنَّ المُرَادَ ذَكَرُ ذَاتِ السَّبَبِ الكَامِلِ، فَيَكْفِي فِيهِ النِّكَرَةُ، فَالتَّعْرِيفُ زِيَادَةٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا. وَرَدَّ سيبويه وَالجُمُهورُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ المَعْرِفَةُ^(٥).

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٦٧.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان، ج ١، ص ١٢٣، والرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص ٣٠. وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٥٢. والأشموني، شرح الأشموني، ج ١، ص ٤٨٠. وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٨٥.

(٣) الرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص ٢٥.

(٤) انظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٩٩٩، ج ١، ص ٢٠٦.

(٥) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٢٧. والأشموني، شرح الأشموني، ج ١، ص ٤٨١. والصبان، حاشية الصبان، ج ١، ص ١٢٣.

سابعاً: أن لا يكون من لفظ الفعل فإن كان فمفعول مطلق؛ لأن الشيء لا يكون علّة لنفسه، نحو قولنا: "جُدْ شُكْرًا" أي لأجل الشكر، فلو كان من لفظ الفعل، مثل قولنا: "حِيلَ مَحِيلاً"، كان انتصابه على المصدرية^(١).

ويرى النحاة أنه إذا اختل شرط من الشروط التي صاغوها للمفعول لأجله، يجب جرّه باللام ويمتنع نصبه^(٢). أي إذا فقد شرطاً من هذه الشروط السابقة الذكر يتعين جرّه بحرف التعليل وحروف التعليل هي اللام أو من أو في أو الباء^(٣). وذكر النحاة أن المفعول له المستكمل للشروط التي صاغوها، له ثلاث أحوال: أحدها: أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة، والأغلب فيه النصب، نحو قولنا: "ضربت ابني تأديباً، ويجوز جرّه، فنقول: ضربت ابني للتأديب^(٤).

وزعم الجزولي أنه لا يجوز جرّه؛ لأن انتصابه بإسقاط حرف الجرّ اللام^(٥). وهذا رأي على خلاف ما صرح به التحوييون، إذ يرى ابن يعيش أن أصله باللام؛ لأن اللام معناها العلة والغرض، نحو قولنا: جئتُكَ لِتُكْرِمَنِي، وسرتُ لِأَدْخُلَ المدينة، أي الغرض من مجيئي الإكرام، والغرض من السير دخول المدينة، والمفعول له علة الفعل والغرض به. ولا بد لكل فعل من مفعول له سواء ذكرته أم لم تذكره، إذ العاقل لا يفعل إلا لغرض وعلّة^(٦).

والثاني: أن يكون محلي بالألف واللام، فالأكثر جرّه، ويجوز النصب، فـ "ضربت ابني للتأديب" أكثر من "ضربت ابني التأديب" ومما جاء فيه منصوباً، قول الشاعر^(٧):

لا أقعدُ الجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ
الشاهد فيه: "الجُبْنَ" فإنه مصدر جاء مفعولاً لأجله، وقد نصب مع كونه مقروناً باللام، وحقه الجرّ باللام للدلالة على التعليل^(٨).

الثالث: أن يكون مضافاً، نحو قوله تعالى: "يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ

مَرْضَاتِ اللَّهِ"^(٩)، ويجوز فيها الوجهان، النصب والجرّ على السواء، نحو قولنا:

ضربت ابني تأديبه، ولتأديبه، وقوله تعالى: "يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنْ

-
- (١) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ١٣٣.
(٢) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٤٥٠.
(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٤٥٠. والسيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ١٣٢.
(٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٤٥١.
(٥) الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٩٤، ج ٣، ص ١٠٧٩.
(٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٥٣.
(٧) لم يذكر قائله، وهو من الشواهد التي ذكرها ابن هشام، أوضح المسالك ج ٢، ص ٢٢٨.
(٨) وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٤٥١.
(٩) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٢٨. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٤٥١.
(٩) سورة البقرة، الآية ٢٦٥.

الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ^(١)، فقولُه "حَذَرَ الْمَوْتِ" منصوبٌ؛ لأنَّه مفعولٌ له وهو

معرفةً بالإضافة، ومثله قولُ الشاعر:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادَّخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمًا^(٢)
والشاهدُ فيه قولُه: "ادَّخَارَهُ" حيث وقع مفعولاً لأجله، منصوباً مع أنَّه مضافٌ
للضمير، ولو جرَّه باللام فقال: "لِادَّخَارِهِ" لكانَ سائِغاً مقبُولاً، ونلاحظُ هنا أنَّ الشاعرَ
أتى بالمفعول لأجله مرَّةً معرفةً وأخرى نكرةً وهو قولُه: "تَكَرُّمًا" وهما في بيت واحد^(٣).

اختلف النحاة في تحديد عاملِ النصب في المفعول له، وتعددت آراؤهم
فيه، فذهب نحاة البصرة وعلى رأسهم سيبويه ومن بعده الفارسيُّ إلى أنَّه منصوبٌ بنزع
الخافض، ويتضح ذلك في قولهم: إنَّ ناصبَهُ مُفهمُ الحدث، نصب المفعول به المصاحب
في الأصل حرف جرٍّ؛ لأنَّه جوابٌ له. والجوابُ أبداً على حسب السؤال، فقولُك في
جواب: لِمَ ضَرَبْتَ زَيْداً؟ فتقول: ضَرَبْتُهُ تَأْدِيباً، قيلَ أصلُه: لِلتَّأْدِيبِ، إلَّا أنَّه أسقط
اللام. ونصب^(٤)، أي أنَّه منصوبٌ بالفعل قبله على تقدير حرفِ العلة عندَ جمهور
البصريين، وهذا يعني أنَّه من باب المفعول به المنصوب بعد نزع الخافض^(٥).

ويمكنُ لنا أن ننصِّورَ أصلَ جملة المفعول له في نحو قولنا: جِئْتُكَ طَمَعاً في
برِّك؛ بأنَّها جملة تحويلية، تحولت عن جملة توليدية "الأصل" وفق تقديرات النحاة
البصريين على النحو الآتي: "جِئْتُكَ لِلطَّمَعِ في برِّك" إلَّا أنَّه حدث فيها تحولٌ بالحذف
وتغيُّر الحركة الإعرابية من الجرِّ إلى النصب اقتضاه التحوُّل من جملة توليدية إلى
جملة تحويلية.

وهذا ما أشارَ إليه ابنُ يعيش في قوله: "وإنَّما قلنا إنَّه عِلَّةٌ لوقوع الفعل؛ لأنَّه يقعُ
في جوابٍ لمَ فعلتَ، كما يقعُ الحالُّ في جوابٍ كيف فعلتَ.

وإنَّما كان أصلُه أن يكونَ باللام؛ لأنَّ اللامَ معناها العِلَّة والغرض، نحو: جِئْتُكَ
لِتُكْرِمَنِي، وسرَّتْ لِدُخْلِ المدينة. أي الغرض من مجيئي الإكرام^(٦). والفعل في رأي
ابن يعيش هو مَنْ أَحْدَثَ النَّصْبَ بالمفعول له، إذ يقول: "والفعل يكونُ لازماً أو مُنتهياً
في التَّعْدِي، فعُدِّي باللام، وقد تحذف هذه اللام، فيقال: فعلتَ ذاكَ حذارَ الشرِّ، وأتيتُكَ
مَخَافَةَ فلانٍ، وأصلُه لِحَذَارِ الشرِّ، ولمَخَافَةِ فلانٍ، فلَمَّا حذفَت اللامَ وكان موضعُها نصباً
تعدَّى الفعلُ بنفسِه فنصب^(٧).

(١) سورة البقرة، الآية ١٩.

(٢) البيت لحاتم الطائي وهو من شواهد ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٥٤. وانظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٤٥٣.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٥٤. وانظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٤٠٣.

(٤) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ١٣٣.

(٥) الصبان، حاشية الصبان، ج ١، ص ١٢٣.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٥٣.

(٧) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٥٣.

ووفق رأي ابن يعيش يُمكن لنا أن ننصّورَ الجملة التوليدية، للتركيب " فعلتَ ذاك حذار الشر " بأنه كان في الأصل: "فعلتَ ذاك إحدار الشر "، فتحوّل إلى تركيب تحويلي بحذف اللام، وتغيّر حركة الجرّ إلى النصب إلى قولنا: "فعلتَ ذاك حذار الشر".
أما الكوفيون فيرون أنّ ناصب المفعول له هو الفعل المُقدّم عليه؛ لأنّه مُلاق له في المعنى، نحو: "قعدتُ جُلوساً"^(١)، وعليه فهو مفعول مُطلق، أي ينتصب انتصاب المصادر، وليس على حرف الجرّ.

وكأنّه عندهم من قبل المصدر المعنوي، فإذا قلّ ضربت زيدا تأديباً، فكأنك قلّ أدبته تأديباً^(٢). فهم بذلك يفصّدون المعنى للجملة السابقة، فعند قولنا: "ضربت زيدا تأديباً، فإن قولنا: "ضربت زيدا" مساوياً في نظرهم قولنا: "أدبت زيدا" أي أنّ الضرب ضرب من أضرب التأديب. وبالتالي فإنهما يتبادلان الدلالة فيما بينهما.

أما الزجاج وهو من البصريين فيرى أنّ المفعول لأجله منصوب، بفعل مُضمَر من لفظه، فالتقدير في قولنا: "جئتُ إكراماً لك" أكرمْتُك إكراماً لك، حيثُ حذف الفعل وجعل المصدر عوضاً عن اللفظ به، فلذلك لم يظهر، وهذا مذهب تفرّد به الزجاج وحده وفيه تكلف^(٣).

ووفق رأي الزجاج يُمكن لنا أن ننصّورَ البنية العميقة لقولنا: "جئتُ إكراماً لك" بأنه "جئتُ أكرمْتُك إكراماً لك"، وهذا يعني أنّ الجملة التوليدية "الأصل" حذف منها الفعل، وحلّ المصدر محله فتحوّلت الجملة إلى جملة توليدية لتؤدي معنى آخر، بيّن فيه السبب الذي من أجله حدث الفعل.

إنّ الذي دفع النحاة من بصريين وكوفيين إلى البحث عن ناصب المفعول لأجله هي القاعدة النحوية المعيارية التي بُنيت وفق نظرية العامل، إذ لا بدّ من ناصب لكلّ منصوب ظاهراً أو مقدّراً لكي تسوّغ الحركة الإعرابية في آخر الاسم المنصوب دون النظر إلى أنّ التركيب اللغوي يُفصح عن معنى يحسن السكوت عليه من دون الحاجة إلى البحث عن عامل أحدث هذا النصب. فيمكن لنا أن نعدّها من باب الجمل غير الإسنادية التي تحمّل معنى يحسن السكوت عليه، وما هذه الفتحه في آخر الاسم المنصوب إلا دليل على هذا التحوّل الذي حدث في هذا التركيب اللغوي.

وبهذا يقول عمارة: "كان من نتائج الإسراف في البحث عن العامل وأثره أن أخذ النحاة يبحثون عن مبرر لكلّ حركة إعرابية على أواخر الكلام في الجمل، وانصرفوا عن المعنى والبحث فيه انصرافاً كبيراً، في حين كان عليهم أن ينظروا إلى الحركة الإعرابية على أنها رمز لتغيّر المعنى وليست بآثر؛ لأنّ المتكلم عندما يتكلم إنما يقصد أن يوصل إلى السامع معنى بعينه، فإن شاء أن يغيّر هذا المعنى غير الحركة"^(٤).

أما مهدي المخزومي فيرى أنّه يردّ كثيراً في الجملة الفعلية بعد تمام الإسناد "المُسند والمُسند إليه" كلمات لها دورٌ ووظائف لغوية، يقوم عليها تمام المعنى، وتعدّ هذه

(١) الصبان، حاشية الصبان، ج ١، ص ١٢٣.

(٢) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ١٣٣.

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ١٣٣. وانظر: الأزهرى، خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ط)، (د.ت)، ج ١، ص ٣٣٧.

(٤) عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٦٠.

الكلمات مُكَمَّلَات "مُتَمَّمَات" لِلْمَعْنَى الْمُرَادِ التَّعْبِيرُ عَنْهُ فِي الْجُمْلَةِ الْأَصْلِ، فَيَبْعَثُ هَؤُلَاءِ الْمُتَمَّمَاتُ حَيَاةً لَمْ تَنَأَتْ لِلْجُمْلَةِ مِنْ دُونِهَا^(١).

وَمِنْ التَّرَاكِيِبِ اللَّغَوِيَّةِ الَّتِي اضْطَرَبَ النَّحَاةُ فِي تَخْرِيجِهَا فِي بَابِ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ وَالَّتِي جَاءَتْ مُخَالَفَةً لِلشُّرُوطِ الَّتِي صَاغَهَا النَّحَاةُ لِصِيَاغَةِ جُمْلَةِ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ، قَوْلُ الْعَرَبِ: "أَمَّا الْعَبِيدُ فَذُو عَبِيدٍ" حَيْثُ أوردَ يونسُ بْنُ حَبِيبٍ، هَذَا الْقَوْلَ عَنِ الْعَرَبِ، وَجَاءَتْ كَلِمَةُ "الْعَبِيدُ" مَنْصُوبَةً فَحُمِلَتْ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ، إِذْ يَقُولُ سَيَبَوِيهِ: "وَزَعَمَ يونسُ أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ: "أَمَّا الْعَبِيدُ فَذُو عَبِيدٍ، وَأَمَّا الْعَبْدُ فَذُو عَبْدٍ" يَجْرُونَهُ مَجْرَى الْمَصْدَرِ سَوَاءً، وَهُوَ قَلِيلٌ خَبِيثٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ شَبَّهُوا بِالْمَصْدَرِ كَمَا شَبَّهُوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ بِالْمَصْدَرِ، وَشَبَّهُوا خَمْسَتَهُمْ بِالْمَصْدَرِ كَأَنَّ هَؤُلَاءِ أَجَاوَزُوا: هُوَ الرَّجُلُ الْعَبِيدُ وَالذَّارِهُم، أَيْ لِلْعَبِيدِ وَالذَّارِهِمِ، وَهَذَا لَا يَتَكَلَّمُ بِهِ وَإِنَّمَا وَجْهُهُ وَصَوَابُهُ الرَّفْعُ، وَهُوَ قَوْلُ الْعَرَبِ وَأَبِي عَمْرٍ وَيونسَ، وَلَا أَعْلَمُ الْخَلِيلَ خَالَفَهُمَا وَقَدْ حَمَلُوهُ عَلَى الْمَصْدَرِ، فَقَالَ النَحْوِيُّونَ: أَمَّا الْعِلْمُ وَالْعَبِيدُ فَذُو عِلْمٍ وَذُو عَبِيدٍ، وَهَذَا قَبِيحٌ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَفَرَدْتَهُ كَانَ الرَّفْعُ الصَّوَابَ، فَخَبِثَ إِذْ أُجْرِيَ غَيْرُ الْمَصْدَرِ كَالْمَصْدَرِ....، وَإِنَّمَا جازَ النَّصْبُ فِي "الْعَبِيدِ" حِينَ لَمْ يَجْعَلْهُمْ شَيْئًا مَعْرُوفًا بِعَيْنِهِ؛ لِأَنَّهُ يُشَبَّهُ بِالْمَصْدَرِ وَالْمَصْدَرُ قَدْ تَدْخُلُهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَيَنْتَصِبُ عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ"^(٢).

وَأَوَّلُهُ الزَّجَاجُ بِتَقْدِيرِ التَّمَلُّكِ لِيَصِيرَ إِلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَمَّا تَمَلُّكُ الْعَبِيدِ، أَيْ مَهْمَا تَذَكَّرَهُ مِنْ أَجْلِ تَمَلُّكِ الْعَبِيدِ، وَقَدْ أَنْكَرَ سَيَبَوِيهِ رَأْيَ يونسَ وَقَبَّحَهُ وَقَالَ: "إِنَّهَا لَعَنَةُ خَبِيثَةٍ قَلِيلَةٍ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ عَلَى ضَعْفِهِ إِذَا لَمْ يَرِدْ عَبِيدًا بِأَعْبَائِهِمْ"^(٣).

وَجَعَلَهُ بَعْضُ النَّحَاةِ مَفْعُولًا بِهِ لِمَحْذُوفٍ: أَيْ مَهْمَا تَذَكَّرَ الْعَبِيدَ^(٤)، وَأوردَ الرِّضِيُّ هَذَا الْقَوْلَ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّ الْوَجْهَ فِي الرَّفْعِ فِي جَمِيعِ اللُّغَاتِ، مُعْرَبًا كَانَ أَوْ لَا"^(٥).

فَكَلِمَةُ "الْعَبِيدُ" لَيْسَتْ مَصْدَرًا وَجَاءَتْ مَنْصُوبَةً وَبِالْوَقْتِ نَفْسِهِ مَبْنِيَّةٌ لِعَلَّةٍ، فَأَخَذَ النَّحَاةُ يَتَأَوَّلُونَ وَيُقَدِّرُونَ فِعْلًا أَحْدَثَ النَّصْبُ فِي هَذَا الْمَصْدَرِ، ذَلِكَ لِأَنَّ تَسْوِيعَ النَّصْبِ حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَهَذَا مَا عَابَهُ عَلَيْهِمُ إِبْرَاهِيمُ مُصْطَفَى؛ لِأَنَّهُمْ اضْطَرُّوا فِي سَبِيلِ قَوَاعِدِهِمُ النَحْوِيَّةِ الْمُعْيَارِيَّةِ، وَجَعَلَ الْبَابَ يَسِيرَ عَلَى وَتَبِيرَةٍ وَاحِدَةٍ^(٦).

وَنَمِيلُ نَحْنُ إِلَى الظَّنِّ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذِهِ التَّرَاكِيِبِ الرَّفْعُ، وَهُوَ الْوَجْهَ الَّذِي أَكَّدَهُ سَيَبَوِيهِ فَقَدْ قَبَّحَ النَّصْبَ فِيهِ، وَمِنْ بَعْدِهِ النَّحَاةُ ذَلِكَ أَنَّ نَصْبَ كَلِمَةِ "الْعَبِيدُ" عَلَى الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ، فِيهِ نَقْضٌ لِشَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ نَصْبِ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ وَهُوَ شَرْطُ الْمَصْدَرِيَّةِ، إِلَّا أَنَّ النَّحَاةَ أَخَذُوا يَتَأَوَّلُونَ عَامِلًا لِيُسَوِّغُوا الْحَرَكَةَ الْإِعْرَابِيَّةَ فِي آخِرِهِ، وَنَظَنُّ بِأَنَّهُ لَيْسَ مَا يَدْعُو إِلَى تَقْدِيرِ عَامِلٍ، إِذَا أَخَذْنَا بِمَا يُعْرَفُ بِالتَّحْوِيلِ الْأَسْلُوبِيِّ، وَهُوَ مَا يُقْصَدُ بِهِ التَّحْوِيلُ

(١) المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ١٠٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٨٩.

(٣) وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٢٥. والأشمونى. شرح الأشمونى، ج ١، ص ٤٨١.

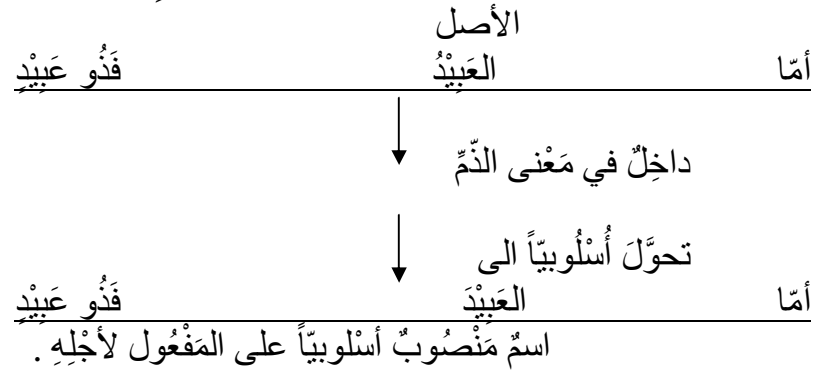
(٤) والسيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ١٣١.

(٥) الصبان، حاشية الصبان، ج ١، ص ١٢٥.

(٦) الرضى، شرح الكافية، ج ٤، ص ٤٨٤.

مصطفى، إحياء النحو، ص ٣٤.

مِنْ شَكْلِ كَلَامِيٍّ إِلَى شَكْلِ كَلَامِيٍّ آخَرَ بِفِعْلِ تَأْتِيرٍ مَعْنَى انْفَعَالِيٍّ مَا، وَهَذَا الْمَعْنَى إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَدْحًا أَوْ ذَمًّا أَوْ شَتْمًا أَوْ تَرْحُماً أَوْ فَخْرًا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَعَانِي الْعَاطِفِيَّةِ^(١).



(١) عبابنة، أثر التحويلات الأسلوبية في الإعراب، مجلة أبحاث اليرموك، م ١١، ص ٢٩.

٢. ٥ المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً:

عرّف النحاة المفعول فيه بقولهم: ما ضُمّن معنى في باطراً، من اسم وقت أو اسم مكان أو اسم عرّضت دلالة على أحدهما أو جار مجراه^(١)، وذلك نحو قولنا: "صُمتَ اليوم، وقُمتَ الليلة، وجلستَ مكانك" والتقدير فيه: صُمتَ في اليوم، وقُمتَ في الليلة، وجلستَ في مكانك^(٢). وقوله تعالى: "وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعِدَ لِسَمْعٍ"^(٣)، أي "في أماكن".

والظرف في عرّف أهل صناعة النحو هو ما كان مُتصِلاً على تقدير "في" أي أن كل اسم وقت أو اسم مكان تَضَمَّنَ معنى "في" دون لفظها باطراً، نحو قولنا: "امْكُثْ هُنَا أَرْبَعَةَ أَشْهُارٍ" (هنا) اسم مكان و(أَرْبَعَةَ أَشْهُارٍ) اسم زمان، وهما مُضَمَّنَانِ معنى "في"؛ لأنهما مذكوران للواقع فيهما، وهو المَكُثُ والاحتراز^(٤). ونلاحظ هنا أن المَعْرِفَ للظرف قد احتَرَزَ بقوله "باطراً" من نحو قولنا: "دخلت البيت، وسكنت الدار، وذهبت الشام" فإن كل واحد من البيت والدار والشام تَضَمَّنَ معنى "في" ولكن تَضَمَّنَهُ معنى "في" ليس مُطَرِّداً، فالأسماء الثلاثة منصوبة على التشبيه بالمفعول به لا على الظرفية؛ لأن الظرف هو ما تَضَمَّنَ معنى "في" باطراً، وهذه الأسماء مُتَضَمِّنَةٌ معنى "في" ولكن ليس باطراً^(٥).

واختلف النحاة في وضع مُصْطَلَحٍ يدل على المفعول فيه، فالبصريون يسمونه ظرفاً، واعترضهم الكوفيون بأن الظرف هو الوعاء المُتَنَاهِي الأقطار، وليس اسم الزمان أو المكان كذلك، وأجيب بأنهم تجوزوا ذلك واصطلحوا عليه ولا مشاحة في الاصطلاح، وسماه الفراء محلاً، والكسائي وأصحابه صفة^(٦)، وقيل لم يسمي ظرفاً؛ قيل؛ لأنه لما كان محلاً للأفعال سمي ظرفاً تشبيهاً بالأواني التي تحل الأشياء فيها، ولهذا سمي الكوفيون الظروف "محال" لحلول الأشياء فيها^(٧).

فالنحاة يرون أن ظرفي الزمان والمكان مفعول فيه، وسميت بذلك؛ لأن الأفعال تقع فيها، وتحلها، ولا تؤثر فيها، فهي كالإناء، الحال فيه غيره، ولذلك سماها البعض أوعية، وبعضهم محال^(٨).

فالظرف عند النحويين ما كان منصوباً على معنى حرف الجر الذي هو "في"، نحو قولنا: خرجت يوم الجمعة، وجلست خلفك، ألا ترى أن المعنى في يوم الجمعة،

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٣١. وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢، ص ١٢٩.

(٢) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص ٤١.

(٣) سورة الجن، الآية ٩.

(٤) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٣١. وابن هشام، شذور الذهب، ص ١٨٦. وانظر:

الصبان، حاشية الصبان، ج ١، ص ١٢٧.

(٥) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٤٥٦.

(٦) الصبان، حاشية الصبان، ج ١، ص ٢٦. انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١، ص ٢٠٤.

(٧) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص ٤١. وانظر: السامرائي، معاني النحو، ج ٢، ص ٣٠٢.

(٨) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ٦٣٨.

وفي خَلْقِك، إِلَّا أَنْ حَرَفَ الْجَرِّ "في" إذا ظَهَرَ وَعَمِلَ الْجَرُّ لَمْ يَسْمُوهُ ظَرْفًا وَكَانَ اسْمًا
بمنزلة سائر الأسماء المَجْرُورَةِ^(١).

وذكر ابن هشام في أوضح المسالك ما عرَضَتْ دِلَالَتُهُ عَلَى اسْمِي الزَّمانِ
والمكانِ أربعة أشياء جَرَتْ مَجْرَى دِلَالَةِ الزَّمانِ والمكانِ: أسماءُ العدَدِ، نَحْوُ قولنا:
سِرْتُ عَشْرِينَ يَوْمًا، وَسِرْتُ ثَلَاثِينَ فَرَسَخًا، وما أُفِيدَ بِهِ كُلُّيْهُ أَحَدُهُمَا أَوْ جُزْئِيَّتُهُ، نَحْوُ
قولنا: "سِرْتُ جَمِيعَ الْيَوْمِ، وَسِرْتُ جَمِيعَ الْفَرَسَخِ" أَوْ "سِرْتُ بَعْضَ الْيَوْمِ، أَوْ سِرْتُ بَعْضَ
الْفَرَسَخِ"، وما كَانَ صِفَةً لِأَحَدِهِمَا، نَحْوُ قولنا: "جَلَسْتُ طَوِيلًا مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِي الدَّارِ"،
وما كَانَ مَحْفُوضًا بِإِضَافَةٍ أَحَدُهُمَا ثُمَّ أُنْيَبَ عَنْهُ بَعْدَ حَذْفِهِ، وَالْغَالِبُ فِي هَذَا النَّائِبِ أَنْ
يَكُونَ مَصْدَرًا، وَفِي الْمَفْعُولِ عَنْهُ أَنْ يَكُونَ زَمَانًا وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ مُعَيَّنًا لَوَقْتٍ أَوْ
لِمَقْدَارٍ، نَحْوُ قولنا: "جِئْتُكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ"، أَوْ جِئْتُكَ قُدُومَ الْحَاجِّ، أَوْ انْتِظَرْتُكَ حَلَبَ نَاقَةٍ، أَوْ
نَحَرَ جَزُورًا، وَقَدْ يَكُونُ النَّائِبُ اسْمَ عَيْنٍ، نَحْوُ قولنا: "لَا أَكَلَّمَهُ الْقَارِظَيْنِ"^(٢)، وَالْأَصْلُ مُدَّةُ
غَيْبَةِ الْقَارِظَيْنِ، وَقَدْ يَكُونُ الْمَنُوبُ عَنْهُ مَكَانًا، نَحْوُ قولنا: "جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ" أَيْ مَكَانَ
قُرْبِهِ^(٣).

وَالظَّرْفُ يَنْقَسِمُ إِلَى مُبْهِمٍ وَمُؤَقَّتٍ "مُخْتَصٍّ"، وَالظَّرْفُ الْمُبْهِمُ التَّكْرَةُ الَّتِي لَا
تَذُلُّ عَلَى مَوْقِفٍ بَعِيْنِهِ، نَحْوُ: حِينَ، وَوَقْتُ، وَزَمَانٌ، وَفِي الْمَكَانِ: "الْجِهَاتُ السَّتْ" وَعِنْدَ،
وَلَدَى، وَوَسْطَى، وَبَيْنَ، وَإِزَاءَ، أَمَّا الْمُرَادُ بِالْمُؤَقَّتِ مَا دَلَّ عَلَى زَمَانٍ بَعِيْنِهِ مَخْصُوصٌ،
نَحْوُ: الْيَوْمِ، وَاللَّيْلَةِ، وَيَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَشَهْرِ رَمَضَانَ، وَشَهْرِ الْمُحَرَّمِ، وَيَنْقَسِمُ الْمُؤَقَّتُ
الْمُخْتَصُّ إِلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٌ يُسْتَعْمَلُ اسْمًا وَظَرْفًا، وَقِسْمٌ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا ظَرْفًا، فَالْأَسْمُ
الْأَوَّلُ هُوَ كُلُّ مُتَمَكِّنٍ مِنَ الظُّرُوفِ وَمِنْ أَسْمَاءِ السَّنِينَ وَالشُّهُورِ وَالْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي مِمَّا
يَتَعَاقَبُ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَالْإِضَافَةُ، نَحْوُ: سَنَةٍ وَشَهْرٍ، وَيَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَهَذَا يَجُوزُ أَنْ
تُسْتَعْمَلَ اسْمًا غَيْرَ ظَرْفٍ، وَتَجَرَّهَ وَلَا تُقَدَّرَ مَعَهُ كَلِمَةٌ "فِي"، نَحْوُ قولنا: الْيَوْمُ طَيِّبٌ
وَالسَّنَةُ مُبَارَكَةٌ، وَأَعْجَبَنِي الْيَوْمُ، وَيَجُوزُ أَنْ تَنْصِبَهَا عَلَى الظَّرْفِ، فَتَقُولُ: صُمْتُ
الْيَوْمَ، وَقَدِمْتُ السَّنَةَ، فَهَذَا مُقَدَّرٌ بِفِي، وَالتَّقْدِيرُ صُمْتُ فِي الْيَوْمِ، وَقَدِمْتُ فِي السَّنَةِ. فَكُلُّ اسْمٍ
مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ لَكَ أَنْ تَجْعَلَهُ اسْمًا وَظَرْفًا إِلَّا مَا خَصَّتْهُ الْعَرَبُ بِالظَّرْفِيَّةِ، وَلَمْ
تُسْتَعْمَلْ مَجْرُورًا وَلَا مَرْفُوعًا وَذَلِكَ يُؤْخَذُ سَمَاعًا عَنْهُمْ^(٤).

وَالْقِسْمُ الثَّانِي مَا لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا ظَرْفًا، وَذَلِكَ مَا لَزِمَ النِّصْبَ فَهُوَ لَا يُجَرُّ بِغَيْرِ
"مِنْ" وَيَلْزِمُ النِّصْبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، نَحْوُ قولنا: "أَرْوَرُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحْرًا" إِذَا كَانَ مِنْ
يَوْمٍ بَعِيْنِهِ، وَجَرَّدَ مِنْ أَلٍ وَالْإِضَافَةِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ التَّصْرِفِ وَهُوَ بِخِلَافِ إِذَا كَانَ تَكْرَةً
فَإِنَّهُ يَتَصَرَّفُ وَيَتَصَرَّفُ^(٥). نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: "لَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ"^(٦).

- (١) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج ١، ص ٦٣٢.
- (٢) القارظان: مثني قارظ، وهما يذكر بن عذرة وعامر بن رهم وكلاهما من عذرة خرجا لطلب القرظ وهو ورق السلم فلم يرجعا. انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ١٧٠.
- (٣) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٣٢. وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ١٧٠.
- (٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٤١. وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ١٣٨.
- (٥) المرجعان أنفسهما والصفحتان أنفسهما.
- (٦) سورة القمر، الآية ٣٤.

فالمُتَصَرِّفُ مِنَ الظُّرُوفِ هُوَ مَا جَازَ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي غَيْرِ ظَرْفٍ، كَأَنْ يُسْتَعْمَلَ مُبْتَدَأً أَوْ خَبَرًا لِمُبْتَدَأٍ أَوْ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ، كَالْيَوْمِ، نَحْوُ قَوْلِنَا: الْيَوْمُ يَوْمٌ مُبَارَكٌ، وَأَعْجَبَنِي الْيَوْمُ، وَأَحْبَبْتُ يَوْمَ قُدُومِكَ، وَسِرْتُ نِصْفَ الْيَوْمِ "، أَمَّا غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ فَهُوَ لَا يُسْتَعْمَلَ إِلَّا ظَرْفًا وَلَا يُفَارِقُ الظَّرْفِيَّةَ أَصْلًا، نَحْوُ قَوْلِنَا: " مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ "، وَلَا أَفَعَلُهُ عَوَضُ "، وَلَا يَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا بِدُخُولِ الْجَارِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: قَبْلُ، وَبَعْدُ، وَدُونُ، وَعِنْدُ، إِذْ لَمْ يَخْرُجَنَّ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا إِلَى حَالَةٍ شَبِيهَةٍ بِهَا ؛ لِأَنَّ الظُّرُوفَ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ أَخَوَانِ^(١).

وظُرُوفُ الزَّمَانِ كُلُّهَا أَيْ مُبْهَمَهَا وَمُؤَقَّتْهَا يَقْبَلُ النِّصْبَ بِتَقْدِيرِ "فِي" ^(٢)، نَحْوُ قَوْلِنَا: سِرْتُ لَحْظَةً وَسَاعَةً، أَوْ مُخْتَصِّصٌ بِإِضَافَةٍ كَانَتْ، نَحْوُ: سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَوْ بِوَصْفٍ، نَحْوُ: سِرْتُ يَوْمًا طَوِيلًا، أَوْ بَعْدَدٍ، نَحْوُ: سِرْتُ يَوْمَيْنِ أَوْ سَاعَتَيْنِ. وَظَرْفُ الزَّمَانِ أَوْسَعُ مِنَ الْمَكَانِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ صَالِحَةٌ لِلنِّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ مُبْهَمَةً كَانَتْ أَوْ مُخْتَصَّصَةً^(٣).

أَمَّا ظَرْفُ الْمَكَانِ فَلَا يَقْبَلُ النِّصْبَ مِنْهُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ "وِظَرْفُ الْمَكَانِ إِنْ كَانَ مُبْهَمًا"^(٤) نَحْوُ الْجِهَاتِ السَّتِّ "فَوْقَ، وَتَحْتَ، وَيَمِينِ، وَشِمَالِ، وَأَمَامَ، وَخَلْفَ"، أَوْ مَا يَدُلُّ عَلَى مَقْدَارٍ، نَحْوُ: مِيلَ، وَفَرَسَخَ، وَبَرِيدَ، وَغُلُوةً، فَتَقُولُ: سِرْتُ غُلُوةً، أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ بَاطِرًا، نَحْوُ قَوْلِنَا: هُمْ قَرِيبًا مِنْكَ، وَشَرْقَى الْمَسْجِدِ، أَوْ مَا دَلَّ عَلَى مَحَلِّ الْحَدَثِ الْمُشْتَقِّ هُوَ مِنْهُ، نَحْوُ: مَقْعَدٌ، مَرْقَدٌ، وَمُصَلًى، وَمُعْتَكِفٌ، نَحْوُ قَوْلِنَا: " قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ، وَقُعُودِي مَقْعَدَ زَيْدٍ، أَيْ فِيهِ وَهُوَ مَقِيسٌ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ أَصْلُهُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ"^(٥).

وَيَرَى ابْنُ يَعِيشَ (٦٤٣ هـ) أَنَّ الْفِعْلَ يَتَعَدَّى إِلَى الظَّرْفِ الْمُبْهَمِ لِإِدْلَالِهِ عَلَيْهِ، وَلَا يَتَعَدَّى إِلَى الْمُخْتَصِّصِ، لِإِفْتِقَارِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، وَدِلَالَةُ الْفِعْلِ عَلَى الْمَكَانِ لَيْسَتْ لَفْظِيَّةً وَإِنَّمَا هِيَ التَّزَامُ ضَرُورَةً، ذَلِكَ لِأَنَّ الْحَدَثَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي مَكَانٍ. لِذَلِكَ تَعَدَّى إِلَى مَا كَانَ مُبْهَمًا مِنْهُ لِإِدْلَالِهِ عَلَيْهِ، نَحْوُ قَوْلِنَا: جَلَسْتُ مَجْلِسًا وَمَكَانًا حَسَنًا، وَوَقَفْتُ قُدَّامَكَ وَوَرَاءَكَ، فَانْتَصَبَ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى الظَّرْفِ، لِذَا فَإِنَّ الْفِعْلَ لَا يَتَعَدَّى إِلَى ظَرْفِ الْمَكَانِ الْمَخْصُوصِ إِلَّا بِحَرْفٍ جَرٍّ، نَحْوُ قَوْلِنَا: وَقَفْتُ فِي الدَّارِ وَقُمْتُ فِي الْمَسْجِدِ، وَجَلَسْتُ فِي مَكَّةَ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فِي الدَّارِ أَوْ الْمَسْجِدِ أَوْ مَكَّةَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ^(٦).

وَالْخِلَافُ حَدَّثَ حَوْلَ قَوْلِهِمْ دَخَلْتُ الْبَيْتَ وَذَهَبْتُ الشَّامَ، فَالْبَيْتُ وَالشَّامُ مِنَ الْأَمَاكِنِ الْمَخْصُوصَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهَا بِنَفْسِهِ، فَابْنُ يَعِيشَ يَرَى أَنَّ ذَلِكَ شَاذٌ، وَجَوَازُهُ عَلَى إِرَادَةِ حَرْفِ الْجَرِّ. أَيْ تَقْدِيرُهُ حَذْفُ هَذَا الْحَرْفِ "الْجَرِّ" لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ^(٧). وَيُعَلَّلُ النَحْوِيُّونَ عَدَمَ تَعَدِّي الْفِعْلِ "دَخَلَ" بِنَفْسِهِ إِلَى الظَّرْفِ بِأُمُورٍ عِدَّةٍ

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٣٩.

(٢) الرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص ٣.

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ١٣٧.

(٤) انظر: الرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص ٤.

(٥) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٣٧، وهامش الصفحة ٢٣٨.

والسيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ١٥٤.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٤٤.

(٧) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٤٤.

منها أن مصدره على فُعُولٍ، نحو الدُّخُولِ، وفُعُولٌ غالبٌ في الأفعال غير المتعدية، نحو الخُرُوجِ والدُّخُولِ والقُعُودِ ومن هذه الأمور "أيضاً" أن نظيره ونقيضه كذلك لا يتعدى إلا بحرف الجر، فنظيره دخلت عبرت، ونقيضه خرجت، وكلاهما لازم غير متعد وحكم عليه بال لزوم، ولذلك قالوا وإنما قيل دخلت البيت على تقدير حرف الجر، ثم حذف لكثرة الاستعمال^(١).

وزهد المبرد إلى أن "دخلت" من الأفعال التي تتعدى تارةً بفعلها وتارةً بحرف الجر، نحو قولنا: نصحت زيداً ونصحت لزيد، وشكرته وشكرت له، فكذلك نقول: دخلت الدار، ودخلت فيها^(٢). واختار ابن يعيش رأي المبرد ورأى أنه الصواب؛ لأنه لو كان على تقدير حرف الجر لاختص مكاناً واحداً كثر استعماله فيه، كما كانت "ذهبت" مقصورة على الشام، فلما كان "دخلت" شائعاً في سائر الأمكنة دل على صحة مذهب أبي العباس "المبرد"^(٣).

أما بخصوص "ذهبت الشام" فيرى ابن يعيش أن الفعل "ذهبت" متفق عليه كونه غير متعد بنفسه وقد حذف منه حرف الجر^(٤).

اختلف النحاة في تحديد ناصب المفعول فيه، فهو منصوب ولا بد له من ناصب وفق القواعد اللغوية التي صاغها النحاة، فهذه الفتحة في آخر الظرف المنصوب تشير إلى عامل أوجدها في آخره، فناصرب المفعول فيه هو الفعل الواقع فيه ظاهراً، نحو: قمت يوم الجمعة، وقمت أمامك، فالقيام واقع في يوم الجمعة، وفي الأمام، وهو العامل فيه أو مقدراً نحو: "زيد أمامك" "والقتال يوم الجمعة" فالعامل فيهما كائن أو مستقر، وهو مقدر لا مفوظ به^(٥).

ويرى ابن هشام في أوضح المسالك أن حكم النصب يناسبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، ولهذا اللفظ ثلاث حالات الأولى: أن يكون مذكوراً، نحو قولنا: امكث هنا أزماً، وهذا هو الأصل. الثانية: أن يكون محذوفاً جوازاً، وذلك نحو قولنا: "يوم الجمعة". لمن قال: متى قمت؟ و"فرسخين" لمن قال: كم سرت؟ الثالثة: أن يكون محذوفاً وجوباً: وذلك في مسائل محددة منها:

١. أن يقع صفة، "رأيت طائراً فوق غصن".
٢. أن يقع خبراً: "زيد عندك".
٣. أن يقع صلة: "رأيت الذي معك".
٤. أن يقع حالاً: "رأيت الهلال بين السحاب".
٥. أن يقع مشتغلاً عنه: "يوم الجمعة سرت فيه".

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٤٤. وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ١٥٣.

(٢) انظر: المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ٣٣٧ وما بعدها. والسيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٥٣.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٤٤.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٤٤.

(٥) السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ١٣٧.

٦. أو مَسْمُوعاً بِالْحَذْفِ لَا غَيْرَ، كَقَوْلِهِمْ: "حِينَئِذٍ الْآنَ" أَي كَانَ ذَلِكَ حِينَئِذٍ وَاسْمَعُ الْآنَ^(١).
وَالزَّمْخَشَرِيُّ يَرَى أَنَّ الظَّرْفَ مَنْصُوبٌ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ، كَقَوْلِكَ فِي جَوَابِ مَنْ يَقُولُ
لَكَ: مَتَى سِرْتُ؟ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَي سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ^(٢). وَفِي الْمَثَلِ السَّائِرِ "أَسَائِرُ"
الْيَوْمَ وَقَدْ زَالَ الظُّهْرُ "وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: "لِمَنْ ذَكَرَ أَمْرًا قَدْ تَقَادَمَ زَمَانُهُ: حِينَئِذٍ الْآنَ، أَي
كَانَ ذَلِكَ حِينَئِذٍ"^(٣).

وَاخْتَلَفَ النَّحَاةُ فِي عَامِلِ النَّصْبِ فِي الظَّرْفِ الْوَاقِعِ خَبَرًا، فَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى
أَنَّ الظَّرْفَ يَنْتَصِبُ عَلَى الْخِلَافِ إِذَا وَقَعَ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ، نَحْوُ قَوْلِنَا: "زَيْدٌ أَمَامُكَ، وَعُمَرُ
وَرَاءُكَ". وَاحْتَجُّوا لِذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ: إِنَّمَا قُلْنَا إِنَّهُ يَنْتَصِبُ بِالْخِلَافِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ
فِي الْمَعْنَى هُوَ الْمُبْتَدَأُ، فَقَوْلُنَا: زَيْدٌ قَائِمٌ، كَانَ الْقَائِمُ فِي الْمَعْنَى هُوَ زَيْدٌ، فَإِذَا قُلْنَا: زَيْدٌ
أَمَامُكَ، لَمْ يَكُنْ "أَمَامُكَ" هُوَ زَيْدٌ، كَمَا كَانَ الْقَائِمُ فِي الْمَعْنَى هُوَ زَيْدٌ، فَلَمَّا كَانَ مُخَالِفًا لَهُ
نُصِبَ عَلَى الْخِلَافِ^(٤).

وَيَرَى صَاحِبُ أَبُو جَنَاحٍ أَنَّ جُمْلَةَ الظَّرْفِ " الْمَفْعُولُ فِيهِ " لَا يَتَوَافَرُ فِيهَا مُسْنَدٌ
بِالْمَفْهُومِ الَّذِي عَرَفَهُ النَّحَاةُ وَحَدَّدُوهُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمُسْنَدُ هُوَ عَيْنُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ " الْمُبْتَدَأُ
" فِي قَوْلِنَا: زَيْدٌ أَمَامُكَ^(٥).

أَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَيَرَوْنَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ، فِي قَوْلِنَا: "زَيْدٌ
أَمَامُكَ" أَي: زَيْدٌ اسْتَقَرَّ أَمَامُكَ، وَبَعْضُهُمْ قَدَّرَ اسْمًا فَأَعْلًا بَدَلًا مِنْ الْفِعْلِ، عَمِلَ فِيهِ
النَّصْبُ، وَالتَّقْدِيرُ: زَيْدٌ مُسْتَقَرٌّ أَمَامُكَ^(٦).

وَاحْتَجَّ الْبَصَرِيُّونَ لِقَوْلِهِمْ هَذَا بِأَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّمَا قُلْنَا إِنَّهُ يَنْتَصِبُ بِعَامِلٍ مُقَدَّرٍ
وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي قَوْلِنَا: "زَيْدٌ أَمَامُكَ" أَي: فِي أَمَامِكَ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ: كُلُّ اسْمٍ مِنْ
أَسْمَاءِ الْأَمَكِنَةِ أَوْ الْأَزْمِنَةِ يُرَادُ مِنْهُ مَعْنَى "فِي" وَفِي: حَرْفُ جَرٍّ، وَحُرُوفُ الْجَرِّ لَا بُدَّ
لَهَا مِنْ شَيْءٍ تَتَعَلَّقُ بِهِ؛ لِأَنَّهُا دَخَلَتْ رَابِطَةً تَرْبِطُ الْأَسْمَاءَ بِالْأَفْعَالِ^(٧).

وَيُمْكِنُ لَنَا أَنْ نَتَمَثَّلَ التَّحْوِيلَ الَّذِي أَصَابَ جُمْلَةَ الظَّرْفِ "زَيْدٌ أَمَامُكَ" وَفَقْ رَأْيِ
الْبَصَرِيِّينَ فِي تَقْدِيرِ فِعْلِ عَلَى النُّحُو الْآتِي:

الْجُمْلَةُ التَّوَلِيدِيَّةُ (زَيْدٌ اسْتَقَرَّ فِي أَمَامِكَ)، فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ الظَّرْفِيَّةُ تَحَوَّلَتْ إِلَى الْجُمْلَةِ
التَّحْوِيلِيَّةِ (زَيْدٌ أَمَامُكَ) بَعْدَ أَنْ أَصَابَهَا عُنْصُرُ الْحَذْفِ وَذَلِكَ بِحَذْفِ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ
الْمُضْمَرِ وَحَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ، ثُمَّ دَخَلَهَا عُنْصُرٌ تَحْوِيلِيٌّ آخَرُ وَهُوَ تَحَوُّلُ حَرَكَةِ الْكَسْرِ
إِلَى الْفَتْحِ، لِتُصْبِحَ " زَيْدٌ أَمَامُكَ " فِي صَوَرَتِهَا النِّهَائِيَّةِ.

زَيْدٌ اسْتَقَرَّ فِي أَمَامِكَ



(١) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٣٦. وانظر: الأشموني، شرح الأشموني، ج ١، ص ٤٨٦. والصبان، حاشية الصبان، ج ١، ص ١٢٩. والرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص ٢٤.

وابن عقيل، شرح ابن عقيل على الالفيه، ج ٢، ص ٤٥٨.

(٢) الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ص ٨٢.

(٣) المرجع نفسه، ص ٨٢.

(٤) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٢٤٧، المسألة: ٢٩.

(٥) انظر: أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، ص ٤٨.

(٦) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: ٢٩.

(٧) انظر المرجع نفسه، المسألة: ٢٩.

التركيب اللغوي " زَيْدٌ أَمَامَكَ " واضح المعنى لا يحتاج إلى تقدير فعل لِشَوْغ حركة النصب في الظرف المنصوب " أَمَامَكَ "، فالمُتَكَلِّم عندما أنتج التركيب اللغوي المذكور لم يكن في ذهنه أنه حذف شيئاً منه أو أنه سيحتاج إلى تقدير فعل ليكتمل المعنى، فالمعنى في هذا التركيب واضح، فهو تركيب يحمل معنى يحسن السكوت عليه، والمتلقي فهم ما أراد المتكلم دون الحاجة إلى تقديرات وتأويلات، قد تخرج التركيب اللغوي عن المعنى المراد منه، فهذه التراكيب يُمكننا أن نعدّها من باب الجمل غير الإسنادية التي لا نحتاج فيها إلى تكامل عناصر الإسناد، والمهم هو المعنى وضح وبأن لكل من المتكلم والمتلقي، وربما أن المتكلم قد أراد أن يحول في كلامه من حالة الرفع إلى النصب ليعبر عن معنى جديد قصده، أي أن أصل التركيب اللغوي: (زَيْدٌ أَمَامَكَ) هو (زَيْدٌ أَمَامَكَ)، فأراد المتكلم أن يحول في كلامه فتحول التركيب إلى " زَيْدٌ أَمَامَكَ " والفتحة في الظرف المنصوب دليل على هذا التحول.

وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى من الكوفيين إلى أنه ينتصب؛ لأن الأصل في قولنا: " أَمَامَكَ زَيْدٌ " حَلَّ أَمَامَكَ، فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل^(١).

ورده ابن الأنباري؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون منصوباً بفعل معدوم من كل وجه لفظاً وتقديراً، والفعل لا يخلو، إما أن يكون مظهرًا موجوداً أو مقدراً في حكم الموجود والمعدوم لا يكون عاملاً^(٢).

إلا أننا نجد أن من المحدثين من وجه رأي أبي العباس أحمد بن يحيى تغلب توجيهاً مغايراً لما ذهب إليه ابن الأنباري، بقوله: وإنما رمى تغلب إلى هذا التفسير، ليقرر أن الظرف هذا منصوب بحكم إفادته الظرفية المكانية أو الزمانية، وليس الإسناد، أو الإضافة، فهذا خالف المبتدأ في الحكم الإعرابي فكان منصوباً لا مرفوعاً تمييزاً له عن الخبر الذي يطابق المبتدأ في إعرابه^(٣).

وذكر النحاة المحدثون عاملاً آخر مغايراً لما ذهب إليه النحاة القدماء وهو عامل الإسناد أو النسبة، إذ إن بعضاً من الكوفيين يعلقون الظرف بعامل معنوي وهو الإسناد، إذا لم يوجد عامل آخر يصح التعليق به، نحو: " السماء ملجأ حين تضيق الأرض "، ف (حين) هنا معلقة بالنسبة بين المبتدأ والخبر؛ لأن المبتدأ " السماء " ذات لا تعمل في الظرف " حين " والخبر " ملجأ " اسم مكان لا يعمل في الظرف أيضاً، ولا يوجد عامل ظاهر يُمكن أن يعمل في الظرف^(٤).

فالظرف " المفعول فيه " في نظر النحاة لا بد له من عامل يحدث النصب في آخره، فهو فضلة منصوبة قدر لها النحاة عوامل بعضها لفظي والآخر معنوي، فعلاقة

(١) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: ٢٩.

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: ٢٩.

(٣) أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، ص ٤٦.

(٤) حسن، النحو الوافي، ج ٢، ص ٢٥١.

الإسناد هي العامل في نصب هذه الفضلة إذ إنها ترتبط بجملة الإسناد قبلها بعلاقة الظرفية^(١).

والنحاة إن لم يجدوا فعلاً يكون عاملاً للنصب في الظرف قدرّوه، أو حاولوا البحث عن عامل آخر، فقالوا: معنى الفعل، فنرى المبرّد يُقدّر الناصب معنى الفعل الذي لم يُذكر في الجملة، فنصب "يوم الجمعة" في قولك: الملك لك يوم الجمعة بمعنى تملك^(٢).

إذ يرى صاحب أبو جناح أن النحاة إن لم يجدوا فعلاً عمل النصب في الظرف، فقالوا: إن الظروف تعمل بها روائج الأفعال^(٣).

ومما ورد من أقوال العرب في باب المفعول فيه وعدّ سماعياً حيث جاءت الظروف في هذه التراكيب منصوبة واختلف النحاة في إيجاد عوامل أحدثت النصب في هذه الظروف، إذ إن كل منصوب لا بدّ له من ناصب ظاهر أو كان أم مقدراً، وكل ما خرج عن هذه القاعدة التحويلية المعيارية عدّ شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه، إن لم يستطعوا أن يقدّروا عاملاً يعمل فيه النصب، ومن ذلك قولهم: "هو منّي مقعد القابلة، ومزجر الكلب، ومناط الثريا". أي: كائن مقعد القابلة، ومزجر الكلب، ومناط الثريا، وقال النحاة: القياس فيها هو منّي في مقعد القابلة، وفي مزجر الكلب، وفي مناط الثريا، ولكن نصب شدّوداً ولا يقاس عليه، خلافاً للكسائي، وضابط الشذوذ في نظر النحاة أن ينصب "الظرف" ما اشتق من المصدر مقيساً، أي: أن ينتصب بما يجمعه في الاشتقاق من أصل واحد^(٤).

وهذه التراكيب تامة المعنى، فهي تراكيب تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فلا حاجة لنا إلى تأويل فعل لتسويغ الحركة الإعرابية "النصب" ذلك أن المعنى واضح لا غموض فيه، والمتكلم والمتلقي كل منهما يفهم المعنى المراد من التركيب دون الحاجة إلى تقدير فعل قد يخرج التركيب عن المعنى الذي قصد منه، إذ إن الاستعمال الواقعي للغة أباح لنا أن نستعمل مثل هذه التراكيب دون أن نفكر في أن هناك عاملاً قد حذف، إذ إن المعنى واضح وتام.

وقول العرب: "حينئذ الآن" يُعدّ من التراكيب اللغوية التي جاءت عن العرب سماعاً، ويُقال لمن يذكر أمراً تقادم عهده: "حينئذ الآن" و"حين". منصوب لفظاً بفعل مخدوف، وهو مضاف و"إذ" مضاف إليه، و"الآن" مبني على الفتح في محل نصب بفعل آخر مخدوف، وتقدير الكلام: "كان ما تذكره حين إذ كان كذا، واسمع الآن ما أقوله"، فهما جملتان، وحينئذ مقتطعة من جملة، والآن مقتطعة من جملة أخرى^(٥)، وقيل أصله "كان ذلك حينئذ وسمع الآن"^(٦).

(١) حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص ١٩٦.

(٢) بوالصة، عمار إلياس، المنصوبات في ضوء إحياء النحو، رسالة دكتوراة، غير منشورة، الجامعة الاردنية، ٢٠٠٧، ص ٦٣.

(٣) أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، ص ٢٩.

(٤) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٣٧. وابن عقيل، شرح ابن عقيل على الافية، ج ٢، ص ٤٦٠.

(٥) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٣٦، حاشية الصفحة.

(٦) الأشموني، شرح الأشموني، ج ١، ص ٤٨٧. والصبان، حاشية الصبان، ج ١، ص ١٢٩.

وجاء في شرح الكافية بأن العامل هنا حذف بلا قرينة ظاهرة، كقولهم: "حينئذٍ الآن" أي كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن^(١).

ووفق القاعدة النحوية المعيارية "الجملة الإسنادية" نجد أن أصل هذا التركيب وفق تقديرات النحاة هو: كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن، وهذه جملة توليدية "الأصل"، جرى فيها تحولٌ بالحذف إلى جملة تحويلية هي: "حينئذٍ الآن". أي أن هذا التركيب جاء فيه ظرفان حذف عاملهما. العامل الأول هو "كان" والعامل الثاني "اسمع"، وهما جملتان في الأصل، حدث بينهما تمازجٌ بعد حذف عامليهما.

ليس هناك ما يدعو إلى تقدير عواملٍ أحدثت النصب، في هذه الظروف. لتبرير حركة النصب في آخرها، وكيفينا القول: إن هذه التراكيب جملٌ تحمل معنىً يحسن السكوت عليه، فلا حاجة بنا إلى تكامل عناصر الإسناد إذ يمكن لنا أن نعدّ هذه التراكيب من باب الجمل غير الإسنادية، التي يُراد منها أن تُفصح عن معنى انفعاليٍّ أحسّ به المتكلم وفهمه المتلقي.

ومما ورد من ذلك قولهم: "يوم الخميس صُمّت فيه، ويوم الجمعة سُرّت فيه، اليوم سُرّت فيه، ويوم الجمعة ينطلق فيه عبدُ الله"، يقول ابنُ يعيش: "والتقدير سُرّت اليوم سُرّت فيه، وينطلق عبدُ الله يوم الجمعة ينطلق فيه، لما شغلت الفعل عنه بضميره لم يصل إلى هذا الظاهر فأضمرت ناصباً صار هذا الفعل تفسيراً له كما تقول: زيداً ضربته، فإذا كان الظرف متمكناً.. كان لك في نصبه وجهان... أحدهما أن تنصبه من طريق الظرف، وتنوي "في" مُقدّرةً، والآخر أن تنصبه ولا تنوي "في" وهذا هو المفعول على سعة الكلام، وإذا شغلت الفعل عنه وقد قدرته تقدير الظرف، قلّ يوم الجمعة قُمت فيه، وإن كان بتقدير المفعول قُلت "قُمته" من غير "في"^(٢).

وأضاف ابنُ يعيش قائلاً: "والرفع جائزٌ نحو: يوم الجمعة القتال فيه، واليوم سُرّت فيه، وأختير الرفع والنصب هنا كاختياره في (زيدٌ ضربته) فكلُّ موضعٍ يُختار فيه الرفع هناك يُختار فيه الرفع ههنا، وكلُّ موضعٍ يُختار فيه النصب هناك يُختار فيه النصب ههنا"^(٣).

وبتّضح لنا من تقديرات النحاة وتأويلاتهم في مثل تلك التراكيب اللغوية، أصل هذه التراكيب، نحو قولهم: يوم الخميس صُمّت فيه، يعود إلى جملة توليدية، هي: صُمّت يوم الخميس صُمّت فيه، فجرى تحولٌ في هذه الجملة التوليدية بالحذف، حيث حُذفت الجملة الفعلية من التركيب اللغوي، فتحول التركيب إلى جملة تحويلية هي: يوم الخميس صُمّت فيه.

كما نلاحظ أن النحاة أجازوا للمتكلّم أن يرفع وينصب كلمة "يوم" في قولهم: "يوم الخميس صُمّت فيه" والنصب على وجهين في رأيهم، أولاً: على نية تقدير "في" أو من دون نية تقديرها وفي حالة الرفع يكون التركيب من باب الجملة الاسمية "يوم الخميس

(١) الرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص ٢٤.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٤٧. وانظر: الأشموني، شرح الأشموني، ج ١، ص ٤٨٧. والصبان، حاشية الصبان، ج ١، ص ١٢٩. وابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٣٦.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٤٧، وانظر: الأشموني، شرح الأشموني، ج ١، ص ٤٨٧، والصبان، حاشية الصبان، ج ١، ص ١٢٩.

صُمْتُ فيه " أَمَّا النَّصْبُ فَإِنَّ التَّرَكِيبَ يَكُونُ فِيهِ مِنْ بَابِ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، الَّتِي حُذِفَ مِنْهَا الْفَعْلُ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ أَيْ الْفَعْلُ الظَّاهِرُ يُفَسَّرُ أَوْ يُشِيرُ إِلَى الْفَعْلِ الْمَحْذُوفِ، فَالْمُتَكَلِّمُ حِينَ أَرَادَ الثَّبُوتَ وَالْجُمُودَ رَفَعَ الظَّرْفَ، وَحِينَ أَرَادَ أَنْ يُحَوِّلَ فِي كَلَامِهِ بِقَصْدٍ التَّجَدُّدَ وَالِاسْتِمْرَارَ نَصَبَ الظَّرْفَ .

وَيُمْكِنُ لَنَا أَنْ نَتَمَثَّلَ ذَلِكَ أُسْلُوبِيًّا:

يَوْمٌ	الْأَصْلُ	صُمْتُ	فِيهِ
مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ مُضَافٌ	مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ	فَعْلٌ وَفَاعِلٌ	جَارٌّ وَمَجْرُورٌ

دَاخِلُ الْكَلَامِ لِمَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ

تَحَوَّلَتِ الْجُمْلَةُ أُسْلُوبِيًّا إِلَى

يَوْمٌ	الْأَصْلُ	صُمْتُ	فِيهِ
مُضَافٌ إِلَيْهِ	فَعْلٌ وَفَاعِلٌ	جَارٌّ وَمَجْرُورٌ	

اسْمٌ مَنْطُوبٌ أُسْلُوبِيًّا مُتَضَمِّنًا مَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ

وَرَبَّمَا الَّذِي دَفَعَ النَّحَاةَ إِلَى الْبَحْثِ عَنْ عَامِلٍ أَحَدَثَ النَّصْبَ فِي الظَّرْفِ الَّذِي حَوَّتْهُ هَذِهِ التَّرَاكِيبُ اللَّغَوِيَّةُ الَّتِي سَمِعْتَ مِنَ الْعَرَبِ، نَظْرِيَّةُ الْعَامِلِ الَّتِي قَضَتْ بِأَنَّ كُلَّ مَنْصُوبٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ نَاصِبٍ، إِذْ إِنَّ تَقْدِيرَ عَامِلٍ لِهَذِهِ التَّرَاكِيبِ اللَّغَوِيَّةِ يَتَنَاقَى مَعَ الْمَعْنَى الَّتِي أَرَادَهُ الْمُتَكَلِّمُ مِنْ هَذِهِ التَّرَاكِيبِ، فَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُعَبِّرَ عَنْ مَعْنَى لُغَوِيٍّ انْفِعَالِيٍّ أَحْسَنَ بِهِ عِنْدَ النَّطْقِ بِهَا، كَمَا أَنَّ هَذِهِ التَّرَاكِيبَ بِصُورَتِهَا هَذِهِ تَحْمِلُ مَعْنَى يَحْسُنُ السَّكُوتُ عَلَيْهِ. وَهَذَا هُوَ مَفْهُومُ الْجُمْلَةِ عِنْدَ النَّحَاةِ، فَكُلُّ تَرْكِيبٍ حَمَلَ مَعْنَى يَحْسُنُ السَّكُوتُ عَلَيْهِ وَإِنْ قُلْتَ كَلِمَاتُهُ فَهُوَ جُمْلَةٌ ذَاتُ مَعْنَى، هَذَا الْمَعْنَى لَا يَحْتَاجُ إِلَى عَوَامِلَ تُتِمُّ مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ تَامٌّ وَوَاضِحٌ، وَالْمُحَدِّثُونَ يَعُدُّونَ هَذِهِ التَّرَاكِيبَ مِنْ بَابِ الْجُمْلِ غَيْرِ الْإِسْنَادِيَّةِ الَّتِي تَحْمِلُ مَعْنَى يَحْسُنُ السَّكُوتُ، وَهُوَ رَأْيٌ أَقْرَبُ إِلَى رُوحِ اللَّغَةِ وَالِاسْتِعْمَالِ اللَّغَوِيِّ؛ لِأَنَّهُ يَوْفِّرُ عَلَى الْمُعَرَّبِ تَقْدِيرَاتٍ وَتَأْوِيلَاتٍ لَا مَسَوِّغَ لَهَا، وَيَجْعَلُ الْمُتَكَلِّمَ فِي حِلٍّ مِنْ قِيُودِ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ الْمِغْيَارِيَّةِ، وَأَكْثَرَ حُرِّيَّةً فِي التَّعْبِيرِ عَنْ مُرَادِهِ، إِذْ إِنَّ الْمَوْقِفَ اللَّغَوِيَّ قَدْ يَقْتَضِي أَنْ يُحَوِّلَ الْمُتَكَلِّمُ فِي كَلَامِهِ أَوْ يُنْتِجَ تَرَكَيبَ لُغَوِيَّةً مُعَبَّرَةً عَنْ مَوْقِفٍ انْفِعَالِيٍّ مُعَيَّنٍ.

الفصل الثالث

٣. ١ أسلوب الاختصاص

جاء في لسان العرب تحت مادة "خَصَصَ" خَصَّه بالشئِ يَخْصُّه خَصًّا، واختَصَّه، أفرده به دون غيره، ويُقال: اختَصَّ فلانٌ بالأمر، وتَخَصَّصَ له إذا انفرد به^(١)، والاختصاصُ في الأصل مصدرُ اختَصَّصْتَه بكذا أي خَصَّصْتَه به. أما اصطلاحاً فعرفه النحاة بقولهم: "إنه اسمٌ ظاهرٌ معرفةٌ مُصَدِّ تَخْصِيصُهُ بِحُكْمِ ضميرٍ قبله، والغالبُ على ذلك الضمير كونه للمتكلم نحو: أنا، نحن، ويُقَالُ كونه للغائب، والباعثُ عليه فخرٌ أو تواضعٌ أو بيانٌ"^(٢).

ويرى سيبويه (١٨٠ هـ) أن الاختصاصَ يجري على ما جرى عليه النداء، فيجئ لفظه على موضع النداء نصباً؛ لأن موضعَ النداء نصبٌ، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء؛ لأنهم لم يجرؤوا على حروفِ النداء، وذلك قولك: إنا معشر العرب نفعلُ كذا وكذا، كأنه قال: أعني، ولكنه فعل لا يظهر ولا يُستعمل، كما لم يكن ذلك في النداء؛ لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب، وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله، ولكن ما بعده محمولٌ على أوله^(٣).

ويقع حذفُ الفعل في أسلوب الاختصاص، وهو واجب الإضمار فيه، وقدره سيبويه بـ "أعني" ويختص بـ "أي" الواقعة بعد ضمير المتكلم نحو: أنا أفعلُ كذا أيها الرجل، واللهم اغفر لنا أيُّها العصابة^(٤).

ويرى الزمخشري (٥٣٨ هـ) رأياً موافقاً فيه ما ذهب إليه سيبويه في الاختصاص، إذ يرى أنه يجري على طريقة النداء، وهو منصوبٌ بفعلٍ لازمٍ إضماره، وذلك نحو قولهم: أما أنا فأفعلُ كذا أيها الرجل، ونحن نفعلُ كذا أيها القوم، واللهم اغفر لنا أيُّها العصابة، جعلوا "أيا" مع صفتها دليلاً على الاختصاص والتوضيح، ولم يغنوا بالرجل والقوم والعصابة إلا أنفسهم، وكأنهم قالوا: أما أنا فأفعلُ كذا مُتَخَصِّصاً بذلك من الرجال، ونحن نفعلُ كذا مُخَصَّصِينَ مِنْ بَيْنِ الأَقْوَامِ، واغفر لنا مَخْصُوصِينَ مِنْ بَيْنِ الْعَصَائِبِ^(٥). وأورد الزمخشري أنه يجري هذا المجرى قولهم: "إنا معشر العرب نفعلُ كذا، وسوغوا دخولَ اللام هنا، فقالوا: نحن العرب أقرى الناس للضيف، وأتاني زيدُ الفاسقِ الخبيث، ومررت به المسكين البائس، وهذا الذي يُقال فيه: نُصِيبُ على المذح والشتم والترحم"^(٦).

ويشير ابن يعيش (٦٤٣ هـ) إلى أن الاختصاص يشبه النداء لفظاً، ويفرق عنه في ثلاثة أوجه، أحدها: أنه غيرُ مُنادي، ذلك أنه لا يُستعمل معه حرفُ النداء، فلا نقول: أنا

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة "خصص".

(٢) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٣٧. وانظر: الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ج ٢، ص ١٩٠.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٢٣٢.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٢٣٣. والسيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٢٩.

(٥) الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ص ٥٩.

(٦) المرجع نفسه، ص ٦٠.

أَفْعَلْ كَذَا يَا أَيُّهَا هَذَا الرَّجُلُ، إِذَا عَنَيْتَ نَفْسَكَ. والثاني: أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَسْبِقَهُ شَيْءٌ، فَهُوَ لَا يَقَعُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، نَحْوُ قَوْلِنَا: نَحْنُ نَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ. الثالث: أَنْ تُصَاحِبَهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، نَحْوُ قَوْلِنَا: نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ^(١).

وَيُعْرِفُ ابْنُ عَقِيلٍ (٧٦٩هـ) الْاِخْتِصَاصَ أَنَّهُ قَصْرُ حُكْمٍ أُسْنِدَ لِضَمِيرٍ عَلَى اسْمٍ ظَاهِرٍ مَعْرِفَةٍ يُذَكَّرُ بَعْدَهُ مَعْمُولٌ لِأَخْصَ، مَحْذُوفاً وَجُوباً، وَالْبَاعِثُ عَلَيْهِ إِمَّا فَخْرٌ، كَعَلِيٍّ أَيُّهَا الْكَرِيمُ يُعْتَمَدُ، أَوْ تَوَاضُعٌ، نَحْوُ: كَأَنِّي أَيُّهَا الْعَبْدُ فَقِيرٌ إِلَى عَفْوِ رَبِّي، أَوْ بَيَانُ الْمَقْصُودِ بِالضَّمِيرِ كـ (نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ)^(٢)، وَقَوْلُ الرَّسُولِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): "وَنَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ"^(٣).

وَعَدَّ السِّيَوِيُّ (٩١١هـ) الْاِخْتِصَاصَ مِنْ بَابِ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ فِعْلٌ مُضْمَرٌ وَجُوباً، وَلَا يَكُونُ نِكْرَةً أَلْبَتَّةَ، وَقَدَّرَهُ سَبِيوِيٌّ بِـ "أَعْنِي"^(٤). فَالْاِخْتِصَاصُ كَمَا يَرَاهُ النَّحَاةُ يَتِمُّ فِي قَصْرِ الْحُكْمِ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ خَبَرٌ "كَالنِّدَاءِ" أَيْ جَاءَ عَلَى صُورَةِ النَّدَاءِ لَفْظاً تَوَسَّعاً، كَمَا جَاءَ الْخَبَرُ عَلَى صُورَةِ الْأَمْرِ، وَالْأَمْرُ عَلَى صُورَةِ الْخَبَرِ، وَالْخَبَرُ عَلَى صُورَةِ الْاِسْتِفْهَامِ، وَالْاِسْتِفْهَامُ عَلَى صُورَةِ الْخَبَرِ، لَكِنَّهُ يُفَارِقُ النَّدَاءَ فِي ثَمَانِيَةِ أَحْكَامٍ^(٥)، أَيْ أَنَّ الْاِخْتِصَاصَ يَخْتَلِفُ عَنِ النَّدَاءِ فِي ثَمَانِيَةِ أَوْجِهٍ. أَمَّا الْبَاعِثُ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ، فَيَرَى النَّحَاةُ أَنَّهُ يَأْتِي لِعَدَدٍ مِنَ الْمَعَانِي، مِنْهَا الْفَخْرُ نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَنَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ مَجْدٌ مُؤْتَلٌّ بِإِرْضَانِنَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ أَحْمَدًا^(٦)

أَوْ التَّوَاضُّعُ نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

جُدْ بِعَفْوٍ فَإِنِّي أَيُّهَا الْعَبْدُ إِلَى الْعَفْوِ يَا إِلَهِي فَقِيرُ^(٧)

أَوْ الْبَيَانُ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا نَدَّعِي لِأَبٍ عَنْهُ وَلَا هُوَ بِالْأَبْنَاءِ يَشْرِينَا^(٨)

وَذَهَبَ النَّحَاةُ إِلَى أَنَّ نَاصِبَ الْأِسْمِ الْمُخْتَصِّ، فِعْلٌ مُضْمَرٌ قَدَّرُوهُ بِـ "أَخْصَ أَوْ أَعْنِي"، أَوْ "أَمْدَحُ" أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَاهَا، يُشِيرُ إِلَى جُمْلَةِ الْاِخْتِصَاصِ، فَالْناَصِبُ لَهُ فِعْلٌ مَحْذُوفٌ وَجُوباً، تَقْدِيرُهُ: أَخْصَ، وَالْوَاقِعُ أَنَّ هَذَا التَّقْدِيرَ لَا تَفْرِضُهُ فِكْرَةُ الْعَامِلِ وَحْدَهَا إِذْ ظَهَرَ الْأِسْمُ مَنْصُوباً دُونَ نَاصِبٍ، وَإِنَّمَا تَقْتَضِيهِ الدَّلَالَةُ عَلَى تَخْصِيصِ هَذَا الْمَنْصُوبِ،

(١) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ١٧. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٣٠٨.

والسيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٣٠١.

(٢) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٢٩٧.

(٣) ابن حنبل، مسند الإمام أحمد، ج ٢، ص ٤٦٣.

(٤) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٢٩.

(٥) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٣، ص ١٨٥.

(٦) البيت غير منسوب، وقيل لبعض الأنصار، انظر: ابن هشام، شرح شذور

الذهب، ص ٢٣٧. والسيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٣١.

(٧) البيت غير منسوب، ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٣٨. والسيوطي، همع

الهوامع، ج ٣، ص ٢٩.

(٨) البيت للشاعر هو بشامة بن حزن النهشلي، انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٣٩.

وَأَلْفَتِ السَّامِعَ إِلَيْهِ، وَهِيَ دِلَالَةٌ يَتَضَمَّنُهَا التَّعْبِيرُ بِهَذَا الْأُسْلُوبِ، وَمِنْ ثَمَّ فَإِنَّ تَقْدِيرَ فِعْلِ يُعَبَّرُ عَنْهَا بِبَدْوِ مَقْبُولٍ^(١).

وَذَهَبَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ مَذْهَباً مُغَايِراً لِمَذْهَبِ الْقَدَمَاءِ، إِذْ إِنَّهُ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ تَرَدَّ تَرَائِكِبُ لُغَوِيَّةٌ عَنِ الْعَرَبِيِّ تُعْطِي مَعْنَى يَحْسُنُ السَّكُوتُ عَلَيْهِ " أَنْطِلَاقاً مِنْ مَفْهُومِ الْجُمْلَةِ عِنْدَ النَّحَاةِ "، وَإِنْ كَانَتْ تَخْلُو مِنْ عُنْصُرِي الْإِسْنَادِ، إِذْ عَدَّتْ مِنْ بَابِ الْجُمْلِ غَيْرِ الْإِسْنَادِيَّةِ وَهِيَ جُمْلٌ تَحْمِلُ مَعْنَى يَحْسُنُ السَّكُوتُ عَلَيْهِ. وَتَفْصِيحٌ عَنِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ الَّذِي يُرِيدُهُ الْمُتَكَلِّمُ وَيُعَبَّرُ عَنْهُ، الْأَمْرُ الَّذِي يُكْفِينَا مَشَقَّةَ الْبَحْثِ عَنْ عَامِلٍ مَحْذُوفٍ لِنُبَرِّرَ الْحَرَكَةَ الْإِعْرَابِيَّةَ "الْفَتْحَةَ" الَّتِي لَيْسَ لَهَا أَيُّ أَثَرٍ دِلَالِيٍّ، بَلْ هِيَ إِشَارَةٌ عَلَى تَحْوِيلِ الْمُتَكَلِّمِ فِي كَلَامِهِ مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الْإِنْشَاءِ.

ذَكَرَ خَلِيلٌ عَمَائِرَةً أَنَّ جُمْلَةَ الْإِخْتِصَاصِ هِيَ جُمْلَةٌ تَحْوِيلِيَّةٌ اسْمِيَّةٌ، وَأَمَّا مَعْنَاهَا الرَّئِيسُ فَهُوَ الْفَخْرُ وَالتَّعْظِيمُ لَيْسَ غَيْرُ، وَمَا جُمْلٌ التَّوَاضُعِ أَوْ بَيَانُ الْعَدَدِ أَوْ النُّوعِ إِلَّا لِنُشِيرَ إِلَى مَعْنَى التَّعْظِيمِ أَوْ تَوْحِيٍّ بِهِ^(٢).

فَالنَّحْوِيُّونَ الْمُحَدِّثُونَ يُقَدِّرُونَ الْبِنْيَةَ الْعَمِيقَةَ فِي مِثْلِ قَوْلِنَا: "نَحْنُ (أَخْصُ) الْعَرَبِ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ"، فَالْفِعْلُ هُنَا يُحْذَفُ وَجُوباً لِدِلَالَةِ الضَّمِيرِ عَلَيْهِ، فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ فِي مَخْرَجِهَا عَلَى النُّحُوِّ الْآتِي: (نَحْنُ الْعَرَبِ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ)، فَهِيَ جُمْلَةٌ تَحْوِيلِيَّةٌ اسْمِيَّةٌ^(٣).

وَيُمْكِنُ لَنَا أَنْ نَدْرُسَ التَّرَكِيبَ اللَّغَوِيَّ الْمَسْمُوعَ عَنِ الْعَرَبِ بِقَوْلِهِمْ: "نَحْنُ الْعَرَبِ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ" وَفَقِ الْقَاعِدَةُ النَّحْوِيَّةُ الْمِيعَارِيَّةُ عَلَى النُّحُوِّ الْآتِي:

الْبِنْيَةُ الْعَمِيقَةُ / نَحْنُ	أَخْصُ	الْعَرَبِ	أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ.
الْبِنْيَةُ السَّطْحِيَّةُ / نَحْنُ	↓..	الْعَرَبِ	أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ.

وَهُنَا نَلْحَظُ أَنَّ النَّحَاةَ قَدْ قَدَّرُوا فِعْلاً مَحْذُوفاً لِتَكْتَمَلَ عَنَاصِرُ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، إِذْ إِنَّ كُلَّ مَنْصُوبٍ - فِي رَأْيِهِمْ - لَا بُدَّ لَهُ مِنْ نَاصِبٍ أَوْجِبَ النَّصْبَ فِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ يَظْهَرُ هَذَا الْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ قَدْ تَغَيَّرَ مَعْنَى الْجُمْلَةِ مِنَ الْإِنْشَاءِ الْهَادِفِ إِلَى الْفَخْرِ وَالْمَدْحِ إِلَى الْإِخْبَارِ الَّذِي يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ أَوْ الْكُذْبَ، وَهَذَا مَا لَا يُرِيدُهُ قَائِلُ التَّرَكِيبِ اللَّغَوِيِّ. وَيَرَى شَوْقِي ضَيْفَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمَنْصُوبَةَ بَعْدَ الضَّمِيرِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى:

وَأَمْرَأَتُهُ حَمَالَةَ الْحَطَبِ ﴿٤١﴾ "وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ"^(٤)، وَقَوْلِ

الْعَرَبِ: نَحْنُ الْعَرَبِ كِرَامٌ "هِيَ تَمْيِيزٌ، فَيَقُولُ "وَبَدُونِ رَيْبٍ تِلْكَ الْكَلِمَاتُ تَمْيِيزاً أَوْضَحُ وَأَبْيُنُ مِنْ إِعْرَابِهَا مَفْعُولاً بِهِ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ أَخْصُ أَوْ أَغْنِي"^(٥).

وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ عَمَائِرَةُ: "لَا عِلَاقَةَ لِلْفَتْحَةِ بِالْأَسْمِ الَّذِي يَلِي الضَّمِيرَ بِعَامِلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ أَغْنِي أَوْ أَخْصُ، فَإِذَا أَظْهَرْتَ هَذَا الْعَامِلَ فَإِنَّكَ لَا تَحْسُ بِالْفَخْرِ وَالْإِعْتِزَالِ الَّذِي تَجِدُهُ عِنْدَ عَدَمِ إِظْهَارِ هَذَا الْفِعْلِ الْمُقَدَّرِ، فَعِنْدَمَا تَقُولُ: أَنَا أَغْنِي الْجَنْدِيَّ

(١) حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص ٢٢٦.

(٢) عمائيرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٦٤.

(٣) انظر: الطحان، ريمون، الألسنية العربية، دار المعارف، القاهرة، ط ١، ١٩٦٨م، ص ٢١٦.

(٤) سورة المسد، الآية ٤.

(٥) ابن حنبل، مسند الإمام أحمد، ج ٢، ج ٤٦٣.

(٦) ضيف، شوقي، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط ٢، ١٩٨٢، ص ١٩٣.

أَحْمِي الدِّيارَ، نَحْنُ أَخْصُ الْمُسْلِمِينَ أَقْوِيَاءُ بِالْإِيمَانِ، لَا يَجِدُ السَّامِعُ مِنْ مَعْنَى الْفَخْرِ وَالتَّعَالِي مَا يَجِدُهُ فِي الْجُمْلَةِ فِي حَالِ عَدَمِ ذِكْرِ هَذَا الْعَامِلِ، فَالْحَرَكَةُ الْإِعْرَابِيَّةُ (الْفَتْحَةُ) هِيَ تَعْبِيرٌ عَنِ الْقَصْدِ وَالْمَعْنَى وَلَيْسَتْ أَثَرًا لِتَسْلِيْطِ عَامِلٍ لَفْظِيٍّ عَلَيْهِ^(١).

فَالْمُتَكَلِّمُ عِنْدَمَا أَطْلَقَ هَذَا التَّرْكِيْبَ لَمْ يَقْصِدِ الْإِخْبَارَ بَلْ إِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُعْبِّرَ عَنِ مَوْقِفٍ أَنْفَعَالِيٍّ أَحْسَّ بِهِ لَحْظَةً نَطَقَهُ بِهِ، فَغَيَّرَ فِي الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ، الْأَمْرَ الَّذِي أَدَّى إِلَى تَغْيِيرٍ فِي التَّرْكِيْبِ، وَمِنْ ثَمَّ انْعَكَسَ ذَلِكَ عَلَى الْمَعْنَى، فَحَمَلَ التَّرْكِيْبُ مَعْنَى يَحْسَنُ السَّكُوْتُ عَلَيْهِ، فَتَكُونُ لَفْظَةُ " الْعَرَب " وَمَا طَرَأَ عَلَيْهَا مِنْ تَحَوُّلٍ فِي الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ نَوْعًا مِنَ التَّحَوُّلَاتِ الْأَسْلُوبِيَّةِ الَّذِي يَهْدَفُ إِلَى تَأْدِيَةِ مَعْنَى جَدِيدٍ، وَهَذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ عَبَّانَةُ بِقَوْلِهِ: " وَقَدْ وَرَدَ عَلَى هَذِهِ الظَّاهِرَةِ كَثِيرٌ مِنَ الشَّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ الَّتِي تَغْيِّرُ إِعْرَابُهَا تَبَعًا لِتَغْيِيرِ أَسْلُوبِ الْكَلَامِ مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الْمَعَانِي الْإِنْفَعَالِيَّةِ الْآخَرَى كَالْمَذْحِ وَالذَّمِّ وَالْفَخْرِ وَالتَّرْحُمِ وَالتَّعْظِيمِ وَمَا إِلَى ذَلِكَ " ^(٢).

إِذْ يُمَكِّنُ لَنَا أَنْ نُحَلِّلَ التَّرْكِيْبَ اللَّغَوِيَّ " نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ " وَفَقِ التَّحَوُّلَاتِ الْأَسْلُوبِيَّةِ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

نَحْنُ	الْعَرَبُ	أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ
مُبْتَدَأٌ	خَبَرٌ	جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ
	↓	
	دَاخِلُ مَعْنَى الْمَذْحِ وَالْفَخْرِ	
	↓	
	فَتْحَوَّلَ التَّرْكِيْبُ أَسْلُوبِيًّا إِلَى	
	↓	
نَحْنُ	الْعَرَبُ	أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ
مُبْتَدَأٌ	اسْمٌ مَنْصُوبٌ	جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرٍ مُبْتَدَأٌ
	عَلَى الْإِخْتِصَاصِ	
	لِغَرَضِ الْمَذْحِ وَالْفَخْرِ	

حَيْثُ تَحَوَّلَ أَسْلُوبِيًّا مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الْإِنْشَاءِ لِغَرَضِ الْفَخْرِ.

وَهُنَا طَرَأَ تَحْوِيلٌ فِي أَسْلُوبِ الْكَلَامِ، إِذْ لَمْ يَقْصِدِ الْمُتَكَلِّمُ أَنْ يُخْبِرَ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَمْدَحَ وَيَفْخَرَ، فَغَيَّرَ فِي إِعْرَابِ الْكَلَامِ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ لِيَكُونَ وَقَعُهُ أَكْثَرَ قُوَّةً وَتَأْثِيرًا عَلَى السَّامِعِ. وَهَذَا التَّأْثِيرُ الْبَلِيغُ عَلَى السَّامِعِ تَأْتِي مِنَ الْفَتْحَةِ الَّتِي تَنْتَاسِبُ مَعَ الْبُعْدِ الْإِنْفَعَالِيِّ الَّذِي قَامَ عَلَيْهِ التَّرْكِيْبُ اللَّغَوِيُّ الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْوَاقِعِ الْاسْتِعْمَالِيِّ لِلُّغَةِ بَيْنَ أَبْنَاءِ الْجَمَاعَةِ اللَّغَوِيَّةِ الْوَاحِدَةِ.

وَفِي التَّنْزِيلِ مَوَاضِعٌ يُنْصَبُ فِيهَا الْاسْمُ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى

يُرِيدُ (نَمَّا اللَّهُ لِيَذْهَبَ الرَّجْسَ عَنْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا) ^(٣)

"أَهْلَ" مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ لَوْقُوعِهِ بَعْدَ ضَمِيرِ الْخِطَابِ، وَقَدْ ضَعَّفَ ابْنُ هِشَامٍ

(١) عَمَائِرُ، فِي نَحْوِ اللُّغَةِ وَتَرَاكِيْبِهَا، ص ١٦٥.

(٢) عَبَّانَةُ، أَثَرُ التَّحَوُّلَاتِ الْأَسْلُوبِيَّةِ، مَجْلَةُ أَبْحَاثِ الْيَرْمُوكِ، م ١١، ص ٢٠.

(٣) سُورَةُ الْأَحْزَابِ، آيَةُ ٣٣.

النصب على الاختصاص لوقوعه بعد ضمير الخطاب؛ لأن الأكثر فيه أن يقع بعد ضمير المتكلم^(١).

ومنه قوله تعالى: "وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ" ^(٢) قال فيها سيبويه: "بلغنا

أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً "وامرأته حمالة الحطب" ويقصد "حمالة" لم يجعل الحمالة خبراً للمرأة، كأنه قال: "أذكر حمالة الحطب شتماً لها، وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره"^(٣). فالتقدير: أذم حمالة الحطب.

وقرأ عاصم: "حمالة الحطب" بالنصب على الذم لها، وقرأ الباقون: "حمالة" بالرفع فمن رفع فله وجهان على أن يجعله وصفاً لقوله: "وامرأته"، وعلى الخبر أي هي حمالة الحطب، ويكون جعل من مسدّد خبراً بعد خبر^(٤).

وتطالعنا مواطن كثيرة في الشعر العربي جاءت فيها أسماء منصوبة على الاختصاص، فمن ذلك قول طرفة بن العبد:

لَنَا يَوْمٌ وَلَلْكَرَوَانِ يَوْمٌ تَطِيرُ الْبَائِسَاتِ وَلَا نَطِيرُ^(٥)

الأصل أن يكون قوله: "تطير البائسات ولا نطير" مرفوعاً إلا أن الشاعر حوّل في أسلوبه من جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب إلى أسلوب أنفعالي مؤثّر، يخمل شحنات عاطفية يهدف من تحوّل هذا إبراز الترحّم، ومما يشير إلى أن الأصل في هذا البيت "الرفع" وما النصب فيه إلا أمر طارئ هو روايته بالرفع^(٦)، وإلى هذا الأمر أشار الباحث كناعنة إلى ما يُعرف بالصراع بين التراكيب النحوية قائلاً: "فنحن إذن أمام نمطين مختلفي الدلالة على حدّ ما، فإذا نصّبنا فإنّ الأمر قد خرج عن نطاق الخبر العادي، إلى نمط أنفعالي يُقصد به الشتم والذم لا الإخبار"^(٧).

(١) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ج ٢، ص ٢١٦. والسيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٣٢.

(٢) سورة المسد، الآية ٤.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٧٠. وانظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٤٣٤.

(٤) ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٥، ١٩٩٧ م، ص ٧٧٧. وانظر: مكي، مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ٨٥١. الحلبي، الدر المصون، ج ٦، ص ٥٨٦. والانديسي، أبو حيان، البحر المحيط، دار احياء التراث، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٩٩٠ م، ج ٨، ص ٥٢٤.

(٥) الشاهد من قصيدة لطرفة بن العبد، انظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٩ م، ج ٢، ص ٤١٥.

(٦) انظر: عبابنة، أثر التحويلات الأسلوبية، مجلة أبحاث اليرموك، م ١١، ص ٢٢.

(٧) كناعنة، عبد الله محمد، الصراع بين التراكيب اللغوية (دراسة في كتاب سيبويه)، دار الكتاب الثقافي، الأردن، إربد، ط ١، ٢٠٠٧، ص ٨٨.

وقال آخر:

لَنَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ مَجْدٌ مُؤْتَلٌّ بِإِرْضَائِنَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ أَحْمَدًا^(١)
الشاهد فيه أَنَّهُ نَصَبَ "مَعْشَرَ" عَلَى الْاِخْتِصَاصِ بِهَدَفِ الْمَدْحِ وَالْفَخْرِ، وَلَمْ يُرَدْ
الْإِخْبَارُ، إِذْ إِنَّهُ لَوْ أَرَادَ أَنْ يُخْبِرَ لَرَفَعَ "مَعْشَرَ" ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ الرَّفْعَ هُوَ عِلْمُ الْإِسْنَادِ، إِلَّا أَنَّهُ
خَالَفَ مِنَ الْإِخْبَارِ إِلَى الْمَدْحِ وَالْفَخْرِ، فَغَيَّرَ فِي أَسْلُوبِهِ مِنَ الْإِخْبَارِ إِلَى الْإِنْشَاءِ، لِيُعَبِّرَ
عَنْ مَوْقِفِ أَنْفَعَالِيٍّ.

وَجَاءَتْ تَرَكَيبُ لُغَوِيَّةٌ مُتَعَدِّدَةٌ مِنْ بَابِ الْاِخْتِصَاصِ، أَسْتَعْمَلْتَ هَذِهِ التَّرَاكِيِبَ
لِلتَّعْبِيرِ عَنْ مَعَانٍ بِلَاغِيَّةٍ، إِذْ يَقُولُ ابْنُ يَعِيشَ: "وَنَصَبُ الْأَسْمَاءِ كَنَصَبِ مَا يُنْتَصَبُ عَلَى
التَّعْظِيمِ وَالشُّنْمِ بِإِضْمَارٍ أُرِيدَ أَوْ أَغْنَى أَوْ أَحْصَى، فَالْاِخْتِصَاصُ نَوْعٌ مِنَ التَّعْظِيمِ
وَالشُّنْمِ، وَهُوَ أَحْصَى مِنْهُمَا؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ لِلْحَاضِرِ نَحْوُ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَسَائِرُ التَّعْظِيمِ
وَالشُّنْمِ يَكُونُ لِلْحَاضِرِ وَالْغَائِبِ وَهَذَا الضَّرْبُ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ يُرَادُ بِهِ تَخْصِيصُ الْمَذْكُورِ
بِالْفِعْلِ وَتَخْلِيصُهُ مِنْ غَيْرِهِ عَلَى سَبِيلِ الْفَخْرِ وَالتَّعْظِيمِ وَسَائِرُ التَّعْظِيمِ وَالشُّنْمِ لَيْسَ
الْمُرَادُ مِنْهُ التَّخْصِيصُ وَالتَّخْلِيصُ مِنْ مَوْصُوفٍ آخَرَ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ الْمَدْحُ أَوِ الذَّمُّ^(٢).

وَمِنَ التَّرَاكِيِبِ اللَّغَوِيَّةِ الَّتِي جَاءَتْ فِي بَابِ الْاِخْتِصَاصِ لِتَفْهِيمِ الْمَدْحِ قَوْلُهُمْ: "الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدِ، وَالْمَلِكُ لِلَّهِ أَهْلُ الْمُلْكِ" فَهَذَا نَصَبُ الْأَسْمِ الْمُخْتَصِّ عَلَى الْمَدْحِ
وَالتَّعْظِيمِ، أَمَّا قَوْلُهُمْ: "أَتَانِي زَيْدُ الْخَبِيثِ الْفَاسِقِ" فَالْاِخْتِصَاصُ هُنَا عَلَى الشُّنْمِ وَالذَّمِّ
وَالْقَدْحِ، أَمَّا قَوْلُهُمْ: "مَرَرْتُ بِهِ الْبَائِسَ الْمُسْكِينَ" فَالْاِخْتِصَاصُ هُنَا عَلَى التَّرْحِمِ وَهُوَ مِنْ
قَبِيلِ الْمَدْحِ، وَرَبُّمَا يَخْرُجُ إِلَى الذَّمِّ.

وَقَوْلُنَا: "الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدِ"، فَهَذَا تَرْكَيبٌ لُغَوِيٌّ تَحَوَّلَ إِلَى جُمْلَةٍ اِخْتِصَاصِيَّةٍ مِنْ
جُمْلَةٍ تَوَلِيدِيَّةٍ هِيَ فِي الْأَصْلِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ أَمْدَحُ الْحَمِيدِ، إِلَّا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَمْ يُرَدْ أَنْ يُخْبِرَ، بَلْ
أَرَادَ أَنْ يَمْدَحَ فَحَوَّلَ فِي كَلَامِهِ مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الْإِنْشَاءِ الَّذِي يُعَبِّرُ عَنْ مَشَاعِرِ أَنْفَعَالِيَّةٍ
تَرْجَمَهَا الْمُتَكَلِّمُ بِعِبَارَةٍ "الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدِ" لِتُظْهَرَ لَنَا الْجُمْلَةُ التَّحْوِيلِيَّةُ الَّتِي حَوَّلَتْ عَنْ
جُمْلَةٍ تَوَلِيدِيَّةٍ فِي الْأَصْلِ.

الخلاصة من هذا كله كما يقول تمام حسان إنَّ أسلوب الاختصاص من الأساليب
التعبيرية الخاصة الذي يرد فيه الاسم المنصوب مخالفاً الركن الإسنادي المرفوع ليشدَّ
الانتباه إليه، ويحقق غاية الاختصاص فيغزو النصب بذلك (قيمة خلافية) تفرق بينه
وبين الخبر في نحو "نحن العرب نكرم الضيف"^(٣).

الاختصاص أسلوب تحويلي جرى فيه التحويل بالحركة الإعرابية علامة
النصب "والزيادة لغرض إفصاحي هو التعبير عن مشاعر الفخر والاعتزاز، أو بيان
الإحساس الذي مرده إلى شيء من الفخر والإحساس به، لا يظهر هذا المعنى إلا بالفتحة
والتنغيم الصوتي المصاحب لها، وأنَّ أيَّ تقدير أو تأويل في هذا الأسلوب يُقلل من قيمته
الإفصاحية^(٤).

(١) قائله مجهول، وهو من شواهد ابن هشام، شذور الذهب، ص ١٩٣.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ١٩.

(٣) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢١٩.

(٤) مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية، ص ١١٣.

ويُضَيَّف مرعي قائلاً: "ويُكْتَفَى بالإشارة إلى أن هذا الاسم المخصوص منصوب، وأن علامة النصب "الفتحة" تجسّد للمعنى الإفصاحي وليست أثراً لعامل محذوف"^(١).

إذن جملة الاختصاص تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فلا حاجة بنا إلى تقدير عامل لنسوغ الحركة الإعرابية التي ظهرت في آخر الاسم المخصوص، بل هي حركة اقتضاها تحوّل المتكلم في كلامه من الخبر إلى الإنشاء، فجاءت هذه الحركة لتجسّد هذا التحول المعبر عن موقف انفعالي أحسّ به المتكلم لحظة إنتاجه لهذه التراكيب اللغوية المعبرة، وعليه يمكننا أن نعدّ جملة الاختصاص من باب الجمل غير الإسنادية التي لا تحتاج إلى عنصري الإسناد ليكتمل معناها، فالمعنى واضح لا لبس فيه ولا غموض. بل على العكس إذا ما قدرنا فعلاً محذوفاً فإن المعنى يتغيّر ويعود إلى الإخبار الذي لم يقصده المتكلم.

٣. ٢ أسلوب الإغراء:

الإغراء، لغة: غري بالشيء، أولع به، وكذلك أغري به، إغراءً وغراه وغري وأغراه به لا غير^(٢).

أما اصطلاحاً فعرفه النحاة بقولهم: "أمر المخاطب بلزوم ما يُحمد به"^(٣)، أو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه^(٤).

والاسم المغري به منصوب وناصبه كما يرى النحاة فعلٌ مضمّر يقدرونه بـ "الزم" ويلزم حذف عامله "الفعل" إذا تكرّر الاسم المغري به، نحو قول الشاعر:

أخاك أخاك، إن من لا أخالَه كساع إلى الهيجا بغير سلاح^(٥)

فالناصب في قوله: "أخاك أخاك" فعل محذوف قدره النحاة بـ "الزم"، وذلك على سبيل الإغراء، فنصب المغري به على المفعولية، والمغري به هنا "أخاك" جاء مكرراً^(٦).

وقد يأتي المغري به على صورة العطف، نحو قولهم: "المروءة والنجدة" و"الأهل والولد" فالناصب في هاتين الجملتين للاسم المغري به فعلٌ مُقدّر، قدره النحاة بقولهم: "الزم" وفي حالي التكرار والعطف للاسم المغري به وجوب إضمار الفعل^(٧).

(١) المرجع نفسه، ص ١١٣.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة "غري".

(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٣، ص ٢٨٣.

(٤) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٤١.

(٥) البيت من الطويل للشاعر مسكين الدارمي، وهو ربيع بن عامر بن أنيق بن شريح الدارمي

التميمي (٨٩هـ)، في ديوانه، ص ٢٩، ومن شواهد ابن هشام، شذور الذهب، ص ٢٤١.

والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج ٢، ص ١٩٥.

(٦) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٤٣، "الحاشية".

(٧) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٢٨.

ومن هنا يمكن القول: إنَّ التَّحْوِيلَ القُدَامِيَّ لَمْ يُجِيزُوا إِظْهَارَ الْفِعْلِ فِي أَسْلُوبِ الْإِغْرَاءِ فِي حَالِ الْعَطْفِ وَالتَّكْرَارِ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الْفِعْلَ لَمْ يَظْهَرْ فِي الْإِسْتِعْمَالِ اللَّغَوِيِّ، فَالْبُنْيَةُ الْمُتَصَوِّرَةُ فِي أَذْهَانِ النَّحْوِيِّينَ غَيْرُ جَائِزَةٍ فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ الْفَصِيحِ، فَلَوْ قَالَ قَائِلُ: "أَحْذَرُ أَيَّاكَ الْإِهْمَالَ الْإِهْمَالَ" لَكَانَتِ الْجُمْلَةُ مَرْفُوضَةً نَحْوِيًّا مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِ النَّحْوِيِّينَ الْقَدَمَاءِ، أَوْ هِيَ جُمْلَةٌ غَيْرُ نَحْوِيَّةٍ بِحَسَبِ النَّظَرِيَّةِ التَّوَلِيدِيَّةِ التَّحْوِيلِيَّةِ.

وبعد، فكيف لنا أن نعدَّ أسلوب الإغراء من البنى المعدولة عن أصل الذكر؛ لأنَّ المفروض في البنية الأصلية التي استوفت عناصرها أن تكون هي ما تكلمت به العرب ولا يكون العول عن هذا الأصل إلّا من أجل غاية دلالية.

ولا يُعْطَفُ فِي جُمْلَةِ الْإِغْرَاءِ إِلَّا بِالْوَاوِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ فِيهَا الْجَمْعُ وَالْإِفْتِرَاءُ بِالزَّمَانِ، فَإِنَّ فَقْدَ الْعَطْفِ وَالتَّكْرَارِ جَازَ إِظْهَارَ الْعَامِلِ نَحْوُ: "الزَّمْ أَخَاكَ" وَ يُقَالُ: "الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ" نَنْصُبُهَا، فَتَنْصِبُ الصَّلَاةَ بِتَقْدِيرِ احْضَرُوا وَجَامِعَةً حَالِ مَنْصُوبَةٍ مِنَ الصَّلَاةِ، وَلَوْ صُرِّحَ بِالْعَامِلِ فِي الصَّلَاةِ لَجَازَ لِعَدَمِ الْعَطْفِ وَالتَّكْرَارِ^(١).

وقد يأتي المَعْرَى به مُفْرَدًا مِنْ دُونِ عَطْفٍ أَوْ تَكْرَارٍ، نَحْوُ قَوْلِنَا: "العَهْدُ" أَوْ "الْكِتَابُ" وَيُضْمَرُ الْفِعْلُ هُنَا جَوَازًا إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ يَظْهَرَ فَنَقُولُ: "الزَّمْ الْعَهْدَ وَاحْفَظْ الْعَهْدَ" أَوْ "الزَّمْ الْكِتَابَ". وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: "جَمَالَكَ" أَوْ "الزَّمْ جَمَالَكَ أَيَّ مَا يُورِثُكَ الْجَمَالَ"، وَقَوْلُهُمْ "أَهْلَكَ فَقَدْ أَعْرَيْتَ" أَوْ "بَادِرْ أَهْلَكَ وَتَحَمَّلْ الرَّجُوعَ إِلَيْهِمْ"^(٢).

فَالنَّحَاةُ يَرَوْنَ أَنَّ الْفِعْلَ فِي الْإِغْرَاءِ يُحْذَفُ وَجُوبًا فِي حَالَتِي التَّكْرَارِ وَالْعَطْفِ، وَيَظْهَرُ الْأِسْمُ الْمَعْرَى بِهِ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ مُفْرَدًا جَازَ حَذْفُ الْفِعْلِ مَعَهُ وَظُهُورُهُ دُونَ أَنْ يُوَثِّرَ فِي الْمَعْنَى. قَالَ سَيَبَوِيهِ: "فَإِنْ شَاءَ الْمُتَكَلِّمُ أَظْهَرَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مَا أَضْمَرَ مِنْ فِعْلٍ"^(٣).

يقول هادي نهر: "يُحْذَفُ الْفِعْلُ فِي بَابِ الْإِغْرَاءِ وَجُوبًا وَجَوَازًا، فَيُحْذَفُ فِي حَالِ كَوْنِ الْمَعْرَى بِهِ مُفْرَدًا، نَحْوُ: الصَّدَقَ وَالْمُرُوءَةَ، وَالصَّدَقَ الصَّدَقَ"^(٤).

أَمَّا الدَّلَالَةُ الَّتِي يُفْضِي إِلَيْهَا حَذْفُ الْفِعْلِ فِي جُمْلَةِ الْإِغْرَاءِ وَفَقْ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّحَاةُ الْقُدَامِيُّ وَبَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ فَهُوَ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الزَّمَانَ يَتَنَاقَصُ عَنِ الْإِثْنَيْنِ بِالْمَحْذُوفِ، وَأَنَّ الْإِشْتِعَالَ بِذِكْرِهِ يُفْضِي إِلَى ضِيَاعِ الْمُهْمِّ، إِضَافَةً إِلَى أَنَّ ظُهُورَهُ فِي التَّرَكِيبِ قَدْ يُحْدِثُ خَلًّا فِي التَّرَكِيبِ؛ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ لَذِكْرِهِ، بَلْ رُبَّمَا يُخِلُّ بِتَرْكِيبِ الْجُمْلَةِ وَيُصْبِحُ حَشْوًا لَا فَائِدَةَ مِنْهُ.

وفي القرآن الكريم مواضع قليلة جاءت في باب الإغراء، منها قوله تعالى:

فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا^(٥).

(١) الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج ٢، ص ١٩٥، وانظر: حمودة. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص ٢٢٧.

(٢) الميداني، مجمع الأمثال، ج ١، رقم المثل ٦٢، رقم المثل ٣٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٥٣.

(٤) انظر: نهر، التراكيب اللغوية في العربية، ص ١٨٠.

(٥) سورة الشمس، الآية ١٣.

قِيلَ إِنَّ "ناقَةَ" مَنْصُوبَةٌ عَلَى التَّحْذِيرِ أَوْ عَلَى الْإِغْرَاءِ، وَالْفِعْلُ فِيهَا مُضْمَرٌ وَجُوباً^(١)، وَيَصِحَّ رَفْعُهَا عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ نَحْوُ: هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَرَفَّعَ مَا فِيهِ مَعْنَى التَّحْذِيرِ، لَقَدْ عَدَّ النَّحَاةَ الْأِسْمَ الْمُغْرَى بِهِ فِي أُسْلُوبِ الْإِغْرَاءِ مَنْصُوباً بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ قَدَّرُوهُ بِـ"الزَّم" ، وَمَا تِلْكَ الْحَرَكَةُ الْإِعْرَابِيَّةُ " الْفَتْحَةُ " فِي آخِرِ الْأِسْمِ الْمُغْرَى بِهِ إِلَّا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ عَامِلاً أَوْجِبَ النَّصْبَ فِي آخِرِ الْأِسْمِ الْمُغْرَى بِهِ، وَمَرَدُّ ذَلِكَ كُلِّهِ إِلَى نَظَرِيَّةِ الْعَامِلِ، وَتَحْقِيقِ عُنْصَرِي الْإِسْنَادِ، فَهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ كُلَّ مَنْصُوبٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ نَاصِبٍ، أَحْدَثَ فِيهِ النَّصْبَ، فَإِذَا لَمْ يَظْهَرْ هَذَا الْعَامِلُ لَجَأُوا إِلَى التَّقْدِيرِ أَوْ التَّأْوِيلِ لِتَحْقِيقِ عُنْصَرِي الْإِسْنَادِ وَهُمَا الْمُسْنَدُ وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ، وَعَلَّ سَيَبُويَهُ حَذَفَ الْفِعْلَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَسَالِيبِ بِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَدِلَالَةِ الْحَالِ، قَائِلاً: " وَإِنَّمَا حَذَفُوا الْفِعْلَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ حِينَ ثَنَّوْا لِكَثْرَتِهَا فِي كَلَامِهِمْ وَاسْتِغْنَاءَ بِمَا يَرَوْنَ مِنَ الْحَالِ، وَبِمَا جَرَى مِنَ الذِّكْرِ وَصَارَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ بَدَلاً مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ^(٢) " .

فَكَثُرَ الِاسْتِعْمَالُ وَالْإِطَالَةُ فِي الْجُمْلَةِ وَدِلَالَةُ الْحَالِ عَلَيْهَا، هِيَ دَوَافِعُ فِي نَظَرِ سَيَبُويَهُ لِحَذَفِ الْفِعْلِ فِي جُمْلَةِ الْإِغْرَاءِ .
فَالنَّحَاةُ قَدَّرُوا الْعَامِلَ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ لِتَبْرِيرِ الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ "عَلَامَةُ النَّصْبِ" فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ وَبِذَلِكَ تَكُونُ جُمْلَةُ الْإِغْرَاءِ حَسَبَ تَقْدِيرِهِمْ جُمْلَةً طَلَبِيَّةً تَقْدِيرُهَا "الزَّم أَخَاكَ"^(٣) .

وَيُمْكِنُنَا أَنْ نَنَمِّثَ جُمْلَةَ الْإِغْرَاءِ وَفُقِ الْقَاعِدَةُ النَّحْوِيَّةُ الْمِيعَارِيَّةُ الَّتِي صَاغَهَا النَّحَاةُ وَفُقِ نَظَرِيَّةُ الْعَامِلِ الَّتِي تَرَى أَنَّ كُلَّ مَنْصُوبٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ نَاصِبٍ أَوْجِبَ النَّصْبَ فِيهِ، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

جُمْلَةُ تَوَلِيدِيَّةٍ / الزَّم
(فَعْلٌ + فَاعِلٌ مُسْتَنَرٌّ)

أَخَاكَ أَخَاكَ، إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ
مَفْعُولٌ بِهِ (مُغْرَى بِهِ) + تَأْكِيدٌ

جُمْلَةُ تَحْوِيلِيَّةٍ / ↓
أَخَاكَ أَخَاكَ، إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ
مَفْعُولٌ بِهِ (مُغْرَى بِهِ) + تَأْكِيدٌ

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان، ج ٣، ص ١٩١. والفراء، معاني القرآن، ج ٣، ص ٢٦٩، والحموز، عبد الفتاح، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط ١، ١٩٨٤، ج ١، ص ٥٨١. وحسن، النحو الوافي، ج ٤، ص ١٣٤ و ١٣٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٧٥.

(٣) انظر: مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية، ص ١٠٩.

فالتحويليون التحويليون يُفسّرون الحذف في جملة الإغراء على النحو الآتي:

فعل + فاعل + مفعول به (مغرى به) + تأكيد.
وهنا نلاحظ أنّ النّحاة قد قدّروا فعلاً ثمّ حذفوه وهم بذلك يُحقّقون عنصري الإسناد "المُسند والمُسند إليه" لتسويغ الحركة الإعرابية، وبمُقارنة جملة الإغراء "أَخَاكَ أَخَاكَ" بجملة: "الزّم أَخَاكَ"، نلاحظ اختلافاً في المعنى بين الجملتين، فالجملة الأولى هي جملة إنشائية مُعَيّرة عن مشاعر المتكلّم وتنبية المُخاطَب على أمر مَحْمودٍ من خلال الترغيب فيه والحضّ عليه من دون إلزامه به، بل هو مُخَيَّر في ذلك الأمر، أمّا الجملة الثانية فهي جملة طلبية على سبيل الإلزام والتنفيذ^(١).
وذهب عبد الرحيم رضوان إلى أنّه في حالة تقدير الفعل في أسلوب الإغراء تُعدّ خُروجاً عن الواقع اللّغوي، وعليه فإنّ حركة الفتح، التي تظهر على الاسم هي حركة الخلاف أو المخالفة أو ما يُمكن أن يُطلق عليه بالقيمة الدلالية للفتحة إذ ليس ثمة طاقة تعبيرية في هذه الكلمة للتفريق بين معنى الإغراء ومعنى الابتداء^(٢).
ويرى عابنة أنّ الإغراء لا يشتمل على الأمر فحسب، وإنّما يتعدى ذلك إلى الترغيب في الأمر والحضّ عليه^(٣).

وبضيف عابنة أنّه يُمكن لنا أن ندرُس جملة الإغراء تحت ما يُسمّى "بالتحويل الأسلوبيّ"، وهو ما يُقصد به التحوّل من شكل كلاميّ إلى شكل آخر بفعل تأثير معنى أنفعاليّ ما، فهو يذهب إلى أنّه طرأ تحويلٌ على الأسلوب الذي أثر تحويله في الحركة الإعرابية^(٤)، وما يرافقه من عنصر تطريزيّ "التنغيم"، وهو تحويلٌ أسلوبيّ بحدّ ذاته^(٥)، إذ إنّنا نجد أنّ التنغيم في جملة "أَخَاكَ أَخَاكَ" أشدّ وأقوى؛ ذلك لأنّنا ننطق بها بنغمة صوتيّة عالية، "صاعدة" إذ إنّنا نريد أن نحشد أكبر طاقة من الصّوت لإيصال التركيب اللّغويّ إلى المتلقّي بسرعة، أمّا في جملة الزّم أَخَاكَ أَخَاكَ، نجد أنّ كثرة الكلام وتزاحمه في الحنجرّة جعل الجملة تضعف وتبهت شيئاً فشيئاً، وتقلّ جدّة الانفعالات منها^(٦).

أمّا وفق التحوّل الأسلوبيّ الذي ذهب إليه عابنة فإنّه يُمكن لنا أن ندرُس جملة أَخَاكَ أَخَاكَ على النحو الآتي:

أَخُوكَ	أَخُوكَ	إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ
مُبْتَدَأ	توكيد مرفوع	
دَاخِلٌ مَعْنَى الْإِغْرَاءِ	↓	
فَتَحَوَّلَتْ الْجُمْلَةُ اسْلُوبِيّاً إِلَى	↓	
أَخَاكَ	أَخَاكَ	إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ
اسم مغرى منصوب	توكيد منصوب	

(١) انظر: مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية، ص ١٠٩.

(٢) رضوان، في النحو العربي، ص ١٠٤ و ١٠٥.

(٣) عابنة، تطور المصطلح النحوي البصري، ص ١٢٩.

(٤) انظر: عابنة، أثر التحويلات الأسلوبية، مجلة أبحاث اليرموك، م ١١، ص ٢٩.

(٥) المرجع نفسه، ص ٢٩.

(٦) انظر: عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٦٢.

بالتحوّل الأسلوبيّ يُفيد تحوّل المعنى من الخبر إلى الإنشاء
ومِمّا يُحتمل ذلك أنّه ورد في الشعر مرفوعاً حيث جاز الرّفْع في المَكْرَر
والمعطوف، ومنه قول الشاعر:

إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَا
لَجْدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا
لَ أَخُو النَّجْدَةِ السَّلَاحُ^(١) هُ عُمَيْرٌ وَمِنْهُمْ السَّفَاحُ

إذ يقول ابن هشام: "ويُحتمل أن يكون مُبتدأ، وجاءت على لغة من يستعمل أخاباً بالألف
في كلّ حال، وتُسمّى لغة القصر، كقولهم: "مكرّة أخاك لا بطل"^(٢). وأمّا الصراع الذي
يُمثّله الإغراء فلعله ما يتنازع به بابان: باب المَحْمُول على المَفْعُول في اللفظ "الإغراء"
وباب الإسناد "الابتداء والخبر"^(٣).

ويرى عبد المتعال الصعيدي ضرورة أن توجه العناية في دراسة هذه الأساليب
إلى طرق الاستعمال، لا إلى تحليل الصيغ وفلسفة تخريجها^(٤).

وعليه تكون جملة الإغراء جملة أسلوبية تحمل معنى يحسن السكوت عليه لا
حاجة بنا إلى تقدير عامل محذوف لنسوّج الحركة الإغرائية "الفتحة" في آخر الاسم
المُغْرَى به، بل هي حركة اقتضاها تحوّل المتكلم في كلامه من الخبر إلى الإنشاء
للتعبير عن موقف انفعاليّ أحسّ به وفّت نطقه بالتركيب اللغويّ، وإدراج جملة الإغراء
ضمن الجمل غير الإسنادية يُكفينا مشقة البحث عن عامل محذوف نُقدِّره لنبرز الحركة
الإغرائية "الفتحة"، التي ليس لها أي أثر دلاليّ أو تحويليّ سوى الإشارة إلى هذا
التحوّل الذي طرأ على كلام المتكلم.

٣.٣ أسلوب التحذير:

التحذير مصدر حذر، أي خوف، إذ جاء في اللسان: "الحذر والحذر:
الخيفة،.... الحذر والحذر: التحرز"^(٥).

وعرّف النحاة التحذير بقولهم: "تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه"^(٦).
منه^(٧). وأفرد سيبويه له باباً نصّ فيه على إضمار الفعل المتروك
إظهاره، استغناءً، وجاء بأمثلة بيّن فيها مراد العرب من هذا الأسلوب، قائلاً: "هذا باب ما
جرى منه على الأمر والتحذير، وذلك قولك إذا كنت تحذر: إياك، كأنك قل إياك تنحّ،
وإياك باعد، وإياك اتق، وما أشبه ذلك، ومن ذلك أن تقول: نفسك يا فلان، أي: اتق
نفسك، إلا أن هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت، ولكن ذكرته لأمثل لك ما لا يظهر
إضماره"^(٨).

(١) البيتان: في ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٤٤، بلا نسبة. وانظر: السيوطي، همع

الهوامع، ج ٣، ص ٧.

(٢) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٤٥.

(٣) كناعنة، الصراع بين التراكيب اللغوية، ص ١٠٣.

(٤) الصعيدي، النحو الجديد، ص ٩٢.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، مادة "حذر".

(٦) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٣، ص ٢٨١.

(٧) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٧٣.

وذكر سيبويه أن العرب "حذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل، فكأنه قال: احذر الأسد^(١)".

وأشار المبرد إلى أن "إياك" اسم المكنى عنه في النصب؛ كما أن "أنت" اسمه في الرفع، وهما مُنْصِلَان^(٢)، وأضاف قائلاً: "فلما كانت 'إياك' لا تقع إلا اسماً لمنصوب، كانت بدلاً من الفعل، دالةً عليه، ولم تقع هذه الهيئة إلا في الأمر؛ لأن الأمر كله لا يكون إلا بفعل وذلك قولك: إياك والأسد يا فتى، وإنما التأويل: اتق نفسك والأسد^(٣)".

فالتحذير من المنصوب على المفعول به بإضمار فعل لا يظهر، وذلك لإلزام المخاطب الاحتراز من مكروهه بـ "إيا" أو ما جرى مجراه^(٤).

فدلالة التحذير تفهم من تعريف النحاة لأسلوب التحذير، إذ يقول ابن يعيش: "اعلم أن هذا الضرب مما ينتصب على إضمار الفعل المترك إظهاره، نحو قولك في التحذير: الأسد الأسد، الجدار الجدار، إذا كنت تحذره من الأسد أن يصادفه ومن الجدار المتداعي أن يقرب منه لئلا يقع عليه أو يناله....، وانتصاب هذه الأسماء بفعل مضمر تقديره اتق الأسد أن يصادفك، واتق الجدار أن ينالك، فحذفت هذه الأفعال لكثرتها في كلامهم، ولدلالة الحال وما جرى من الذكر عليها^(٥)".

والأصل في أسلوب التحذير أن يشتمل على ثلاثة أمور مجتمعة: أولها: "المحذر" وهو المتكلم الذي يوجه التنبيه لغيره.

ثانيها: "المحذر" وهو الذي يتجه إليه التنبيه.

ثالثها: المحذور أو المحذر منه، وهو: الأمر المكروه الذي يصدر بسببه التنبيه، وهذا الأصل قد ينم العدول عنه أحياناً، فيقتصر الأسلوب على بعض تلك الأمور الثلاثة^(٦).

ولا يقع الحذف في جملة التحذير عتياً، بل إنه يقع حذف الفعل للتنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأن الاشتغال بذكره يُفضي إلى تقويت المهم، إضافة إلى أنه ربما يحدث ظهوره في الجملة إرباكاً لها، وذلك لأنه لا حاجة بنا إلى ذكره، وهذا ما أشار إليه الرضي في شرحه على الكافية، عندما تحدث عن حذف العامل في الاسم المنصوب على التحذير قائلاً: "وحكمه اختصاص وجود الحذف بالمحذر منه المكرر ويكون تكريره دالاً على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت إلا عن ذكر المحذر منه على أبلغ ما يمكن وذلك بتكريره، ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر^(٧)".

فضيق الوقت عند النحاة هو الدافع لحذف الفعل من جملة التحذير، إذ إن المتكلم "المحذر" همه الوحيد أن يصل كلامه إلى المتلقي وهو المحذر بأسرع ما يمكن من

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٧٣.

(٢) المبرد، المقتضب، ج ٣، ص ٢١٢.

(٣) المرجع نفسه، ج ٣، ص ٢١٢.

(٤) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٢٤.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٢٩.

(٦) حسن، النحو الوافي، ج ٤، ص ١٢٦.

(٧) الرضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٤٨١.

الوقت، فلا يُطِيلُ في كلامه على أبلغ ما يُمكن لِتَنْبِيهِ المُحَذَّرِ عن خطر يُحْدِقُ به فيخَوْفه ويُبْعِده عن المُحَذَّرِ منه.

ويقول مهدي المخزومي مُبيناً دلالة أسلوب التحذير: "إذا ما رأيت إنساناً يسير في طريق، وهو غافل عن سيارة تُوشِكُ أن تصدمه، فقلت له: السيارة السيارة، انتبه وأفلت من خطر كان وشيكاً، وعُرف من سياق الخطاب ومن لحن القول أنك إنما تريد أن تُحذِّره من خطر السيارة، فينجو منها ولم تكن به حاجة إلى أن يسمع منك لفظ الفعل "احذر"، ولا حاجة بك إلى أن تُصرِّح بلفظه"^(١).

ويقدر النحاة فعلاً ناصباً للاسم المُحَذَّرِ منه، انطلاقاً من فكرة العامل، وأن كل منصوب لا بد له من ناصب أو جب النصب فيه، فالأسماء المنصوبة في جملة التحذير هي مفعولات لأفعال حذفت ثم قُدرت لتسويغ الحركة الإعرابية "الفتحة"، وبذلك تكون جملة التحذير جملة فعلية طلبية تقديرها "احذر" أو "نح"، أو "باعد"، وما أشبه ذلك من الأفعال المُقدَّرة.

ويقع التحذير في التركيب اللغوي العربي بأنماط لغوية مختلفة أوردتها النحاة في مؤلفاتهم النحوية، وهي على النحو الآتي:

النمط الأول: أن يستعمل التحذير بلفظ "إياك" أو أخواتها، نحو: إياكُمَا، إياكُنَّ، إياكُم، باستعمال ضمير المخاطب المنفصل، وفي هذا النمط وجب إضمار الناصب مع مرفوعه، سواء وجد عطف أم لا^(٢)، أو جاء مجروراً بالحرّف "من" نحو قولهم: "إياك الأسد، وإياي والشر" ^(٣)، كأنه قال: إياك فاتقن والأسد، وكأنه قال: إياي لاتقن والشر، وإياك متقن، والأسد والشر متقنان^(٤). وقولهم:

فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب^(٥)

ونحو قولهم: إياك من التواني، أو قولهم: إياك من مؤخاة الأحمق، فإنه يريد أن ينفك فيضرك^(٦)، وقولهم: "إياك وما يُعتذر منه" و"إياك واليغي، فإنه عطال النصر" و"إياك والسامة في طلب الأمور فتقفك الرجال خلف أعقابها"^(٧).

النمط الثاني: أن يأتي التحذير اسماً ظاهراً نائباً عن "إيا"، ويشتمل هذا النمط على اسم ظاهر مخنوم بكاف خطاب للمُحَذَّرِ، نحو قولهم: "حوزك فالأرسال جاءت تعترك"^(٨) "أي أحفظ حوزك فإن الإبل تزدحم على الماء، ويؤتى به من غير عطف نحو قولنا: نفسك، أو رأيك، أو عينك، وإظهار الفعل جائز، إلا أن ظهوره يخرج التركيب من باب التحذير، نحو قولنا: اتق رأسك، أو نح رأسك، أو جانب رأسك"^(٩)، أو يذكر الاسم الاسم الظاهر النائب عن "أيّا" مع العطف، نحو قولنا: "شأنك والحج" كأنه قال: عليك

(١) المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ١٢٦.

(٢) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٣، ص ٢٨١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٧٣.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٧٤.

(٥) البيت بلا نسبة في كتاب سيبويه، ج ١، ص ٢٧٩.

(٦) حسن، النحو الوافي، ج ٤، ص ١٣٠.

(٧) الميداني، مجمع الأمثال، ج ١، رقم الأمثال على التوالي ٣٧٠، ٢٧٩، ١٧٢.

(٨) الميداني، مجمع الأمثال، ١/رقم ١١١٦.

(٩) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٧٥. وعباس، النحو الوافي، ص ١٣٠.

سَأْتِكَ مَعَ الْحَجِّ، وَقَوْلُهُمْ كَذَلِكَ: "أَمْرًا وَنَفْسُهُ، كَأَنَّهُ قَالَ: دَعُ أَمْرًا مَعَ نَفْسِهِ^(١). وَقَوْلُهُمْ: "مَازِ رَأْسِكَ وَالسَّيْفَ، وَرَأْسِكَ وَالْحَائِطَ" وَهُوَ يُحَذِّرُهُ، وَكَأَنَّهُ يَقُولُ لَهُ: اتَّقِ رَأْسَكَ وَالْحَائِطَ^(٢) وَقَدْ يَأْتِي الْأَسْمُ الظَّاهِرُ النَّائِبُ عَنْ "إِيَّا" مَكْرَرًا، نَحْوُ قَوْلِنَا: نَفْسَكَ نَفْسَكَ، عَيْنَكَ عَيْنَكَ.

وَيَرَى السَّامِرَائِيُّ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لِلتَّعْبِيرِ الْوَاحِدِ تَقْدِيرَانِ مُخْتَلِفَانِ، إِذَا كَانَ يُقَالُ فِي أَكْثَرِ مَنْ مَوْطِنٍ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا مَعْنَى، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِمْ: رَأْسَكَ وَالْجِدَارَ، فَإِنَّ هَذَا يُمَكِّنُ أَنْ يُرَادَ بِهِ التَّحْذِيرُ، أَيْ: احْفَظْ رَأْسَكَ مِنَ الْجِدَارِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ بِهِ خَلِّ رَأْسَكَ وَالْجِدَارَ، أَيْ: اضْرِبْ رَأْسَكَ بِالْجِدَارِ إِنْ شِئْتَ، فَالْجِدَارُ مَفْعُولٌ مَعَهُ وَهُوَ لَيْسَ مِنْ بَابِ التَّحْذِيرِ^(٣).
النَّمَطُ الثَّالِثُ: أَنْ يُسْتَعْمَلَ الْمَحَذَّرُ مِنْهُ دُونَ عَطْفٍ أَوْ تَكَرُّرٍ، وَقِيلَ إِنَّهُ جَائِزُ الْحَذْفِ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَامِلِ وَمَرْفُوعِهِ، أَيْ يُقْتَصَرُ بِهِ عَلَى ذِكْرِ الْمَحَذَّرِ مِنْهُ وَهُوَ الْأَمْرُ الْمَكْرُوهُ، نَحْوُ قَوْلِنَا لِتَحْذِيرِ الطِّفْلِ مِنَ النَّارِ أَوْ السَّيَّارَةِ، قَائِلِينَ لَهُ: النَّارَ، أَوْ السَّيَّارَةَ، وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ: احْذَرِ النَّارَ، أَوْ احْذَرِ السَّيَّارَةَ، إِلَّا أَنَّ ظَهْرَ الْمَحْذُوفِ مَعَ مَرْفُوعِهِ قَدْ يُخْرِجُ التَّرْكِيبَ مِنْ بَابِ التَّحْذِيرِ^(٤).

أَمَّا النَّمَطُ الْأَخِيرُ فَهُوَ أَنْ يُسْتَعْمَلَ الْمَحَذَّرُ مِنْهُ مُكْرَرًا أَوْ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ مِثْلُهُ بِالْوَاوِ دُونَ غَيْرِهَا، نَحْوُ قَوْلِنَا: الْبَرْدَ الْبَرْدَ، أَوْ الْأَسَدَ الْأَسَدَ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ نَحْوُ قَوْلِنَا: الْبَرْدَ وَالْمَطَرَ، الْكَسَلَ وَالتَّوَانِي، وَالتَّقْدِيرُ: احْذَرِ الْبَرْدَ وَاحْذَرِ الْمَطَرَ، أَوْ تَجَنَّبْ أَوْ اتَّقِ، أَوْ شَبِّهْ ذَلِكَ مِمَّا يُفْهَمُ مِنَ السِّيَاقِ^(٥).

وَمِنْهُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى: "فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ

وَسُقْيَاهَا" ^(٦)، إِذْ ذَكَرَ النُّحَاةَ وَالْمُفَسِّرُونَ أَنَّ الْآيَةَ اشْتَمَلَتْ عَلَى أُسْلُوبِ التَّحْذِيرِ، لِتَحْذِيرِ قَوْمٍ صَالِحٍ مِنَ الْإِعْتِدَاءِ عَلَى النَّاقَةِ وَشُرْبِهَا، إِذْ يَقُولُ الْفَرَّاءُ: نُصِبَتْ كَلِمَةُ (نَاقَةَ اللَّهِ) عَلَى التَّحْذِيرِ، وَلَوْ رُفِعَتْ عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأٍ نَحْوُ: هَذِهِ، لَجَازَ وَكَانَ التَّقْدِيرُ "هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ"؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَرَفَّعَ بِمَا فِيهِ مَعْنَى التَّحْذِيرِ^(٧)، وَيُضَيِّفُ الْبَغْوِيُّ: "نَاقَةَ اللَّهِ" "أَيَّ احْذَرُوا عَقْرَ نَاقَةِ اللَّهِ، وَ"سُقْيَاهَا" شُرْبِهَا، أَيْ ذَرَوْا نَاقَةَ اللَّهِ وَذَرَوْا شُرْبَهَا مِنَ الْمَاءِ، فَلَا تَعَرَّضُوا لِلْمَاءِ يَوْمَ شُرْبِهَا"^(٨). وَمِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ قَوْلُهُمْ "أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ" أَيْ

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٧٥.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٧٥. وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٢٧.

(٣) وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٢٥. السامرائي، الجملة العربية، ص ٩٦.

(٤) عباس، النحو الوافي، ج ٤، ص ١٢٩ و ١٣١.

(٥) المرجع نفسه، ج ٤، ص ١٢٨.

(٦) سورة الشمس، الآية ١٣.

(٧) الفراء، معاني القرآن، ج ٣، ص ٢٦٩.

(٨) البغوي، أبو محمد الحسن بن مسعود، معالم التنزيل، حققه وشرح أحاديثه: محمد عبدالله النمر وآخرون، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط ٤، (د.ت)، ج ٨، ص ٤٤٠.

بَادِرُ أَهْلَكَ وَبَادِرِ اللَّيْلِ ، وَقَدَّرَهُ الْمِيدَانِيُّ بِقَوْلِهِ اذْكُرْ أَهْلَكَ وَبُعْدَهُمْ عَنْكَ وَاحْذَرِ اللَّيْلَ وَظَلْمَتَهُ^(١). ومنه قولهم "أَعورُ عَيْنِكَ وَالْحَجَرُ"^(٢).

وَيُمْكِنُنَا أَنْ نَدْرُسَ نَمَطاً وَاحِداً مِنْ أَنْمَاطِ جُمْلِ أُسْلُوبِ التَّحْذِيرِ وَفُقِ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ، الَّتِي قَوَّامُهَا فِكْرَةُ الْعَامِلِ وَنَظَرِيَّةُ الْإِسْنَادِ، الَّتِي سُلِّطَتْ عَلَى بَعْضِ التَّرَاكِيِبِ اللَّغَوِيَّةِ، الَّتِي جَاءَتْ فِيهَا أَسْمَاءُ مَنْصُوبَةٍ وَاخْتَلَفَ النَّحَاةُ فِي تَخْرِيجِهَا، وَإِخْضَاعِهَا لِلْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ الْمَعْيَارِيَّةِ، لِتَبْرِيرِ الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ وَهِيَ "الْفَتْحَةُ" الَّتِي بَرَزَتْ فِي آخِرِ الْأِسْمِ الْمَنْصُوبِ فِي جُمْلَةِ التَّحْذِيرِ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: الْأَسَدَ الْأَسَدَ، إِذْ قَدَّرَ النَّحَاةُ فِعْلاً مَحْذُوفاً، مَرْفُوعاً بِقَوْلِهِمْ: اِخْذَرِ الْأَسَدَ الْأَسَدَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ "الدَّمَ الدَّمَ وَالهَذْمَ الهَذْمَ"^(٣) أَيْ اِخْذَرِ سَفَكَ الدَّمِ وَاحْذَرِ الهَذْمَ، وَهُمْ بِذَلِكَ التَّقْدِيرِ جَعَلُوا عَنَاصِرَ الْجُمْلَةِ تَكْتِمِلُ، فَهِيَ جُمْلٌ إِسْنَادِيَّةٌ فِعْلِيَّةٌ مُكْتَمِلَةٌ الْعَنَاصِرِ الْإِسْنَادِيَّةِ مِنْ مُسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إِلَيْهِ، وَبِالتَّالِيِ تَبَرَّرَ الْحَرَكَةُ الْإِعْرَابِيَّةُ فِي آخِرِ الْأِسْمِ الْمَنْصُوبِ، إِذْ فِي نَظَرِ النَّحَاةِ أَنَّهُ لَا بُدَّ لِكُلِّ مَنْصُوبٍ مِنْ نَاصِبٍ أَوْجِبَ النَّصْبَ فِيهِ، وَيُمْكِنُ أَنْ نَتَمَثَّلَ عَنَاصِرَ جُمْلَةِ التَّحْذِيرِ وَفُقِ قَاعِدَةِ النَّحَاةِ الْقَائِمَةِ عَلَى نَظَرِيَّةِ الْعَامِلِ، عَلَى النَّحْوِ الْآتِيِ:

جُمْلَةُ تَوَلِيدِيَّةٍ " الْبِنْيَةِ الْعَمِيقَةِ " / اِخْذَرِ الْأَسَدَ الْأَسَدَ

جُمْلَةُ تَحْوِيلِيَّةٍ " الْبِنْيَةِ السُّطْحِيَّةِ " / ... الْأَسَدَ الْأَسَدَ
وَهُنَا يَظْهَرُ الْمُسْنَدُ وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ وَهُمَا الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ " اِخْذَرِ + الْفَاعِلُ الْمُسْتَتِرُ وَالْمَفْعُولُ بِهِ " الْأَسَدَ "، وَالتَّوَكُّيدُ " الْأَسَدَ "، وَهُمْ بِذَلِكَ قَدْ حَقَّقُوا بِهَذَا التَّقْدِيرِ عَنَاصِرَ الْجُمْلَةِ الْإِسْنَادِيَّةِ، وَسَوَّغُوا ظَهُورَ الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ فِي آخِرِ الْأِسْمِ الْمَنْصُوبِ " الْأَسَدَ " .
وَوَجَّهَ إِبْرَاهِيمُ مُصْطَفَى نَقْدًا لِلنَّحَاةِ الَّذِينَ لَجَّأُوا إِلَى التَّقْدِيرِ لِتَسْوِيعِ الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ " الْفَتْحَةَ " فِي آخِرِ الْأِسْمِ الْمَنْصُوبِ عَلَى التَّحْذِيرِ^(٤).

أَمَّا وَفُقِ التَّحْوِيلِ الْأُسْلُوبِيِّ " الْجُمْلُ غَيْرُ الْإِسْنَادِيَّةِ " فَيَرَى عَابَانَةُ فِي بَحْثِهِ الْمَوْسُومَ بِـ " أَثَرُ التَّحْوِيلَاتِ الْأُسْلُوبِيَّةِ الْإِعْرَابِيَّةِ فِي الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ " يُمْكِنُ لَنَا أَنْ نَحُلَّ الْكَثِيرَ مِنَ الْإِشْكَالَاتِ الْإِعْرَابِيَّةِ الَّتِي جَاءَتْ فِي بَعْضِ التَّرَاكِيِبِ اللَّغَوِيَّةِ، وَدَارَ حَوْلَهَا جَدَلٌ وَاسِعٌ بَيْنَ مُقَدِّرٍ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَغَيْرِ مُقَدِّرٍ لَهُ، مُعْتَمِداً عَلَى تَحْوِيلِ الْمُتَكَلِّمِ فِي كَلَامِهِ مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الْإِنْشَاءِ، وَهَذَا سَبَبٌ كَافٍ لِتَغْيِيرِ الْإِعْرَابِ وَالتَّرَكِيِبِ، مُنْتَقِداً عَابَانَةَ النَّحَاةِ الْقَدَامَى أَنَّهُمْ لَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَى أَصْلِ ظَاهِرَةِ التَّحْوِيلَاتِ الْأُسْلُوبِيَّةِ فِي الْإِعْرَابِ، مُعْزِياً ذَلِكَ إِلَى سَيِّطَرَةِ نَظَرِيَّةِ الْعَامِلِ عَلَى التَّفْكِيرِ النَّحْوِيِّ، وَيُضَيِّفُ قَائِلاً: " أَمَّا الْمُحَدِّثُونَ فَقَدْ تَحَدَّثُوا عَنْهُ (التَّحْوِيلُ) مِثْلَ: نَظَرِيَّةِ تَشْوِيسِ سَكِي وَأَوْهَمَانَ الَّذِي يَرَى أَنَّ كَثِيرًا مِنْ هَذِهِ التَّحْوِيلَاتِ ذَاتُ طَابَعٍ اخْتِيَارِيٍّ، أَيْ أَنَّ التَّرَكِيِبَ الْمُسْتَعْمَلَ يُمْكِنُ تَحْوِيلُهُ إِلَى عِدَّةِ تَرَاكِيِبٍ عَلَى الْمُسْتَوَى السُّطْحِيِّ، دُونَ أَنْ يَخْذُتْ تَغْيِيرٌ يُؤَثِّرُ تَأْثِيرًا كَبِيرًا فِي دِلَالَةِ هَذَا

(١) الميداني، مجمع الامثال، ج ١، رقم المثل ٢١٧.

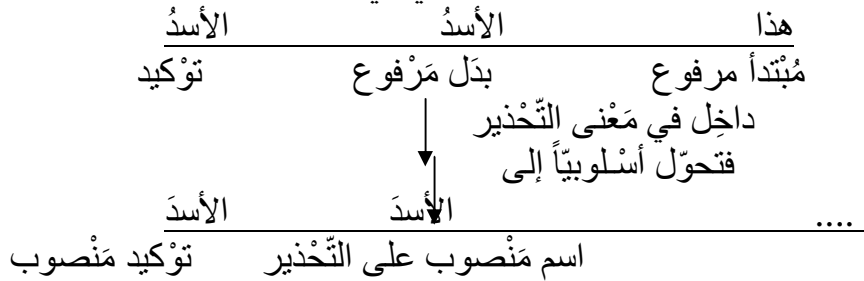
(٢) المرجع نفسه، ج ٢، رقم المثل ٢٣٩٢.

(٣) المرجع نفسه، ج ١، رقم المثل ١٣٩٧.

(٤) مصطفى، إحياء النحو، ص ٣٤.

التركيب، كما أوضح العلاقة بين البنية السطحية والعميقة فيما يتصل بالتركيب التي يُمكن استغلالها أسلوبياً^(١)."

ويمكن لنا أن نتمثل هذا التحول الأسلوبى في جملة التحذير على النحو الآتى:



فطراً تحوّل أسلوبى على التركيب اللغوى التحذيرى " هذا الأسد الأسد " فهي جملة خبرية حوّلت إلى جملة إنشائية فأصبحت على النحو الآتى: "الأسد الأسد "لهدف التحذير من أمر مكروه، فجاءت الحركة الإغرابية اقتضاءً لهذا التحول، إذ يقول عباس حسن: "يصح ضبط المحذّر منه ضبطاً آخر غير النصب، كالرفع، فيقال: النار على اعتبارها مثلاً مُبتدأ خبره محذوف"^(٢).

فالجمله: النار أو الأسد، جملة تحويلية لجملة توليدية هي: هذه النار، ثم جرى عليها تحويل بالحذف اعتماداً على الإشارة أو على السياق الذي تُقال فيه، فنُصبت كلمة "النار" في حالة الرفع لِتشير إلى الإخبار الذي لا يقصده المتكلم في مقام التحذير، ولما كان المتكلم يريد معنى غير الإخبار كان عليه أن يُغيّر في أحد أجزاء هذه الكلمة في الجملة، لتعبّر عن صورة ذهنية أخرى، فأجرى التغيير في فونيم الحركة، فاستبدلت الفتحة بالضمّة ليُعبر بها عن التحذير^(٣).

أما الجملة "الأسد الأسد" فقد دخلها عنصر تحويلي آخر بالإضافة إلى "الزيادة" إضافةً إلى ما طرأ على جملة "الأسد" من تحويل آخر مُتمثل بالحذف وتحوّل الحركة الإغرابية، وهو الزيادة والتكرار، والتكرار يُفيد التأكيد؛ لأن أي زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى^(٤).

وبفترض عبابنة أن تركيب جملة التحذير تركيب اختياريّ إذ يقول: "فالأصل في جملة التحذير أن تكون إخباراً، كقولنا: "النار النار، الأصل فيها: هذه النار على مجرد الخبر، هذا أمر نظريّ افتراضيّ، وعندما دخلها الانفعال النفسى تغير إعرابها من الرفع إلى النصب، هذا بالإضافة إلى ما دخلها من عنصر التنغيم، وهو تحويل أسلوبى بحد ذاته"^(٥).

ومهما يكن من أمر فإنّ تشبّث النحاة القدامى بفكرة العامل منعهم من دون شكّ من دراسة هذا التراكيب دراسةً وظيفيةً خاصةً تقوم على الاستعمال الواقعيّ للغة الذي

(١) انظر: عبابنة، أثر التحويلات الأسلوبية، مجلة أبحاث اليرموك، م ١١، ص ١٤-١٧.

(٢) حسن، النحو الوافي، ج ٤، ص ١٢٨.

(٣) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٦١.

(٤) انظر: مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية، ص ١٠٨.

(٥) عبابنة، أثر التحويلات الأسلوبية، مجلة أبحاث اليرموك، م ١١، ص ٢٩.

يَعُدُّ هذه التراكيب اللُّغويَّة من باب الأساليب الخاصَّة التي يلجأ إليها المُتكلِّم لِيُعَبِّرَ عن مَوْقفٍ لُغويٍّ مُعيَّن يطلُّبه السِّياقُ، فجملة التحذيرِ جُملةٌ إِفصاحيَّةٌ أنفعاليَّةٌ تأثِّريَّةٌ، تحمِلُ مَعْنى يحسُنُ السَّكوتُ عليه من دُونِ تَقديرٍ أو تَأويلٍ، انطِلاقاً من مَفهومِ الجُملةِ عند النِّحاة.

٣. ٤. سلوبُ الاشتغال:

جاء في لسان العرب: الشَّغْلُ والشُّغْلُ كُلُّهَا واحدٌ، والجمعُ أَشْغَالٌ وشُغُولٌ، ويُقالُ: اشْتَغَلَ به وشُغِلَ بِهِ، وأنا شاغِلٌ له، ولا يُقالُ أَشْغَلْتُهُ؛ لأنَّها لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ^(١).
وأورد سيبويه في كتابه أسلوب الاشتغال تحت مادة "المنصوب على إضمار فعلٍ يُفسرُه ما بعده، نحو: زيداً ضربته"^(٢)، أو ما أضمر عامله على شريطة التفسير^(٣).
وعرفه النحاة بقولهم: كُلُّ اسمٍ بعده فعلٌ أو شبهه مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بِضَمِّيرِهِ أو مُتَعَلِّقٌ لو سُلِّطَ عليه هو أو مُناسِبُهُ لنَصْبِهِ، نحو قولنا: "زيداً ضربته، أو الكتاب قرأته، وموتة أحببتُها"، ومُناسِبُهُ نحو قولنا: "زيداً مررتُ به، وزيداً ضربتُ غلامه، أو زيداً حبستُ عليه، بفعلٍ يُفسرُه ما بعده، يُقدَّرُ على التوالي: ضربت، قرأت، أحببت، وجاوزت، وأهنت ولاست^(٤).

ويقول المبرّد (٢٨٦هـ): "اعلم أنّ المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شغل الفعل عنه، انتصب بالفعل المضمر؛ لأنّ الذي بعده تفسيره^(٥)، نحو قولك: أزيّداً ضربته، وقوله تعالى: "فَقَالُوا أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ لَفِي زَايِلٍ ضَلَلِ

وَسَعْرٌ ۝ ۲۴ ۝

ويقول الزمخشري (٥٣٨ هـ): ومن المنصوب اللازم إضماره ما أضمر على شريطة التفسير، في قولك: زيداً ضربته، كأنك قل ضربتُ زيداً ضربته، إلا أنك لا تُبرزه استغناءً عنه بتفسيره، ومنه: زيداً مررتُ به، وعمراً لقيتُ أخاه، وبشراً ضربتُ غلامه، وقال سيوطي: " النصبُ عربيٌّ كثيرٌ والرفعُ أجودٌ ^(٧) ".

ويرى ابن هشام (٧٦١ هـ) أنَّ الأصل في ذلك الاسم المنصوب المُتَقَدِّمُ يجوز فيه وجهان أحدهما: راجح لسلامته من التقدير وهو الرفعُ بالابتداء، وما بعده في موضع

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة " شغل " .

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٨١.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٢٩. وانظر: الرضى، شرح الكافية، ج ١، ص ٤٢٤.

(٤) انظر: الرضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٤٢٤. والسيوطي، همع الهوامع، ج ٥، ص ١٤٩. وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٧٨، ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ١٥٨. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٤٠٤. والسيوطي جلال الدين، المطالع السعيدة في النحو والصرف والخط، تحقيق: نبه — ان ياسين حسن —، الجامعة المستنصرية، (د.ط)، ١٩٧٧م، ج ٢، ص ٢٠٢.

(٥) المبرّد، المُقْتَضِب، ج ٢، ص ٧٤.

(٦) سورة القمر، الآية ٢٤.

(٧) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص ٧٦.

رفع على الخبرية، وجُملة الكلام حينئذ اسمية، والثاني: أمرٌ مَرجوح لاختياجه إلى التقدير، وهو النصب، فإنه منصوب بفعلٍ موافق للفعل المذكور وجوباً، فما بعده لا محل له من الإعراب؛ لأنه مفسرٌ، وجُملة الكلام حينئذ فعلية^(١).

وجُملة الاشتغال تتركب من أركان ثلاثة:

أولها: مشغول وهو العامل نصباً أو رفعاً، ويشتترط فيه أن يصلح للعمل فيما قبله، فيشمل الفعل المتصرف واسمي الفاعل والمفعول.

وثانيها: مشغول عنه وهو الاسم السابق الذي شأنه أن يعمل فيه العامل أو مناسبه الرفع أو النصب لو سُلط عليه، ويشتترط فيه أن يكون مُتقدماً فليس من الاشتغال نحو: ضربته زيداً.

وثالثها: مشغول به ويشتترط أن يكون ضميراً مَعْمولاً للمشغول أو من تنمّة مَعْموله^(٢).

وناصبُ الاسم المُتقدّم هو الفعل المَحذوف الذي يُفسره الفعل الظاهر بعده، إذ يرى سيبويه أن ناصب هذا الاسم المنصوب لا يظهر للاستغناء بتفسيره، فـ"زيداً" في قولنا: زيداً ضربته، نصب بفعل مضمر، يُفسره الفعل الظاهر، أي: ضربتُ زيداً ضربته، وإذا قلنا: "زيداً لقيتُ أخاه"، فكأنك نصبتُ زيداً بقولك: لابستُ زيداً لقيتُ أخاه، ويضيف سيبويه هذا تمثيلٌ لا يتكلم به^(٣).

وحقيقة أسلوب الاشتغال وفق ما يراه اللغويون والنحويون، أنه تركيبٌ لغويٌ يُحذف منه الفعل بدلالة الاسم المنصوب المُتقدّم، والفعل المُتأخّر والمفسر لما حُذف من التركيب اللغوي، فالفعل المُتأخّر يُشكّل جُملة فعليةً تحتوي على مفعول ضمير، نحو قولنا: زيداً ضربته^(٤).

وذكر النحاة أنه يجب نصبُ الاسم السابق "المشغول عنه" في جُملة الاشتغال إذا تلا هذا الاسم ما يختصُ بالفعل، كأداة الشرط، والتخصيص ونحوهما، كقولنا: إن زيداً رأيتُه فاضربه أو أكرمه، وحيثما اللَّصَّ لقيته فأهّنه، وهلاً زيداً كلمته، أو جاء بعد أداة استفهام سوى الهمزة، نحو قولنا: هل مرّادك نلّته؟ ويختار النصب مع جواز الرفع بعد الاستفهام بالهمزة، نحو: أزيداً ضربته؟ أو أزيدُ ضربته^(٥)؟

اختلف النحاة في ناصب الاسم المشغول عنه، إذ ذهب جمهور النحاة إلى أن ناصبه فعلٌ مضمرٌ وجوباً^(٦)، وعلّلوا ذلك بأنه لا يجوز أن يُجمع بين المفسر "الفعل الظاهر" و"المفسر" الفعل المَحذوف، أو "المضمر"، وشرطهم في ذلك أن يكون الفعل المضمر موافقاً في معناه للفعل الظاهر، وهذا يشمل ما وافق لفظاً ومعنى بين المظهر والمضمر، نحو قولنا: زيداً أكرمته، فتقدّر فعلاً مضمرّاً: أكرمتُ زيداً أكرمته، أو ما وافق

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ١٦٠.

(٢) الصبان، حاشية الصبان، ج ٢، ص ٧١. وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢/١٥٨ الحاشية.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٨١ و ٨٣.

(٤) ابن هشام، شرح اللّحة البدرية في علم العربية، تحقيق وشرح وتعليق وتبويب: صلاح راوي، مطبعة حسان، ط ١٩٨٥، ج ٢، ص ٧.

(٥) انظر: المبرد، المقتضب، ج ٢، ص ٧٤. وابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ١٦١.

(٦) والسيوطي، المطالع السعيدة، ج ١، ص ٢٠٥.

(٧) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٨١. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٤٠٥.

مَعْنَاهُ مِنْ دُونِ لَفْظِهِ، نَحْوُ قَوْلِنَا: "زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ" فَتَقَدَّرَ فَعْلًا مُضْمَرًا يُوَافِقُ الْمُظْهَرَ
مَعْنَى، جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ^(١)، وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَصَرِيُّونَ، فَالْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ
الْمُتَقَدِّمُ عِنْدَهُمْ نَصِبَ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ أَيْ يُفَسِّرُهُ الْفَعْلُ الظَّاهِرُ^(٢).

أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيَرَوْنَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفَعْلِ الظَّاهِرِ الْمُشْتَغِلِ بِالْهَاءِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْهَاءَ
هِيَ ضَمِيرُ الْإِسْمِ الْمُتَقَدِّمِ، فَأَثَرُ الْفَعْلِ امْتَدَّ إِلَى الضَّمِيرِ وَالْإِسْمِ الْمُتَقَدِّمِ مَعًا، فَأَوْقَعَ فِيهِمَا
النَّصِبَ مَعًا، فَهُمَا مَعْمُولَانِ لِعَامِلٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الْفَعْلُ^(٣).

وَانْقَسَمَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى فَرِيقَيْنِ فِي مَسْأَلَةِ نَاصِبِ الْإِسْمِ الْمَشْغُولِ عَنْهُ، إِذْ يَرَى
الْكِسَائِيُّ أَنَّ النَاصِبَ بِالظَّاهِرِ، أَيْ الْفَعْلِ الْمُؤَخَّرِ عَلَى كَوْنِهِ مُلْغَى غَيْرَ عَامِلٍ فِي
الضَّمِيرِ، وَرَدَّ عَلَيْهِ بِأَنَّ الضَّمِيرَ قَدْ لَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفَعْلُ إِلَّا بِحَرْفٍ جَرٍّ، فَكَيْفَ يُلْغَى؟
وَيَنْصِبُ الْإِسْمَ الظَّاهِرَ^(٤). وَرَأَى الْفَرَّاءُ أَنَّ الْفَعْلَ عَامِلًا فِيهِمَا، أَيْ فِي الْإِسْمِ وَالضَّمِيرِ
مَعًا، وَرَدَّ عَلَيْهِ بَلْزُومُ تَعَدِّي الْفَعْلِ الْمُتَعَدِّي، إِلَى وَاحِدٍ، إِلَى اثْنَيْنِ، وَالْمُتَعَدِّي إِلَى اثْنَيْنِ إِلَى
ثَلَاثَةٍ، وَهُوَ خَرَمٌ لِلْقَوَاعِدِ^(٥).

وَرَدَّ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ (٥٧٧ هـ) مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ حِينَ جَعَلُوا نَاصِبَ الْإِسْمِ الْمَشْغُولِ
عَنْهُ هُوَ الْفَعْلُ الْوَاقِعُ عَلَى الْهَاءِ، وَقَرَّبُوا هَذَا الْأَمْرَ بِالتَّمَثِيلِ لَهُ، قَائِلًا: كَمَا قَالُوا "أَكْرَمْتَ
إِيَّاكَ زَيْدًا"؛ لِأَنَّ زَيْدًا هُوَ بَدَلٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَأَخَّرَ عَنِ الْمَبْدَلِ مِنْهُ، وَأَمَّا (زَيْدًا ضَرْبَتَهُ) فَزَيْدٌ
تَقْدِمُ عَلَى الْهَاءِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْهُ^(٦).

وَرَدَّ أَبُو يَعِيشٍ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ فِي نَاصِبِ الْإِسْمِ الْمَنْصُوبِ الْمَشْغُولِ عَنْهُ
وَهُوَ الْفَعْلُ الظَّاهِرُ فِي رَأْيِهِمْ، قَائِلًا: هُوَ قَوْلٌ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرُوهُ إِنْ كَانَ مِنْ جِهَةِ
الْمَعْنَى صَحِيحًا، فَإِنَّهُ فَاسِدٌ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، وَكَمَا تَجِبُ مُرَاعَاةُ الْمَعْنَى، كَذَلِكَ تَلْزِمُ مُرَاعَاةُ
الْلَفْظِ، وَذَلِكَ أَنَّ الظَّاهِرَ وَالْمُضْمَرَ هَهُنَا غَيْرَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، وَهَذِهِ صِنَاعَةُ لَفْظِيَّةٌ، وَالْلَفْظُ
قَدْ اسْتَوْفَى مَفْعُولُهُ بِتَعَدِّيهِ إِلَى ضَمِيرِهِ، وَاسْتِغْلَالِهِ بِهِ، فَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى آخَرٍ^(٧).

وَأَبْنُ يَعِيشٍ فِي رَأْيِهِ هَذَا يُوَافِقُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَصَرِيُّونَ فِي نَاصِبِ الْإِسْمِ
الْمَشْغُولِ عَنْهُ وَالنَّصِبِ بِإِضْمَارِ فَعْلٍ يُفَسِّرُهُ هَذَا الظَّاهِرُ، وَتَقْدِيرُهُ "ضَرْبْتُ زَيْدًا
ضَرْبَتُهُ"، وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْإِسْمَ وَإِنْ كَانَ الْفَعْلُ بَعْدَهُ وَإِقَاعًا عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، فَإِنَّهُ لَا
يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قَدْ اسْتِغْلَلَ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ، فَاسْتَوْفَى مَا
يُقْتَضِيهِ مِنَ التَّعَدِّي، فَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى زَيْدٍ؛ لِأَنَّ هَذَا الْفَعْلَ إِنَّمَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ
وَاحِدٍ لَا إِلَى مَفْعُولَيْنِ^(٨).

وَيُبْنَى عَلَى قَوْلِ ابْنِ يَعِيشٍ أَنَّ الْقَوْلَ بِالْحَذْفِ جَاءَ لِمُرَاعَاةِ الصَّنَاعَةِ النَحْوِيَّةِ
وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى لَا يَطْلُبُهُ، وَلِهَذَا جَاءَتْ اجْتِهَادَاتُهُ فِي تَقْنِيدِ مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ مُقَيَّدَةً

(١) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٤٠٥.

(٢) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٤٠٥.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٣٠ و ٣١.

(٤) السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ١٥٨.

(٥) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ١٥٨. وابن هشام، شرح اللّمة البدرية، ج ٢، ص ٨.

(٦) ابن الأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ١٣.

(٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٣٠ و ٣١.

(٨) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٣١.

بالقواعد المعيارية التي تسعى إلى طرد التراكيب النحوية على وتيرة واحدة بقطع النظر عن المعنى المتحصل تبعاً لذلك.

يتضح لنا مما ذكر سابقاً أن أسلوب الاشتغال قد أخضعه النحاة إلى نظرية العامل وذلك لغايات تفسير الحركة الإعرابية "الفتحة" إذ إن قانون الإسناد عند النحاة يقوم على فكرة أن كل مفعول لا بُدَّ له من عامل، والمنصوب لا بُدَّ له من ناصب أو جَب النَّصَب فيه، ولو تحرَّر النحاة من هذه النظرية النحوية وقيلوا الاسم المنصوب على الاشتغال في جملة: "زيداً أكرمته" على أنه مفعول به تبعاً لما يقتضيه المعنى، وليس لهم أن يخترعوا باباً جديداً^(١).

ولما كانت فكرة نصب الاسم المشغول في أسلوب الاشتغال قائمة على فكرة العامل في أذهان النحاة، فقد هاجمها بعض النحاة، إذ رأوا فيها شيئاً مشتهراً في وجه أبواب النحو، فهذا ابن مضاء القرطبي، يهاجمها، ويدعو إلى إلغائها، إذ يقول في ذلك: "وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن "ضربت" من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعدى إلى الضمير، ولا بُدَّ لزيد من ناصب، إن لم يكن ظاهراً فمقدراً، ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع قاعدة "كل منصوب لا بُدَّ له من ناصب"^(٢). ناصب"^(٣).

وسار على نهج ابن مضاء في مهاجمة فكرة العامل عدد من النحويين المحدثين، منهم إبراهيم مصطفى، إذ يقول: "هو باب دقيق عويص، وعَرَّ النحاة فيه البحث، وأكثرُوا الخلاف فيه، فنقول: زيداً لقيت، أو زيداً لقيته، وهذا التركيب الأخير وحده موضع الاشتغال، ولأجله خُلِقَ الباب"^(٤). ويضيف قائلاً: "إنك إذا أردت بالاسم المتقدم على الفعل في مثل: زيداً رأيته، أن يكون متحدثاً عنه مستنداً إليه فليس إلا الرفع، والاسم في موضعه من الكلام، وإذا أردت أن هذا الاسم إنما سيق تنمَّة للحديث وبياناً له، لا تتحدث عنه، فالحكم بالنصب، تقول: زيداً لقيته"^(٥).

ويقول عبد المتعال الصعيدي في مسألة فكرة العامل، مُنتقداً النحاة القدامى في تقديراتهم للأفعال المخدوفة، لتصحيح الإعراب وتعليه: "لقد اضطروا في سبيل تسوية مذهبهم إلى التقدير، كما في باب الاشتغال ونحوه، مما يختلف التقدير فيه لتصحيح الإعراب، ولتكميل نظرية العامل"^(٦)، ويضيف قائلاً: "وليس كل تقدير يُعاب؛ لأن من المُقدَّر في الكلام ما يكون قد فهم منه ودلَّ عليه سياقه، فيكون المخدوف جزءاً من المعنى، كأنما نُطِقَ به، وليس منه هذا التقدير الصناعي الذي يُراد منه تسوية صناعة الإعراب"^(٧).

فالنحاة في نظر عبد المتعال الصعيدي سلطوا فكرة العامل على الكلام، فأضاعوا العناية بمعانيه في أوضاعه المختلفة، عندما التزم هؤلاء النحاة بأصول

(١) انظر: المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٩٣.

(٢) القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر، القاهرة، مصر، (د.ط)، ١٩٤٧، ص ٩٩.

(٣) مصطفى، إحياء النحو، ص ١٥٢.

(٤) المرجع نفسه، ص ١٥٣.

(٥) الصعيدي، النحو الجديد، ص ١٩.

(٦) الصعيدي، النحو الجديد، ص ١٩.

فلسفتهم النحوية القائمة على فكرة العامل، فالصعدي يرى أن التقدير في مثل قولنا: "زيداً رأيته" ليس لتكملة نظرية العامل، وإنما هو في أكثرها لتحصل المعنى^(١). ومن الناحية المحدثين الذين عالجوا أسلوب الاشتغال معالجة دلالية تركيبيّة، أحمد مختار البزرة، حيث عدّ أسلوب الاشتغال من وسائل التوكيد اللغوي، قائلاً: "إذا نصبت هذا الاسم، فقلّ الهلال رأيته، فقد أخبرت أنك خصصت الهلال بالرؤية على وجه من وجوه التأكيد، فأنت تؤكد رؤيتك له دون استعمال ألفاظ التوكيد وأدواته، وإن رفعت ذلك الاسم فقلّ الهلال رأيته، لم يعد قولك أن أخبرت برؤيتك الهلال إخباراً عارياً من التوكيد"^(٢).

ويضيف البزرة قائلاً " فنحن في باب الاشتغال ننظر إلى الاسم المنصوب مرتين بقصد الاهتمام به وتقوية ذكره، وتثبيته في النفس، ولا شك أن ذكر الشيء مرتين أثبت له في النفس من أن يذكر مرة واحدة"^(٣).

وهذا شوقي ضيف يطالب بالغاء باب الاشتغال من كتب النحو قائلاً: "حري أن يلغى الباب من كتب النحو وأن تُعرف أمثلة النصب في باب الحذف المقترح لبيان أن الفعل قد يُحذف إذا دلّ عليه دليل"^(٤).

وعدّ خليل عمارة أسلوب الاشتغال من باب التوكيد، وأن جملة الأسلوبية هي جملة تحويلية ذات عنصريّ توكيد، هما: الترتيب والزيادة، ويُعدّ الاسم المشغول عنه مفعولاً حقيقياً قدّم للتوكيد والضمير مؤكداً له^(٥).

ويضيف عمارة قائلاً: "فالتقديم والتأخير عند علمائنا من السلف الصالح يكون لأمر يتعلق بالنية الداخلية المرتبطة بالمعنى في ذهن المتكلم"^(٦). ويقول عمارة أيضاً: "ونحن نرى أن المتكلم إنما أراد توكيد جزء من المعنى ممثلاً بجزء من الجملة وليس بالجملة كلها، بالمفعول به فقدّمه"^(٧).

فالاسم المنصوب المتقدم والمشغول عنه في أسلوب الاشتغال قدّم لغرض التوكيد، وبيان الأهمية وتثبيته في ذهن المتلقي، وعليه تكون كلمة الطالب في جملة "الطالب أكرمه" مفعولاً به مقدّم لغرض التوكيد، وأكرمت فعلاً ماضياً والهاء ضميراً متصلاً ذكر توكيداً لغرض من تقديم المفعول به وهو توكيد اللفظ^(٨).

ويشيع في القرآن الكريم مواضع كثيرة جداً جاء فيها الاسم المتقدم منصوباً على

الاشتغال، ومنه قوله تعالى وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴿٦٨﴾^(٩)

(١) انظر: المرجع نفسه، ص ٦٣ و ٦٤.

(٢) البزرة، أحمد مختار، أساليب التوكيد من خلال القرآن، مؤسسة علوم القرآن، دمشق،

سوريل، وبيروت، لبنان، ط ١، (د.ت)، ص ١٢.

(٣) انظر: المرجع نفسه، ص ١٢ و ١٣.

(٤) ضيف، شوقي، تيسير النحو، دار المعارف، القاهرة، مصر، (د.ط)، ١٩٨٦م، ص ١١٧.

(٥) عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٥٦.

(٦) المرجع نفسه، ص ٨٩.

(٧) المرجع نفسه، ص ١٩٥.

(٨) انظر: عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٩٦.

(٩) سورة يس، الآية ٣٩.

ولا بُدَّ في "قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ" من تَقْدِيرٍ مُضَافٍ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِتَقْدِيرِ نَفْسِ الْقَمَرِ، مَنَازِلَ، وَالْمَعْنَى قَدَرْنَا مَسِيرَهُ مَنَازِلَ وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ مَنَزَلًا يَنْزِلُ الْقَمَرُ كُلَّ لَيْلَةٍ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهَا، لَا يَتَخَطَّاهُ وَلَا يَتَقَاصِرُ عَنْهُ عَلَى تَقْدِيرٍ مُسْتَوٍ لَا يَتَفَاوَتُ^(١).

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: "وَاللَّا نَعْلَمَ خَلَقَهَا" , نَصَبَ الْأَنْعَامَ بِخَلْقِهَا لَمَّا كَانَتْ

فِي الْأَنْعَامِ وَآوُ، كَذَلِكَ كُلُّ فِعْلٍ عَادَ عَلَى اسْمٍ يَذْكُرُهُ قَبْلَ الْاسْمِ وَآوُ أَوْ فَاءٌ أَوْ كَلَامٌ يُحْتَمَلُ نَقْلُهُ الْفِعْلَ إِلَى ذَلِكَ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ الْاسْمِ فِيهِ، فِيهِ وَجْهَانِ: الرِّفْعُ وَالنَّصَبُ، أَمَّا النَّصَبُ فَكَأَنَّ تَجْعَلَ الْوَائِ ظَرْفًا لِلْفِعْلِ، وَالرِّفْعُ أَنَّ تَجْعَلَ الْوَائِ ظَرْفًا لِلْاسْمِ الَّذِي هِيَ مَعَهُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَبْعَهُ فِي عُنُقِهِ .

وقوله تعالى: "وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا" , والوجه في كلام العرب رَفْعُ "كُلِّ" فِي هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ كَانَ فِي آخِرِهِ رَاجِعٌ مِنَ الذَّكْرِ أَوْ لَمْ يَكُنْ؛ لِأَنَّهُ فِي مَذْهَبِ مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا قَدْ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ^(٢). وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: "وَالْبَدَنَ

جَعَلْنَاهَا لَكُم رُكُومًا" , قَرَأَ نَافِعٌ وَالسَّبْعَةَ "وَالْبَدَنَ" مَنْصُوبٌ عَلَى الْاِسْتِغَالِ، أَيْ وَجَعَلْنَا

الْبَدَنَ، وَقُرِئَ: "وَالْبَدَنَ" عَلَى الْاِبْتِدَاءِ^(٣)، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّهُ مِنْ نَاحِيَةِ تَرْكِيبِيَّةٍ يُمَكِّنُ لَنَا أَنْ نَقْرَأَ كَلِمَةَ "الْبَدَنَ" رَفْعًا وَنَصَبًا بِدَلِيلِ الْقِرَاءَةِ بِهَا مِنْ قَبْلِ الْقُرَاءَةِ، فَقِرَاءَةُ الرِّفْعِ وَجَّهَتْ عَلَى الْاِبْتِدَاءِ، وَقِرَاءَةُ النَّصَبِ وَجَّهَتْ عَلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ يَفْسِّرُهُ الْفِعْلُ الظَّاهِرُ، فَهُوَ مِنْ جِهَةِ التَّفْسِيرِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الضَّمَّةَ دَلِيلٌ عَلَى الْإِسْنَادِ الَّذِي هُوَ الْمُبْتَدَأُ (الرِّفْعُ) أَمَّا النَّصَبُ، فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى عِلْمِ الْمَفْعُولِيَّةِ وَفَقْ رَأْيِ النُّحَاةِ الْقَدَامَى.

وَقَدَّمَ فَاضِلُّ السَّامِرَائِيُّ تَفْسِيرًا مُنَاسِبًا لِقِرَاءَةِ النَّصَبِ، مُنْكَرًا حَمَلَ النَّصَبِ عَلَى الْاِسْتِغَالِ، وَهُوَ رَأْيٌ أَقْرَبُ إِلَى رُوحِ اللُّغَةِ، إِذْ يَقُولُ: "لَيْسَ ثَمَّةُ اِسْتِغَالٌ وَلَا مَشْغُولٌ عَنْهُ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْلُوبٌ خَاصٌّ يُؤَدِّي غَرَضًا مُعَيَّنًا، وَيُمْكِنُ أَنْ يُعْرَبَ الْاِسْمُ الْمُتَقَدِّمُ

(١) الزمخشري، الكشاف، ج ٣، ص ٢٨٦. وانظر: الاندلسي، البحر المحيط، ج ٧، ص ٣٣٦. والحبلي، الدر المصون، ج ٩، ص ٢٧٠. والنحاس، أبو جعفر أحمد، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غزي، عالم الكتب، مكتبة النهضة، ط ٣، ١٩٨٨، ج ٣، ص ٣٩٤.

(٢) سورة النحل، الآية ٥.

(٣) سورة الإسراء، الآية ١٣.

(٤) سورة النبأ، الآية ٢٩.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٩٥.

(٦) سورة الحج، آية ٣٦، وانظر: سورة الحجر، آية ٢٧، سورة آل عمران، آية ١٩٢، و ١٩٥، وسورة يوسف، آية ٦.

(٧) الاندلسي، البحر المحيط، ج ٧، ص ٥٠٩.

91

داخل في معنى التأكيد والأهمية

تحول أسلوبياً إلى

ضربته

زيداً

جُملة فعلية تامة الإسناد " مُنفصلة عما قبلها "

اسم منصوب

أسلوبياً على الانفعال

" الأهمية والتأكيد "

وما ينطبق على التركيب اللغوي " زيداً ضربته " من تحول أسلوبياً يُمكن لنا أن نُجرّيه على التركيبين الآخرين من تراكيب أسلوب الاشتغال وهما: " زيداً مررتُ به " و " زيداً ضربتُ غلامه ".

ويُشير عبد المتعال الصعيدي إلى أنّ النحاة يتكفّفون في تقدير العامل في حالة النصب قبل الاسم المنصوب تكلفاً، ولا سيّما في المثالين الثاني والثالث وهما: " زيداً أكرمتُ أخاه " و " زيداً مررتُ به "، فيقدّرون: عظمتُ زيداً أكرمتُ أخاه، وجاوزتُ أو لا بستُ زيداً مررتُ به، وذلك لأنّ العامل المقدّر فيهما غير العامل المذكور، والمقدّر في الثالث مُتعدّد، والمذكور لازم فكيف مع هذا يُفسّر أحدهما الآخر^(١).

ويُضيف الصعيدي: والحقيقة أنّ المعنى واحد في باب الاشتغال عند رفع الاسم قبل العامل أو نصبه، ولهذا جاز التقديران فيه على السواء، إذا لم يكن هناك ما يُوجب أحدهما أو يبرّجه، ولا شك أنّ المتكلّم عند الرّفع يقدّر الحكم على الاسم السابق بالجملة بعده، فذلك يكون قصده عند النصب، ويكون الاسم المنصوب مُبتدأً محكوماً عليه كما يكون مُبتدأً محكوماً عليه عند الرّفع^(٢). ويقترح الصعيدي إلحاق باب الاشتغال بباب الابتداء، كقول المُبتدأ يقع اسماً منصوباً بعد إنّ وأخواتها^(٣).

ومهما يكن من أمر فإنّ تشبُّث النحاة بفكرة العامل جعلهم يُقدّرون فعلاً محدّوفاً " لفظاً أو معنئاً " لتحقيق عناصر الجملة الإسنادية في جملة الاشتغال، لتسوية الحركة الإعرابية " الفتحة " في آخر الاسم المنصوب المُتقدّم، إلّا أنّ المُحدثين لم يرقّهم هذا التخرّيج للاسم المنصوب المُتقدّم، فعَدّوا تراكيب الاشتغال من باب الجمل غير الإسنادية، التي لا تحتاج إلى تكامل عناصر الإسناد لتحقيق المعنى، وهو رأي جيّد ينطلق من مفهوم الجملة عند النحاة القدامى الذين يرون أنّ الجملة هي الحد الأدنى من الكلمات تحمّل معنى يحسن السكوت عليه، وجملة الاشتغال تحمّل معنى يحسن السكوت عليه من دون تقدير فعل، قد يجعل ظهوره الجملة ركنية بعيدة عن المعنى المُراد الذي يهدف إليه المتكلّم، من لفظ الاسم المشغول عنه، وهو التأكيد وإبراز الأهمية وجلب انتباه المتكلّم إلى هذا الاسم، وبالتالي فإنّ الفتحة ليست بعلم للمفعولية ولا أثراً لعامل، بل هي حركة اقتضاها تحول المتكلّم في كلامه من الرّفع إلى النصب، لغرض بلاغيّ قصده، فهي دليل على هذا التحول الحاصل في التركيب اللغوي المنطوق.

(١) الصعيدي، النحو الجديد، ص ١٩٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٩٢..

(٣) المرجع نفسه، ج ١٩٢.

٣. ٥ أسلوب التعجب:

جاء في لسان العرب: العَجَب والعَجَب يُجمع على أعْجَاب، وقد عَجِب منه، يَعْجَب عَجَبًا، وتَعَجَّب واستَعْجَبوا الاستعْجَاب شِدَّةُ التَّعَجُّب، وقال الزجاج أصلُ العَجَب في اللُّغَةِ: أنَّ الإنسان إذا رأى ما ينكره ويَقِلُّ مثله، قال: قد عَجِبْتُ من كذا، وقيل العَجَب: النَّظَرُ إلى شيءٍ غير مألوفٍ ولا مُعتادٍ^(١).

وعرّف النحاة التَّعَجُّب بقولهم: "هو أنفعال النفس عما خفي سببه"^(٢)، وقال آخرون: إنه استعْظَامُ زِيَادَةِ في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها المُتَعَجِّبُ منه عن نظائره أو قلَّ نظيره ولا بُدَّ أن يُجهل سببُ المُتَعَجِّبِ منه، فالذي عُرِف سببه لا يمكن أن تتعجب منه^(٣)، وقيل: إذا عُرِف السببُ بطل العجب.

فالتَّعَجُّبُ مَعْنَى أنفعاليٍّ يحصل عند المُتَعَجِّب عند رؤيته أو مُشاهدته ما يُجهل سببه، ويُقِلُّ أو يندُر وجود مثله، الأمر الذي يثير الدهشة والحيرة^(٤)، فإذا ما رأيتُ أمرًا غريبًا نادرًا حدوثه كان هذا الأمرُ باعثًا للدهشة وأنفعال النفس به، واستعظامها إيَّاه، لخفاء سرِّه عليها، وعدم وجود نظير له، أو قلَّه نظائره^(٥).

للتَّعَجُّب أساليب كثيرة حصرها التَّحْوِيلُ في نوعين: أحدهما: العبارات الدالة بحسب اللغة على إنشاء التعجب، وهي صيغُ سُمِعْتُ عن العرب سماعًا، والضابط فيها أنها تتضمن معنى التعجب، وهذا النوع مُطلق لا تحديد له ولا ضابط، وإنما يُنزل لمقدِّره المتكلم، ومنزله البلاغية ويفهم بالقرينة السياقية التي تُقال فيها هذه العبارات، ولم يُبَوَّب لها في كتب النحو؛ لأنها لم تدلَّ على التعجب بالوضع بل بالقرينة^(٦).

ومن أمثلة التَّعَجُّب السماعي قوله تعالى: "كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا

فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ تُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ" ، وقوله

"(٨)، ومن أقوال العرب قولهم: لله درّه فارساً! لله  الْحَاقَّةُ مَا  الْحَاقَّةُ تَعَالَى:"

أنت! حسبك بزيِّد رجلاً! يا لك من لئيل! وكالليلة قمرًا! ويا للماء! ويا للدواهي! ^(١).

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة "عجب".

(٢) الجرجاني، علي بن محمد الشريف، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، (د.ط)، ١٩٦٩م، ص ٦٥.

(٣) انظر: ابن عصفور، علي بن محمد، المقرب، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٨، ص ١٠٨.

(٤) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧، ص ١٤٢. والأشْمُونِي، شرح الأشْمُونِي، ج ٢، ص ٢٦٢. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج ٢، ص ٨٦.

(٥) انظر: حسن، النحو الوافي، ج ٣، ص ٣٣٩.

(٦) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٣، ص ٢٥٠. وانظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج ٢، ص ٨٦. وحسن، النحو الوافي، ج ٣، ص ٣٤٥.

(٧) سورة البقرة، الآية ٢٨.

(٨) سورة الحاقة، الآية ٢١.

وهي عباراتٌ تعجبيةٌ سُمِعَت عن العربِ يُعتمدُ فيها على نعمةِ صوتِ المتكلمِ ونبرته، وما يُحدثه من تحوُّلٍ في كلامه من الخبر إلى الإنشاء للتعبير عن موقفٍ أنفعاليٍّ أحسَّ به وقت نُطقه لهذه التراكيب، إذ يرى عبدُ القادرِ مَرعِيٌّ أنَّ أصلها التَّوليديُّ للإخبار، فهي في الأصلِ جُمْلٌ خبريَّةٌ، ولكنَّ هذه الجُمْلَ استعملها بعضُ أبناءِ اللُّغة للتعبير عن مشاعرِ الإعجابِ والدهشةِ والاستغرابِ في مواقفٍ أنفعاليَّةٍ مُعيَّنة، ولمَّا تَكَرَّرَ استعمالُها في مثَلِ هذه المواقِفِ أخذتْ دلالةٌ أنفعاليَّةٌ فأصبحت من التراكيبِ المَسكُوكَةِ التي تجري مجرى الأمثال^(١).

فالنَّحاةُ القدَّامى والنَّحويُّون التَّحوليُّون يرون أنَّ جُمْلَةَ "سُبْحَانَ اللَّهِ" هي جُمْلَةٌ تحويليَّةٌ، أصلها التَّوليديُّ: أَسْبَحْ سُبْحَانَ اللَّهِ، فهمُ يُقدِّرون فعلاً مَحذُوفاً مع فاعله، أي أنَّ هذه الكلمة "سُبْحَانَ" تُنصبُ بإضمارِ الفعلِ المَثْرُوكِ إظهاره^(٢)، ثُمَّ حَوَّلَت هذه الجُمْلَةُ الفعليَّةُ بالحدفِ والنعمةِ الصاعدة للإفصاح عن مشاعرِ الإعجابِ والدهشةِ والاستغرابِ فأصبحت الجُمْلَةُ تحويليَّةٌ إفصاحيَّةٌ للتَّعجُّبِ^(٣):

جُمْلَةُ التَّحْوِيلِيَّةُ: أَسْبَحْ	سُبْحَانَ	اللَّهُ
جُمْلَةُ فَعْلِيَّةٌ	مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَنصُوبٌ مُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ	
.....	سُبْحَانَ	اللَّهُ
	مَصْدَرٌ نَائِبٌ عَنْ	مُضَافٌ إِلَيْهِ
	فَعْلِهِ مَعَ الْقِيَمَةِ الصَّاعِدَةِ	
	دَلٌّ عَلَى مَعْنَى التَّعَجُّبِ	

ورُبَّمَا حَدَثَ فِيهَا تَحَوُّلٌ أَسْلُوبِيٌّ مِنْ خِلَالِ تَحَوُّلِ الْمُتَكَلِّمِ فِي كَلَامِهِ مِنَ الْإِخْبَارِ إِلَى الْإِنشَاءِ، وَبِالتَّالِي أَدَّى هَذَا التَّحَوُّلُ إِلَى تَغْيِيرِ الْإِعْرَابِ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ تَبَعاً لِتَحَوُّلِ السِّيَاقِ وَعَلَى النَّحْوِ الْآتِي: الْأَصْلُ

سُبْحَانَ	اللَّهُ
خَبَرٌ مَرْفُوعٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ	مُضَافٌ إِلَيْهِ
تَقْدِيرُهُ قَوْلِي أَوْ تَسْبِيحِي	

↓ داخل في معنى التَّعَجُّبِ

↓ تحوُّل التركيبِ أَسْلُوبِيّاً إِلَى

سُبْحَانَ	اللَّهُ
اسْمٌ مَنصُوبٌ أَسْلُوبِيّاً	مُضَافٌ إِلَيْهِ
لِغَرَضِ التَّعَجُّبِ	

(١) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٥٣. وانظر: الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ج ٢، ص ٨٦.

(٢) انظر: مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية، ص ٨٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٢٢.

(٤) انظر: مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية، ص ٨٨.

أما التعجب القياسي فله صيغتان، هما: "ما أفعله" و "أفعل به"^(١)، وقد تعددت آراء النحاة في هاتين الصيغتين على الرغم من اتحاد معنييهما وهو التعجب، ودب خلاف بين النحاة حول "ما" في "أفعل" هل هو فعل أم اسم؟ وهل "أفعل" فعل أمر على الحقيقة أم فعل ماضٍ؟

والاسم المنصوب بعد صيغة التعجب "أفعل" هل هو مُشَبَّه بالمفعول به أم لا؟ وخلافهم في إعراب الاسم المجرور بالباء بعد صيغة التعجب "أفعل به"، إذ يُعدُّ أسلوب التعجب من الأساليب الإنشائية التي خُصِّصَتْ لِمَحْضِ الإنشاءِ المقصود منه التعجب، فلا دلالة فيها على زمن عند النحاة^(٢).

صيغتا التعجب تُستعملان عندما يُريد المتكلم أن يُعبر عن موقف انفعالي داخلي، أحسن به عند رؤية أمر يُثير استغرابه واستعجابه واستعظامه، فينطقه على هيئة مخصوصة، نحو قولنا: ما أجمل السماء! أو أحسن بزيد!

وصاغ النحاة شروطاً لصيغتي التعجب، لا بدَّ أن تتوافر في الفعل الذي يُصاغان منه، إذ يقول ابن مالك إنه يكون فعلاً، ثلاثياً، متصرفاً، قابلاً للتفاضل، ومبنيًا للمعلوم، وتاماً، ومُتَبَّنًا، وأن لا يكون اسم فاعله على أفعل فعلاً^(٣).

أما الصيغة الأولى للتعجب وهي "ما أفعله" فقد أوردَها سيبويه في كتابه تحت عنوان: "هذا باب ما عمل عمل الفعل، فلم يجز مجراه، ولم يتمكّن تمكّنه، وذلك قولك: ما أحسن عبد الله! وزعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل فلم يتكلم به، ولا يجوز أن تقدّم عبد الله وتؤخر ما، ولا تُزيل شيئاً عن موضعه، فلا تقول في "ما يحسن" ولا شيء مما يكون في الأفعال سوى هذا"^(٤). ويقول المبرّد (٢٨٦ هـ) "هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم، ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال، ويلزم طريقة واحدة؛ لأنّ المعنى لزمه على ذلك، وهو باب التعجب، وذلك قولك: ما أحسن زيداً! وما أكرم عبد الله! وما اسم مُرتفع بالابتداء، وأحسن خبره، وهو فعل، وزيداً: مفعول به، فتقديره: شيء أحسن زيداً، إلا معنى التعجب دخله مع ما، ولا يكون ذلك في شيء غير "ما"^(٥).

وأشار ابن جني (٣٩٢ هـ) في كتابه اللّمع في العربية إلى تقارب المعنى في الصيغتين، إذ ذهب إلى أنّ صيغة "أفعل به" هي نظير قولنا: "ما أفعل" وعليه تكون جملة "أحسن بزيد" هي "ما أحسن زيداً!"، ويرى أنّ الباء وما عملت فيه في موضع رفع، ومعناها أحسن زيداً، أي صار ذا حسن^(٦).

وقد اختلف النحاة في إعراب "ما" التي جاءت في صيغة التعجب: "ما أجمل السماء! " ولم خصّوا التعجب بما دون غيرها من الأسماء؟

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٣، ص ٢٥٠.

(٢) حسن، النحو الوافي، ج ٢، ص ٣٤٢.

(٣) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٣، ص ٢٥٣. وابن عقيل. شرح ابن عقيل، ج ٣، ص ١١٩.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٧٢.

(٥) المبرّد، المقتضب، ج ٤، ص ١٧٣.

(٦) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللّمع، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٥ م، ص ١٩٨.

وذهب الكِسائي (١٨٩ هـ) إلى أن "ما" لا موضع لها من الإعراب، والأصح أنها نكرة تامة بمعنى شيء، خبرية مفيدة بها الإبهام ثم الإعلام بإيقاع الفعل على المتعجب منه، لاقتضاء التعجب ذلك^(١).

وذهب الأخفش (٢١٥ هـ) مذهباً آخر في "ما" إذ يقول إنها معرفة ناقصة بمعنى الذي، وما بعدها صلة فلا موضع له، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة، فمحله الرفع وعليهما فالخبر محذوف وجوباً، أي: شيء عظيم^(٢).

ذكر ابن يعيش (٦٤٣ هـ) أن "ما أحسن السماء!" هي جملة مركبة من مبتدأ وخبر، فما اسم مبتدأ في موضع رفع، وهي هنا غير موصولة ولا موصوفٍ بمعنى شيء، كأنك قلست شيء أحسن السماء ولم يرد شيئاً بعينه إنما هي مبهمه^(٣).

وإذا سأل سائل لم خصوا التعجب بـ"ما" من بين سائر الأسماء؟ قيل لإبهامها، والشيء

إذا أبهم كان أفخم لمعناه وكانت النفس مشوقة إليه^(٤).

وأجمع النحاة على اسمية "ما" وذلك؛ لأن في أحسن ضميراً يعود عليها، والضمير كما هو معروف لا يعود إلا على الأسماء، وأعرّبوها مبتدأ؛ لأنها مجردة عن العوامل اللفظية للإنسان إليها^(٥).

أما "أفعل" فصل القول فيها ابن الأنباري (٥٧٧ هـ)، مُفنداً أقوال النحاة فيها من كوفيين وبصريين، إذ يقول: "ذهب الكوفيون إلى أن أفعل في التعجب نحو: (ما أحسن زيداً) اسم، أما البصريون فذهبوا إلى أنه فعل ماضٍ، وإليه ذهب الكِسائي من الكوفيين^(٦)".

واستدل الكوفيون على اسمية "أفعل" أنه جامد لا يتصرف ويدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء، وتصحح عنه نحو: "ما أقومه"، وأضافوا إلى أنه يستدل على أنه ليس بفعل وليس التقدير فيه: شيء أحسن زيداً، وقولهم: ما أعظم الله! قائلين لو كان التقدير فيه على ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير: شيء عظيم أعظم الله. والله سبحانه وتعالى عظيم بذاته وجلاله وصفاته وقدرته، لا يحتاج لمخلوق هو خلقه أن يجعله عظيماً^(٧).

أما البصريون فاحتجوا بقولهم أنه إذا وُصِلَ بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية: ما أحسنني عندك! "وأنه ينصب المعارف والنكرات^(٨)". فإعراب صيغة التعجب

(١) السيوطي، همع الهوامع، ج ٥، ص ٥٦.

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٣، ص ٢٥١. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٣، ص ١١٩.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧، ص ١٤٢، وانظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ص ١٩٧.

(٤) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧، ص ١٤٢. والورّاق، أبو الحسن محمد، العلل في النحو، تحقيق: مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دمشق، سوريا، ط ١، ٢٠٠٠، ص ١٨٦. وابن الأنباري، أسرار العربية، ص ١٠١.

(٥) انظر: الأشموني، شرح الأشموني، ج ٢، ص ٢٦٣. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج ٢، ص ٨٦.

(٦) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ١٥.

(٧) المرجع نفسه، المسألة ١٥.

(٨) المرجع نفسه، المسألة ١٥.

التعجب "ما أحسن زيداً!" وفق رؤية الكوفيين هي، ما: مُبتدأ، وأحسن: خبرٌ منصوب لمُخالفة المُبتدأ، وزيداً: اسمٌ منصوبٌ وعلامةُ نصبه تنوينُ الفتح؛ لأنه مُشَبَّه بالمفعول^(١). فلفظة " أحسن " عند الكوفيين منصوبةٌ على الخلاف، أي مُخالفة المُبتدأ. إنَّ المُتمعن فيما ذهب إليه النحاة، يجد أنهم افترضوا لصيغة التعجب: "ما أجمل السماء!" أو " ما أحسن زيداً! " جملةً توليديَّةً هي: " شَيْءٌ أَجْمَلُ السَّمَاءِ " .

" شَيْءٌ أَجْمَلُ زيداً " حُوِّلَتْ إلى جملةٍ تحويليَّةٍ: "ما أجمل السماء!" أو "ما أحسن زيداً! لإنشاء التعجب، فالجملة التوليديَّة الأصل هي جملة خبريَّة، حُوِّلَتْ إلى جملةٍ إنشائيَّة تعجبيَّة أنفعاليَّة، على النحو الآتي:

جملة توليديَّة /	شَيْءٌ عَظِيمٌ	أَحْسَنَ	زيداً
مُبْتَدَأٌ	نَعْتٌ	جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ	مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ
↓	↓	وَالْفَاعِلُ مُسْتَنَرٌّ	
↓	↓	أَحْسَنَ	زيداً
↓	↓	جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ	مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ
↓	↓	وَالْفَاعِلُ مُسْتَنَرٌّ	

ويرى الخولي أن جملة التعجب هي جملة تحويليَّة أصلها التوليدي: " ما + أفعل + ... + متعجبٌ منه منصوب... ما أفعل! " ^(٢). ويخالف عبد القادر مرعي الخولي في نظريته لأصل جملة التعجب، إذ يرى أنها جملة توليديَّة للتعبير عن الانفعال، ارتبطت بتركيبها وخصائصها في ذهن المتكلم بمشاعر الإعجاب والدهشة والاستغراب، وليس الأمر كما يرى الخولي بأنها جملة تحويليَّة^(٣).

الصيغة الثانية وهي: " أفعل به " نحو: أحسن بزيد، فقد أجمع النحاة على فعلية " أفعل " ^(٤)، ويبنى على الوقف؛ لأنه على لفظه^(٥)، وهو فعل مَنقُولٌ من " أفعل " التي للصيرورة، حيث أرادوا المبالغة والمدح، بذلك الفعل، نحو قولهم: " أنحر الرجل " أي صار ذا مال فيه النحاز، وأعدَّ البعير، أي صار ذا غدة، فكذلك إذا أرادوا التعجب من الكرم والحسن، نقلوه إلى " أكرم " و " أحسن " ثم تعجبوا منه بصيغة الأمر، فقالوا: أكرم، و أحسن، اللفظ لفظ الأمر في قطع همزته، وإسكان آخره ومعناه الخبر^(٦).

أما البصريون فقالوا فيه إن لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، وهو في الأصل فعل ماضٍ على صيغة أفعل بمعنى صار ذا... ففتح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به، نحو قولهم: " أمر بزيد "، ولذلك التزمت^(٧).

- (١) الصبان، حاشية الصبان، ج ٣، ص ١٨.
- (٢) الخولي، محمد علي. قواعد تحويلية للنحو العربي، الرياض، السعودية، ط ١، ١٩٨١، ص ٢٠١ و ٢٠٢.
- (٣) مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية، ص ٨٣.
- (٤) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٣، ص ٢٥٣، وانظر: الأشموني. شرح الأشموني، ج ٢، ص ٢٦٤.
- (٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧، ص ١٤٢.
- (٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧، ص ١٤٩.
- (٧) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢٣، ص ٢٥٣. والأشموني، شرح الأشموني، ج ٢، ص ٢٦٤.

فالمَجْرُور في جُمْلَة "أَحْسِنْ بَزِيدُ! " هو الفاعِلُ؛ لأنَّه لا فَعْل إلا بفاعلٍ، وليس مَعْنَاه ما يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فاعِلاً إلا المَجْرُورُ بالبَاءِ، وهو الذي قَدْ كَرُمَ وَحَسُنَ، فاللفظ مُحْتَمَل والمَعْنَى عَلَيْهِ وَلَزِمَتْ البَاءُ هُنَا لِتَوْذِينَ بِمَعْنَى التَّعَجُّبِ بِمُخَالَفَةِ سَائِرِ الْأَخْبَارِ^(١). وَهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ التَّعَجُّبَ عَلَى لَفْظِ الْأَمْرِ فِي هَذِهِ الصِّيْغَةِ، وَأَدْخَلْتُ الْبَاءَ مَعَ الْفَاعِلِ، قِيلَ أَرَادُوا بِذَلِكَ التَّوَسُّعَ فِي الْعِبَارَةِ وَالْمُبَالَغَةَ فِي الْمَعْنَى، أَمَّا التَّوَسُّعُ فَظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ تَأْدِيَةَ الْمَعْنَى بِلَفْظَيْنِ أَوْسَعُ مِنْ قَصْرِهِ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ^(٢). وَيَتَّضِحُ لَنَا مِمَّا سَبَقَ أَنَّ صِيْغَةَ " أَفْعِلْ بِهِ " فِي نَحْوِ قَوْلِنَا: أَحْسِنْ بَزِيدُ! أَنَّهُ حَدَثَ تَغْيِيرٌ فِي هَذِهِ الصِّيْغَةِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَصْلِ الْمُفْتَرَضِ عِنْدَ النِّهَاةِ وَعَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

أَحْسِنَ زَيْدُ
فعل ماضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فاعل مَرْفُوع
أَدْخَلَ فِي مَعْنَى التَّعَجُّبِ وَالْمَدْحِ وَالْمُبَالَغَةِ
فَحَوَّلَ إِسْلُوبِيًّا إِلَى
أَحْسِنَ بَزِيدُ!
فعل أمرٍ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ، جَارٌّ وَمَجْرُورٌ " مَجْرُورٌ لَفْظًا مَرْفُوعٌ مَحَلًّا سَادًّا مَسَدًّا
الفاعل "

وَيَجُوزُ حَذْفُ الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ الْمَنْصُوبِ فِي " مَا أَفْعَلُهُ " وَالْمَجْرُورِ فِي " أَفْعِلْ بِهِ " إِنْ دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، فِي الصِّيْغَةِ الْأُولَى، أَمَّا الثَّانِيَةُ إِنْ كَانَ " أَفْعِلْ " مَعْطُوفًا آخَرَ مَذْكُورًا مَعَهُ، مِثْلُ ذَلِكَ الْمَحْذُوفِ، نَحْوُ قَوْلِهِ:

وَجَزَى اللَّهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رِبِيعَةَ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا^(٣)

وقوله تعالى: " أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي

ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿٣٨﴾ " ^(٤)، وقوله تعالى: " أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ۚ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ

مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا ﴿٥٠﴾ "، وَذَكَرَ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ أَنَّ صِيْغَةَ

التَّعَجُّبِ هُنَا "الآيَةُ الثَّانِيَّةُ" بِمَعْنَى مَا أَبْصَرَهُ، عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، وَالْهَاءُ لِلَّهِ تَعَالَى، وَيُضَيَّفُ الْحَلَبِيُّ قَائِلًا: "وَفِي مِثْلِ هَذَا ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ؛ الْأَصَحُّ أَنَّهُ بِلَفْظِ الْأَمْرِ، وَمَعْنَاهُ الْخَبَرُ، وَالْبَاءُ مَزِيدَةٌ فِي الْفَاعِلِ إِصْلَاحًا لِلْفَتْحِ وَالثَّانِي: أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ. وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ، أَيْ أَوْقَعَ أَيُّهَا الْمُخَاطَبُ. وَقِيلَ هُوَ أَمْرٌ حَقِيقَةٌ لَا

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧، ص ١٤٢. وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٥، ص ٥٦.

(٢) السيوطي، المطالع السعيدة، ج ٢، ص ٦٥. وانظر: الوراق، العلل في النحو، ص ١٩٣.

(٣) ينسب هذا الشاهد إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٣، ص ٢٥٩.

(٤) سورة مريم، الآية ٣٨.

(٥) سورة الكهف، الآية ٢٦.

تعجب، وأن الهاء تعودُ على الهدى المفهوم من الكلام. وقرأ عيسى بن عمر: "أسمع... وأبصر" فعلاً ماضياً، والفاعل الله تعالى، وكذلك الهاء في به، أي: أبصر عباده، وأسمعهم^(١).

وذهب تمام حسناً إلى أن صيغتي التعجب من التراكيب المسكوكة والعبارات الجاهزة، التي لا يمكن أن تدخل تحت باب الجمل الإسنادية، ولا حتى التصريف، بل عدها من باب الخوالب التي تفضي إلى استعمال ألفاظ تُشير إلى المواقف الانفعالية المؤثرة، فهما عنده من باب الأساليب الخاصة التي تستعمل للتعبير عن مواقف لغوية محدّدة قوامها الانفعال والتأثر بالمشاعر والأحاسيس^(٢). ويقترح حسناً إعراباً مغايراً لما ذهب إليه النحاة القدامى، وذلك باستعمال المفردات الإعرابية الآتية: ما أحسن زيداً ! .

ما: أداة تعجب، وأحسن خالفة تعجب، زيداً: متعجب منه.

أكرم بزيد ! .

أكرم : خالفة تعجب، والباء متضمنة معنى اللام، وزيد: متعجب منه^(٣).

إن ما حمل النحاة القدامى على مثل هذه التقديرات، هو انطلاقهم من القاعدة الكلية التي فرضتها القاعدة النحوية ، مع أن الكلام واضح تام، ومُسجَم مع روح اللغة العربية في الميل إلى الإيجاز والابتعاد عن التأويلات والتقديرات التي ربما يظهورها قد بُعِد التراكيب عن المعنى الذي صيغت من أجله، إذ إنهم نظروا إلى حركة النصب إلى آخر الاسم المتعجب منه، في نحو قولنا: "ما أحسن زيداً ! " فَقَدَرُوا مَحْدُوفاً لِنَسْوِغِ الحركة الإعرابية "الفتحة"، بقولهم: إن أصل الجملة هو: "شيء أحسن زيداً !"، والجملتان مختلفتان من حيث المعنى، فالجملة الأولى جملة إنشائية تعجبية قائمة على التعجب والمدح والاستعظام، أما الثانية فهي جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب، فالمتكلم يريد أن يُخبر السامع عن حسن زيد. وما يُقال عن الصيغة الأولى يندرج على الصيغة الثانية، إذ إن المعنى المُستفاد من جملة "أحسن بزيد!" بالتأكيد لا يُعادل المعنى المُستفاد من جملة "أحسن زيد" فالأولى إنشائية تعجبية، والثانية جملة خبرية.

٣.٦ الاستثناء "المُسْتَنَى":

جاء في لسان العرب: "ثَنَى، ثَنَى الشَّيْءَ ثَنِيًّا، رَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، وَالثَّنِيَّةُ: النَّخْلَةُ، الْمُسْتَنْثَاءُ مِنَ الْمُسَاوَمَةِ، وَالثَّنْوَةُ: الْإِسْتِثْنَاءُ، الثَّنَوَى بِالْفَتْحِ وَالثَّنْيَا وَالثَّنَوَى: مَا اسْتَنْثَيْتَهُ، قُلِبَتْ يَأْوُهُ وَآوَا لِلتَّصْرِيفِ"^(٤).

عرّف ابن جنّي (٣٩٢هـ) الاستثناء قائلاً: "والاستثناء أن تُخرج شيئاً ممّا أدخلت فيه شيئاً أو تُدخله فيما أخرجت منه غيره"^(٥)، وأشار ابن فارس (٣٩٥هـ) إلى أصل

(١) الحلبي، الدر المصون، ج ٤، ص ٤٨٨ و ٥٠٧.

(٢) انظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١١٤.

(٣) انظر: المرجع نفسه، ص ١١٤.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة ثني.

الاستثناء قائلاً: "أصل الاستثناء أن تستثنى شيئاً من جملة اشتملت عليه في أول ما لُفِظ به، وهو قولهم: خرج الناس إلا زيداً، فقد كان "زيداً" في جملة الناس ثم أُخرج منهم، ولذلك سُمي استثناءً؛ لأنه تُنْي ذكره مرةً في الجملة ومرةً في التفصيل"^(١).
أما ابن يعيش (٦٤٣ هـ) فيعرفه قائلاً: "وحيث تَخَصَّصَ صِفَةً عَامَّةً، فكلُّ استثناءٍ تَخَصَّصَ وليس كُلُّ تَخَصَّصٍ استثناءً، فإذا قُلَّ قامَ القومُ إلا زيداً، إنَّه لم يكن داخلاً تحت الصدر، إنَّما ذَكَرْتَ الكلَّ وأنت تُريدُ بعضَ مدلوله مجازاً، وهذا معنى قول النحويين الاستثناء إخراج بعض من كلٍّ، أي إخراجُه من أن يتناولَه الصدر"^(٢).
فحدَّ الاستثناء هو المخرج بـ "إلا" أو إحدى أخواتها، تحقيقاً أو تقديرًا من مذكور أو متروك بشرط الفائدة"^(٣). فالاستثناء إخراج الثاني من حكم الأول بـ "إلا"^(٤). وشبه ابن يعيش المُستثنى بالمفعول، وقال إنَّ أصلَ المُستثنى أن يكون منصوباً؛ لأنه كالمفعول"^(٥). وأضاف قائلاً: "وإنَّما كان منصوباً لِشَبْهِه بالمفعول، ووجه الشبه بينهما أنه يأتي بعدَ الكلام التامِ فضلةً، وموقعه من الجملة الآخر كموقعه"^(٦)، ويُعلِّل ابن يعيش قوله بأنَّ المُستثنى مُشَبَّه بالمفعول ولم يقلَّ إنَّه مفعول؛ لأنَّ المُستثنى أبداً بعضُ المُستثنى منه، والمفعول غيرُ الفاعل، وأنه يعملُ في المُستثنى المعاني، نحو قولك: القوم في الدار إلا زيداً، والمفعول الحقيقي لا يعملُ فيه إلا لفظُ الفعل ظاهراً أو مُضمراً"^(٧).

ويُحدِّد الاستثناء من الأساليب النحوية المهمة التي تؤدي بأدوات معينة، فيقع بعدها الاسم المُستثنى منصوباً بعدَ تمام الكلام الذي قبله فيؤدي معنىً جديداً، يهدفُ إليه المتكلم من صياغة جملة الاستثناء، إذ إنَّ أيَّ زيادةٍ في التركيب اللغوي "المبني" لا بدَّ أن يُفضيَ إلى زيادةٍ في معنى التركيب اللغوي، فقولنا: عادَ الجنود، قال النحاة إنها جملة تامةٌ المعنى، ولكنَّ إذا قلنا عادَ الجنود إلا زيداً، فنحن أضفنا عنصراً جديداً إلى الجملة وهو "إلا"، فأضاف هذا العنصرُ إلى الجملة معنىً جديداً وهو الاستثناء، الذي يرمي إليه المتكلم من قول التركيب اللغوي، فنحن هنا نثبت المجرى للجنود، وننفيهِ عن زيد، إذ ربُّما يتوهم المتلقي أن زيداً من ضمن الجنود الذين عادوا، فجاءت إلا فبددت هذا التوهم، وذلك بإخراج زيدٍ من حكم ما قبل إلا.

إنَّ الاستثناء يؤدي بأدوات معينة والاسم المُستثنى المنصوب يقع بعدَ هذه الأدوات، فقد حصر النحاة هذه الأدوات بِثَمَانِي أدواتٍ هي: حرفان وهما: إلا عندَ الجميع، وحاشا عندَ سببويه، وفعلان وهما: ليس ولا يكون، ومترددان بين الفعلية والحرفية وهما خلا عندَ الجميع، وعدا عندَ غير سببويه، واسمان وهما: "غيرُ وسوى"

(١) ابن جني، اللمع، ص ٣٨.

(٢) ابن فارس، الصحابي، ص ٣٣٨.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥، ص ٨٦. وانظر: الرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص ١٢١. والزجاجي، الجمل في النحو، ص ٢٣٠.

(٤) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٢٤٨. والصبان، حاشية الصبان، ج ٢، ص ١٤١.

(٥) ابن هشام، شرح اللوحة البدرية، ج ٢، ص ٢١٢. وانظر: الأزهرى، شرح التوضيح على التصريح، ج ١، ص ٣٤٦. والصبان، حاشية الصبان، ج ٢، ص ١٤١.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٧٦.

(٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٧٦.

(٨) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٧٦.

بُلْغَاتِهَا^(١). ولا بُدَّ أَنْ تَتَوَافَرَ فِي جُمْلَةِ الاستثناءِ عناصرُ مُحدَّدة، قد تجتمع معاً أو تفتَرِق، وهذه العناصرُ هي :

المُسْتَنْتَنِي مِنْهُ، والمُسْتَنْتَنِي، وأداةُ الاستثناءِ، والحُكْمُ، وما يهْمُنَا من هذه العناصرِ هو المُسْتَنْتَنِي المَنْصُوبُ، إذ إنّ الاستثناءَ أنواعٌ، والمُسْتَنْتَنِي في إعرابه على خَمْسَةِ أَصْرُبٍ، منها ما هو مَنْصُوبٌ أَبَدًا فلا يَجُوزُ غَيْرُهُ من الإِعْرَابِ، وهو ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ، ونحنُ في بَحْثِنَا هذا سَنَقْتَصِرُ على المُسْتَنْتَنِي المَنْصُوبِ وإِجَابًا، إذ إنّ المُسْتَنْتَنِي في جُمْلَةِ الاستثناءِ التَّامِّ المُوجِبِ أو المُنْقَطِعِ هو واجبُ النصبِ، وذلكَ لأنَّه مُخْرَجٌ مِمَّا دَخَلَ فِيهِ غَيْرُهُ فيقول سيبويه (١٨٠هـ): "هذا بابٌ لا يَكُونُ المُسْتَنْتَنِي فِيهِ إِلَّا نَصْبًا، لأنَّه مُخْرَجٌ مِمَّا أُدْخِلَ فِيهِ غَيْرُهُ، فَعَمِلَ فِيهِ ما قَبْلَهُ، كما عَمِلَ عَشْرُونَ في الدَّرْهِمِ، وهذا قولُ الخليل - رَحِمَهُ اللهُ - وذلكَ قولُكَ: أَتَانِي القَوْمُ إِلَّا أَبَاكَ، ومَرَرْتُ بالقَوْمِ إِلَّا أَبَاكَ والقَوْمُ فِيهَا إِلَّا أَبَاكَ، وانتَصَبَ الأبُ إذْ لَمْ يَكُنْ دَاخِلًا فِيما دَخَلَ فِيهِ ما قَبْلَهُ وَلَمْ يَكُنْ صِفَةً، وكانَ العَامِلُ فِيهِ ما قَبْلَهُ مِنَ الكَلَامِ"^(٢).

أَمَّا الأَوْجُهَةُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي يُحْكَمُ فِيهَا بِالنَّصْبِ على المُسْتَنْتَنِي في جُمْلَةِ الاستثناءِ، وأُولَها: ما اسْتُنْتَنِيَ بـ "إِلَّا" مِنْ كَلَامٍ مُوجِبٍ تَامٍّ، نَحْوُ قولِنَا: جَاءَنِي القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، والمُوجِبُ هُنَا يُقْصَدُ بِهِ أَنَّهُ لَيْسَ مَعَهُ نَفْيٌ، فقَوْلُنَا: قَامَ زَيْدٌ، مُوجِبٌ مُثَبَّتٌ، مُوجِبٌ ؛ لأنَّه لَيْسَ بِمَنْفِيٍّ وَلَا جَارٍ مَجْرَى الْمَنْفِيِّ، بَأَنَّ يَكُونُ مَعَهُ حَرْفُ نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ، وَثَبُتَ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ^(٣). وجاءَ في قولهِ تعالى: فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ^(٤) "قرأ نافعٌ

نافعٌ والسَّبْعَةُ" قَلِيلًا "وَقَرَأَ الأَعْمَشُ وَغَيْرُهُ "قَلِيلٌ"^(٥). والفرقُ بَيْنَ القَرَاءَتَيْنِ تَفْسِيرِيًّا إذْ إِنَّ النِّصْبَ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ القَلِيلَ لَمْ يَشْرَبُوا ذَلِكَ الشَّرْبَ "الكَرَعَ"، الَّذِي لَمْ يُؤْذَنْ فِيهِ، أَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى مَعْنَى: فَشَرِبُوا مِنْهُ وَإِلَّا هُنَا تُؤَدِّي إِلَى عَدَمِ الطَّاعَةِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: فَلَمْ يُطِيعُوهُ إِلَّا قَلِيلًا^(٦). وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: "فَسَجَدَ الْمَلَكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ"

إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ^(٧)، وَيَقُولُ الزَّرْكَشِيُّ مُبَيِّنًا دِلَالَةَ الاستثناءِ، الَّذِي عَدَّهُ مِنْ بَابِ التَّأَكُّدِ وَوَجْهُ التَّأَكُّدِ فِيهِ يَنُتَأَى مِنْ تَنْنِيَةِ المُسْتَنْتَنِي المَنْصُوبِ مَرَّتَيْنِ، مَرَّةً فِي الجُمْلَةِ، وَمَرَّةً فِي التَّفْصِيلِ، إذْ إِنَّ فِيهِ مَعْنَى زَائِدًا عَلَى الاستثناءِ، هُوَ

(١) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٧٧. وابن هشام. أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٥٠.

والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج ١، ص ٣٤٧

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٣٠.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٧٧. وانظر: الصبان، حاشية الصبان، ج ٢، ص ١٤١ و

١٤٢. وابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٠٥. والأشموني، شرح الأشموني، ج ١، ص ٥٠٢.

(٤) سورة البقرة، الآية ٢٤٩.

(٥) الأندلسي، البحر المحيط، ج ٢، ص ٣٨٨.

(٦) الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ٣٨١.

(٧) سورة الحجر، الآية ٣٠ و ٣١.

تَعْظِيمُ أَمْرِ الْكَبِيرَةِ الَّتِي أَتَى بِهَا إِبْلِيسُ مِنْ كَوْنِهِ خَرَقَ اجْتِمَاعَ الْمَلَائِكَةِ، وَفَارَقَ جَمِيعَ الْمَلَائِكَةِ عَلَى بَخْرُوهِ مِمَّا دَخَلُوا فِيهِ مِنَ السُّجُودِ لِأَدَمَ، وَهُوَ بِمَثَابَةِ قَوْلِكَ: أَمْرُ الْمَلِكِ كَذَا فَاطَاعَ أَمْرَهُ جَمِيعُ النَّاسِ: مِنْ أَمِيرٍ وَوَزِيرٍ إِلَّا فَلَانًا، فَإِنَّ الْإِخْبَارَ عَنْ مَعْصِيَةِ الْمَلِكِ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ أَبْلَغُ مِنْ قَوْلِكَ: أَمَرَ الْمَلِكُ فَعَصَاهُ فَلَانٌ^(١).

وَذَكَرَ الزَّجَاجِيُّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَ "إِلَّا" مُوجِبًا، كَانَ مَا بَعْدَ "إِلَّا" مَنْصُوبًا، كَقَوْلِكَ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا^(٢). وَجَازَ عِنْدَ أَبِي حَيَّانٍ الْأَنْدَلُسِيِّ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ "إِلَّا" تَابِعًا لِمَا قَبْلَهَا، فَتَقُولُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَرَأَيْتَ الْقَوْمَ إِلَّا زَيْدًا، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا زَيْدًا^(٣).

أَمَّا الْوَجْهَ الثَّانِي مِنَ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ وَاجِبَةُ النَّصْبِ، وَالَّتِي لَا يَكُونُ فِيهَا الْمُسْتَنْتَى إِلَّا مَنْصُوبًا وَذَلِكَ إِذَا تَقَدَّمَ الْمُسْتَنْتَى عَلَى الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ، نَحْوُ قَوْلِنَا: مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدًا أَحَدًا، وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا أَحَدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا زَيْدًا بِأَحَدٍ، وَقِيلَ: إِنَّمَا لَزِمَ النَّصْبُ هُنَا فِي الْمُسْتَنْتَى إِذَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ قِيلَ: إِذَا تَقَدَّمَ الْمُسْتَنْتَى كَانَ فِيهِ وَجْهَانِ، الْبَدَلُ وَالنَّصْبُ، فَالْبَدَلُ هُوَ الْوَجْهُ الْمَخْتَارُ، وَالنَّصْبُ جَائِزٌ عَلَى أَصْلِ الْبَابِ، فَلَمَّا قَدَّمْتَهُ امْتَنَعَ الْبَدَلُ الَّذِي هُوَ الْوَجْهُ الرَّاجِحُ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ، فَتَعَيَّنَ النَّصْبُ الَّذِي هُوَ الْمَرْجُوحُ لِلضَّرُورَةِ، وَمِنْ النَّحَاةِ مَنْ يُسَمِّيهِ أَحْسَنَ الْفَيِّحِينَ^(٤)، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ "مَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ"، وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ "فَإِنَّ كَلِمَتِي" آلَ وَمَذْهَبَ "مُسْتَنْتَيَانِ تَقَدَّمَا عَلَى الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ فَنُصِبَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الْعَرَبِيَّةُ فِي قَوَاعِدِهَا النَّحْوِيَّةِ.

أَمَّا الْوَجْهَ الثَّالِثُ مِنَ الْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي يُنْصَبُ فِيهَا الْمُسْتَنْتَى وَجُوبًا وَهُوَ مِمَّا لَا يَكُونُ الْمُسْتَنْتَى فِيهِ إِلَّا مَنْصُوبًا، وَهُوَ مَا يُسَمِّيهِ النَّحَاةُ "الْمُنْقَطِعَ" لَانْقِطَاعِهِ مِنَ الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ نَوْعِهِ، فَإِنَّ لَمْ يُمَكَّنْ تَسْلِيْطُ الْعَامِلِ عَلَى الْمُسْتَنْتَى وَجِبَ النَّصْبُ اتِّفَاقًا بَيْنَ النَّحَاةِ، نَحْوُ قَوْلِنَا:

(١) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، (د.ت)، ج٣، ص٤٩.

(٢) الزجاجي، الجمل في النحو، ص٢٣٠.

(٣) الأندلسي، البحر المحيط، ج٢، ص٥٨٩.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٧٩. وانظر: والصبان، حاشية الصبان، ج٢، ص١٤٨ و١٤٩. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٥٥. وابن هشام، أوضح المسالك، ج٢، ص٢٦٦. ابن هشام، شرح اللّمة البدرية، ج٢، ص٢٢٠.

(٥) البيت للشاعر الكميت بن زيد الأسدي، وهو من شواهد ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٧٩. والصبان، حاشية الصبان، ج٢، ص١٤٩. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٥٥.

ما جاءني أحدٌ إلّا حِمَاراً، وما بالدار أحدٌ إلّا وتداً، فهذا المُسْتَنْتَى وما كان مثله منصوب أبداً، وذلك لِتَعَذُّرِ البَدَلِ، إذ لا يُبْدَلُ في الاستثناء إلّا ما كان بعضاً لِلأَوَّلِ، وإذا امتنع البَدَلُ تَعَيَّنَ النَّصْبُ^(١).

وهذا الوجهُ فيه مذهبان: مذهب أهل الحجاز، وهي اللّغة الفُصْحَى، إذ يُنْصَبُ الاسمُ المُسْتَنْتَى وجوباً في هذا الوجه اللّغويّ من أوجه الاستثناء وإجبهه النَّصْبُ، ومذهب أهل تميم الذين يُجِيزُونَ فيه البَدَلَ والنَّصْبُ، فالنَّصْبُ على الأصل، أمّا البَدَلُ على وجهين مُؤَوَّلَيْن: أحدهما: أنك إذا قل ما جاءني أحدٌ إلّا حِمَاراً، فكأنك قل ما جاءني إلّا حِمَاراً، ثم ذكرت "أحداً" توكيداً، فيكون الاستثناء من القدر الذي وقعت الشَّرْكُ فيه بين الأحدين والحِمَارِ، وهي الحيوانية مثلاً أو الشَّيْبِيَّةُ ويكون تقديره على رأي ابن يعيش: ما جاءني حيوانٌ أو شيءٌ أحدٌ أو غيره إلّا حِمَاراً، والتَّأْوِيلُ الثَّانِي: أن تجعل الحِمَارَ يقوم مقام من جاءك من الرجال على سبيل التَّمثِيلِ لا الحَقِيقَةِ^(٢).

ومنه قوله تعالى: "مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ"  ^(٣). إذ أجمع السبعة على النَّصْبِ في الاسم المُسْتَنْتَى "اتَّبَاعٌ"، ولو أُبدِلَ ممّا قبله لَقُرِئَ برفعٍ "إِلَّا اتَّبَاعٌ"، وتمامُ ثَرْجَحِهِ وتُجِيزُ الاتِّبَاعَ على أنه "اتَّبَاعٌ" بَدَلٌ مِنَ الْعِلْمِ^(٤).
أمّا العاملُ في الاسم المُسْتَنْتَى المنصوب فدَبٌّ خِلَافٌ بَيْنَ النُّحَاةِ في مُوجِبِ النَّصْبِ في هذا الاسم المنصوب، إذ إنهم لم يَتَّفَقُوا على تحديد عاملِ النَّصْبِ فيه، وذكرُوا أنَّ العاملَ في المُسْتَنْتَى واحدٌ من ثمانية مذاهب:
الأول: أنه "إِلَّا" في غير الاستثناء المُفْرَغِ، وعزاه ابن مالك لسيبويه والمُبرِّد^(٥)، والمُبرِّد^(٥)، وذهب أبو العباس المُبرِّدُ وأبو إسحق الزَّجَّاجُ وطائفة من الكوفيين إلى أن النَّاصِبَ لِلْمُسْتَنْتَى "إِلَّا" نيابةً عن أُسْتَنْتَى، نحو قولنا: أتاني القومُ إلّا زيداً، فكأننا قلنا: أتاني القومُ أُسْتَنْتَى زيداً، وضعفه ابن يعيش^(٦)، وضعفه الأنبا ري حين قال: إن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف، وإعمال معاني الحروف لا يجوز^(٧).
الثاني: أنه ما قبل "إِلَّا" ونحوه من غير أن تكون إلّا هنا مُعَدِّيَةً، ونُسِبَ هذا الرأي لابن خَرُوف، وهذا الرأي قائمٌ على انتصاب "غير" إذا وقعت موقع "إِلَّا"^(٨).

- (١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٨٠. وانظر: الصبان، حاشية الصبان، ج ٢، ص ١٤٦.
والرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص ١٢٢. والأزهري، شرح التصريح، ج ١، ص ٣٥٣. وابن هشام، شرح اللّمة البدرية، ج ٢، ص ٢٢١.
(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٨٠. وابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٦٣. وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٨٥.
(٣) سورة النساء، الآية ١٥٧.
(٤) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٨٠. وابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٦١.
وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٨٥. والأزهري، شرح التصريح، ج ١، ص ٣٥٣.
والسيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٢٤٨.
(٥) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٢٥٢.
(٦) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٧٦.
(٧) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة: ٣٤.
(٨) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٢٥٢.

الثالث: أنه ما قبل "إلا" على أن إلا مُعَدِّيَةٌ لَهُ، إلى ما بعدها، وهذا مذهب
 الفارسيّ والسيرافيّ وابن البادشي وغيرهم^(١).
 الرابع: أنه "أن" مُقَدَّرَةٌ بَعْدَ إِلَّا، وهذا مذهب الكسائيّ، إذ إن قولنا: قام الجنود إلا
 زيداً، هو: إلا أن زيداً لم يَقُمْ^(٢).
 الخامس: أنه بـ "أن" مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وأن "إلا" مُرَكَّبَةٌ مِنْ "إن" و "لا"،
 وهو مذهب الفراء، فمن غلب لا رفع، ومن غلب "إن" نصّب^(٣).
 السادس: أنه انتصب لمخالفة الأول، فالمُسْتَنْتَنِي يُخَالِفُ الْمُسْتَنْتَنِي مِنْهُ، إذ إن
 المُسْتَنْتَنِي مُوجِبٌ وَالْمُسْتَنْتَنِي مِنْهُ مَنْفِيٌّ، وهذا ما عليه الكسائيّ، نحو قولنا: قام القوم إلا
 زيداً، وتأويله: قام القوم إلا أن زيداً لم يَقُمْ.
 السابع: أن الفعل المُضْمَر والضمير عائد على العامل، والمُقَدَّر بـ "استثنى"، هو
 مذهب المُبَرِّد والزجاج^(٤).
 الثامن: أنه تمام الكلام كما انتصب "درهماً" بعشرين في قولنا: عندي عشرون
 درهماً، وهو الرأى الصواب عند ابن عصفور^(٥).
 وأشار السيوطي إلى أنه لم يترجح عنده رأى منها، إذ يقول: ولم يترجح عندي

قول منها، فلذا أرسلت الخلاف وأقواها الثلاث الأول، والأخير^(٦)، والأخير هو الرأى
 السابع.

وحكي عن الكسائيّ أن المُسْتَنْتَنِي يُنْصَب؛ لأنه مُشَبَّه بِالْمَفْعُول، وهو رأى قريب
 من رأى البصريين، الذين ذهبوا إلى أن الفعل المُقَدَّم أوجب النَّصْبَ فِي الْاسْمِ الْمُسْتَنْتَنِي
 الْمَنْصُوبِ^(٧). ولكن ابن الأنباري وضّح أن بعض النحويين زعموا أن قول الكسائي
 تقدير لمعنى الكلام لا لعامله، وإلا فقوله يرجع إلى قول البصريين^(٨)، وأضاف المُبَرِّد
 قائلاً: "أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولاً، ثُمَّ تَأْتِي بِالْمُسْتَنْتَنِي بَعْدُ، فَإِذَا كَانَ
 كَذَلِكَ فَالْنَّصْبُ وَاقِعٌ عَلَى كُلِّ مُسْتَنْتَنِي، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ
 إِلَّا زَيْدًا"^(٩). وذلك لأنك لما قل جَاءَنِي الْقَوْمُ، وَقَعَ عِنْدَ السَّمَاعِ أَنَّ زَيْدًا فَهَمَ، فَلَمَّا قُلْنَا إِلَّا
 زَيْدًا، كَانَتْ "إلا" بَدَلًا مِنْ قَوْلِكَ: أَعْنِي زَيْدًا، وَاسْتَنْتَنِي فَيَمَن جَاءَنِي زَيْدًا، فَكَانَتْ "لا" مِنْ
 الْفِعْلِ^(١٠).

-
- (١) المرجع نفسه، ج ٣، ص ٢٥٢.
 (٢) الرضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٢٦٦.
 (٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٢٥٢.
 (٤) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٢٥٢ و ٢٥٣. والسيوطي، المطالع
 السعيدة، ج ١، ص ٤٤١.
 (٥) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٣٠. والوراق، العِلل في النحو، ص ٢٤٥.
 (٦) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٢٥٣.
 (٧) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة: ٣٤. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٤٧١.
 (٨) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة: ٣٤.
 (٩) المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ٣٨٩.
 (١٠) المرجع نفسه، ص ٣٩٠.

وضح لنا ممّا سبق أنّ النّحاة لم يتفقوا على رأي واحد، فيما يتعلّق بعامل النصب، وخلافهم هذا مرّدّه إلى نظريّة العامل النّحويّ التي تستوجب أنّ كلّ منصوب لا بدّ له من ناصب، وذلك لتكتمل عناصر الإسناد في الجملة الاستثنائية، وبالتالي تُبرّر حركة الفتح في آخر الاسم المُستثنى المنصوب، فهذه الحركة الإعرابية هي التي جعلت النّحاة يذهبون مذاهب شتى في ناصب الاسم المُستثنى، وتقدير عامل الرّغم من أنّ ذلك التقدير ربّما يُخرج الجملة الاستثنائية عن المعنى الذي وُضعت له، وفي ذلك يقول السامرائي: "وقد ألحق النّحويّون المُستثنى بالمنصوبات كالمفاعيل، وكأنّهم قدّروا أنّ الناصب للاسم الواقع بعد "إلا" هو الفعل "أستثني"، فكان التقدير في قولهم: جاءني القوم إلا زيّداً، ما جاء القوم أستثني منهم زيّداً، والنّحويّ حين يلجأ إلى التقدير يُقدّر ما يتفق مع المعنى، ليجيء رأيه مُستقيماً، ولكننا نقول: لم لم يُقدّروا فعلاً آخر غير "أستثني" ولم لا يستقيم تقديرنا لو قلنا جاء القوم وتخلّف زيّداً؟ وبذلك يكون الاسم مرّفوعاً^(١).

وعاب إبراهيم مُصطفى على النّحاة القُدّامي تقديرهم في جملة الاستثناء جملة "أستثني" لتسويغ النصب؛ لأنّها كلمات يؤتى بها لتصحیح الإعراب، ولتكتمل نظريّة العامل، ويُقصد بها تسوية صناعة الإعراب^(٢).

ويمكننا أن نلمس أثر الصنعة النّحويّة في جملة الاستثناء، إذ عدّ النّحاة القُدّامي الاستثناء من الأساليب اللّغويّة التي يُحذف فيها الفعل ويُعوّض عنه بـ "إلا"، ويبقى الاسم المنصوب مُحفّظاً بحركته الإعرابية بعد حذف الفعل على أنّه مفعول به^(٣)، وذلك على النّحو الآتي:

جملة توليديّة / جاء الجنود	استثني	زيّداً
جملة تامّة الإسناد	جملة تامّة	مفعول به
جملة تحويليّة / جاء الجنود	إلا	زيّداً
جملة تامّة الإسناد	حرف استثناء	اسم مستثنى منصوب

فالنّحاة قدّروا فعلاً "أستثني" أوّجب النصب في الاسم المُستثنى المنصوب لتبرير الحركة الإعرابية "الفتحة" إلا أنّ ذلك التقدير جعل الجملتين مُختلفتين من حيث المعنى، فجملة "قام الجنود إلا زيّداً" لا تُساوي حقناً جملة "قام الجنود أستثني زيّداً" إذ إنّ زيّداً في الجملة الثّانية يُعرّب مفعولاً به منصوباً، أو من لواحق المفعول به، إضافةً إلى أنّ ما بعد إلا ربّما يكون منصوباً، أو مرّفوعاً، أو مجروراً، وفق أنواع جملة الاستثناء.

يرى صاحب أبو جناح أنّ النصب في الاسم المنصوب قائم على الإخراج، إذ يقول: "تمّ الكتاب إلا فصلاً واحداً، فالمُستثنى في هذا المثال استحقّ النصب؛ لأنّه مُخرَج ممّا أدخلت فيه غيره، وهذا الإخراج يقتضي مُخالفته في العلامة، ولا يُمكن أن تكون هذه العلامة غير الفتحة"^(٤)، ويُضيف قائلاً: "والنصب لا بديل عنه فالمُستثنى

(١) السامرائي، إبراهيم، النحو العربي نقد وبناء، دار عمار، عمان، الاردن، ط١، ١٩٩٧، ص ١٠٧.

(٢) مصطفى إحياء النحو، ص ٣٥.

(٣) انظر: الخولي، قواعد تحويلية، ص ١٤٧.

(٤) أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي، ص ٥٢.

هنا إنما نُصِيب؛ لأنه مُخَرَّجٌ ممَّا قَبْلَهُ ومُخَالَفٌ لَهُ في الحُكْمِ الوظيفيِّ الَّذي يُؤدِّيهِ، وكان من اللازم تبعاً لذلك أن يُخَالَفَهُ في الشَّكْلِ الإعرابيِّ الَّذي يُشكِّلُ قَرِينَةَ الحُكْمِ الوظيفيِّ، ودليلُهُ في عامَّة التَّرْكِيبِ^(١).

أما وفق التحوُّل الأسلوبِيّ، في كلام المُتَكَلِّمِ وبنَاءً على عُنْصَرِي الإخراج والمُخَالَفَةِ يُمكننا أن نَنصُورَ ما حَدَثَ في جُمْلَةِ الاستثناء في قولنا:

جاء الجنودُ إلَّا زَيْدًا ، الأَصْلُ جُمْلَةٌ تَوَلِيدِيَّةٌ: جاء الجنودُ زَيْدٌ لم يَجِئْ ، حوِّلت إلى جُمْلَةٍ تَحْوِيلِيَّةٍ: جاء الجنودُ إلَّا زَيْدٌ لم يَجِئْ ، ثُمَّ حَدَثَ بعضُ التَّحْوِيلَاتِ النَّحْوِيَّةِ بإِضافةِ إلَّا وحذفِ الجُمْلَةِ الفعليَّةِ بعدَ " زيد " فَتَصَبَّحَ الجُمْلَةُ على النحو الآتي:

جاء	الجنودُ	إِلَّا	زَيْدٌ
فعل ماضٍ	فاعل مرفوع	أداة استثناء	بدل مرفوع

داخل في علاقة الإخراج والمُخَالَفَةِ

فتحوَّلتِ الجُمْلَةُ بالمُخَالَفَةِ أسلوبِيًّا إلى:

جاء	الجنودُ	إِلَّا	زَيْدًا
فعل ماضٍ	فاعل	أداة استثناء	اسم منصوب أسلوبِيًّا

لغرض الإخراج والاستثناء

وهذا الإخراج يَفْتَضِي مُخَالَفَةَ العلامَةِ الإعرابيَّةِ، ولا يُمكن أن تكونَ هذه العلامَةُ الإعرابيَّةُ غَيْرَ الفَتْحَةِ؛ لأنَّها أَخَفُّ الحركاتِ؛ ولأنَّ الضَّمَّةَ خاصَّةً بالمَرْفُوعَاتِ والكسرةَ خاصَّةً بالمَجْرُورَاتِ^(٢).

إنَّ ما ذهب إليه النُّحاة القُدَامَى في تَقْدِيرِ فعلٍ " استثنى " في جُمْلَةِ الاستثناء، غايته تَبْرِيرُ الحَرَكَةِ الإعرابيَّةِ في آخِرِ الاسمِ المَسْتثنى المَنْصُوبِ، وإِقامَةُ القَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ وفق ما تَفْتَضِيهِ صِنَاعَةُ الإعرابِ، في توافُرِ عناصرِ الإسنادِ في التَّرْكِيبِ اللُّغَوِيِّ " المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إِلَيْهِ"، أما ما ذهب إليه المُحَدِّثُونَ فهو أَقْرَبُ إلى رُوحِ اللُّغَةِ والاستعمالِ اللُّغَوِيِّ؛ لأنَّه يوفِّرُ على المُعَرَّبِ تَقْدِيرَاتٍ وتَوَلِيَّاتٍ لا مُبَرَّرَ لَهَا، الأمرُ الَّذي يجعلُ المُتَكَلِّمَ في حِلٍّ من قُبُودِ النُّحاة، وأكثرَ حُرِّيَّةً في التَّعْبِيرِ عن مُرَادِهِ، إذ يُمكننا أن نَعُدَّ جُمْلَةَ الاستثناءِ من بابِ الجُمْلِ غيرِ الإسنادِيَّةِ الَّتِي لا تَتَطَلَّبُ تَكَاثُلَ عناصرِ الإسنادِ لِيَكْتَمِلَ المَعْنَى، وتَسَوَّغَ الحَرَكَةُ الإعرابيَّةُ فَالمَعْنَى مُكْتَمِلٌ وواضِحٌ في جُمْلَةِ الاستثناءِ، وكُلًّا من المُتَكَلِّمِ والمُتَلَقِّي قَدْ فَهَمَ المَعْنَى المَقْصُودَ، وهذا يُمكننا رُدُّهُ إلى مَفْهُومِ الجُمْلَةِ عِنْدَ النُّحاةِ الَّذِينَ عَرَّفُوهَا بأنَّها أَقَلُّ حَدٍّ من الكَلِمَاتِ تَحْمِلُ مَعْنَى يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ، فلا حَاجَةَ إلى تَقْدِيرِ فعلٍ مَحذُوفٍ ظُهُورُهُ ربَّمَا يُحَرِّفُ الجُمْلَةَ عن المَعْنَى الَّذِي قُصِدَ مِنْهَا.

(١) المرجع نفسه، ص ٥٢.

(٢) الحنيطي، خلدون، المنصوبات بين القاعدة التركيبية والقيمة الدلالية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة مؤتة، ١٩٩٨م، ص ١٥٦.

٣. ٧ أسلوب النداء:

جاء في لسان العرب تحت مادة " ندي " النداء: الصوت مثل الدعاء، والندى: بُعد الصوت، والنداء برفع الصوت وقد ناديت به نداءً، فالنداء لغة: الدعاء بأي شكل من الأشكال اللفظية، وأن تدعو غيرك لينصت لك أو ليُقبل عليك^(١).

وعرف النحاة النداء "المُنَادَى" بأنه الاسم المطلوب إقباله بحرف من أحرف النداء ظاهراً أو مقدراً، إذ عدّ النحاة المُنَادَى من المفعول به^(٢)، وجُملة النداء جُملة فعلية فعلها مضمَر تقديره أدعو أو أنادي^(٣)، ومن النحاة من عدّ حرف النداء "يا" نائباً عن الفعل المحذوف، إذ إن قولنا: "يا عبد الله" أصله: يا أدعو عبد الله، أو أدعو عبد الله، يا حرف تنبيه، وأدعو فعل مضارع قصد به الإنشاء لا الإخبار، وفاعله مستتر، وعبد الله مفعول به منصوب، ومضاف إليه^(٤).

فالمُنَادَى عند البصريين أحد المفعولات، إذ يرون أن الأصل في كل مُنادَى أن يكون منصوباً، والناصب له فعل مضمَر تقديره أنادي زيداً أو أدعو زيداً، أو أريد، ولا يجوز إظهار ذلك الفعل المحذوف، بل نقدره؛ لأن "يا" قد نابت عنه، إذ إنك إذا صرحت بالفعل وقلت أنادي أو أريد زيداً، وأنت تريد النداء صار إخباراً عن نفسك، والنداء ليس إخباراً وإنما هو نفس التصويت بالمُنَادَى، ثم يقع الإخبار عنه فيما بعد، فنقول: ناديت زيداً^(٥).

والذي يفهم من كلام النحاة هذا أن الأغلب في جُملة النداء في رأيهم أن يضمَر فعل ويسدّ مسدّه حرف النداء، وأن المُنَادَى منصوب بهذا الفعل المُقدَّر، أو بـ "يا" السادة مسدّه، وهو بذلك النصب يُعدّ من باب المنصوبات، ومردّد ذلك كله إلى نظرية العامل التي تقوم على أن كل منصوب لا بدّ له من ناصب، أو كل مفعول لا بدّ له من عامل. فالنداء إنما هو نفس التصويت بالمُنَادَى^(٦)، فهو لا يُعدّ جُملة قائمة بذاتها، يُمكن أن تحمل معنى يحسن السكوت عليه^(٧)، إذ يقول ابن السراج في أصوله: "وأصل النداء تنبيه المدعو ليُقبل عليك وتعرض فيه الاستغاثة والتعجب والمدح والتذبة"^(٨)، فالنداء تنبيه، له حروف خمسة يُنادى بها: يا، وأيا، وهيا، وأي، والألف، وهذه يُنبّه بها المدعو " "

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة " ندي ".

(٢) المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ٢٠٢. وابن السراج، الأصول في النحو، ج ١، ص ٣٢٩. والصبان، حاشية الصبان، ج ٣، ص ١٣٣. وابن هشام، شذور الذهب، ص ٢٣٦. وابن هشام، شرح اللحة البدرية، ص ١٣٠.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٢٧.

(٤) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٣٦.

(٥) انظر: المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ٢٠٢. وابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٢٧. وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٣٦.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٢٧.

(٧) مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية، ص ١١٩.

(٨) ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١، ص ٣٢٩.

المُنَادَى " إِلَّا أَنَّ أَرْبَعَةً غَيْرَ الْأَلْفِ يَسْتَعْمِلُونَهَا إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَمِدُّوا أَصْوَاتِهِم لِلشَّيْءِ الْمُتَرَاخِي عَنْهُمْ، أَوْ الْإِنْسَانِ الْمُعْرِضِ أَوْ النَّائِمِ الْمُسْتَقْبَلِ ^(١).

واختلف النُّحَاة حَوْلَ عاملِ النَّصْبِ فِي الاسْمِ الْمُنَادَى الْمَنْصُوبِ، عِنْدَ مَنْ يُقَدَّرُونَ النَّدَاءَ جُمْلَةً، فَهُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ مَثْرُوكٍ إِظْهَارُهُ عِنْدَ سِيَبَوِيهِ، أَيْ حَذْفُ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ " الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ " الْمُقَدَّرَةُ بِـ " أَنْدِي أَوْ أَدْعُو "، وَهُوَ فِي رَأْيِهِ عَلَى جِهَةِ التَّمَثِيلِ وَالتَّقْرِيبِ، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ يُجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ النَّدَاءَ لَيْسَ بِخَبَرٍ إِلَّا أَنَّهُمْ يُقَدَّرُونَ فِعْلاً وَفَاعِلاً، قِيلَ إِنَّمَا لَقِصْدُ الْإِنْشَاءِ صَيِّغُ فِعْلِ النَّدَاءِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ ^(٢).
وَرَأَى سِيَبَوِيهِ (١٨٠هـ) أَنَّ الَّذِي سَوَّغَ هَذَا الْحَذْفَ كَثْرَةُ الِاسْتِعْمَالِ - أَيْ اسْتِعْمَالُهُمُ النَّدَاءَ - فِي كَلَامِهِمْ، فَصَارَ اللَّفْظُ بِ(يَا) بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ ^(٣).

أَمَّا الْمُبَرَّدُ (٢٨٦هـ) فَيَرَى أَنَّ النَّاصِبَ لِلْمُنَادَى "يَا" لِنِيَابَتِهَا عَنِ الْفِعْلِ الْمَثْرُوكِ إِظْهَارُهُ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِنَا: يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَصْلُهَا: أَدْعُو عَبْدَ اللَّهِ، أَوْ أَنْدِي عَبْدَ اللَّهِ، فَحَذَفَ الْفِعْلُ وَسَدَّ مَسَدَهُ حَرْفُ النَّدَاءِ ^(٤)، وَهَذَا مِنْ بَابِ التَّعْوِيضِ، أَيْ أَنَّ "يَا" عَوَّضَتْ مَحَلَّ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ الْمُقَدَّرِ.

وَعَلَى الْمَذْهَبَيْنِ "مَذْهَبِ سِيَبَوِيهِ وَمَذْهَبِ الْمُبَرَّدِ" تَكُونُ "يَا زَيْدُ" جُمْلَةً وَلَيْسَ الْمُنَادَى أَحَدَ جُزْأَيْهَا، فَهِيَ عِنْدَ سِيَبَوِيهِ جُزْأُهَا أَيْ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ مُقَدَّرَانِ، وَعِنْدَ الْمُبَرَّدِ حَرْفُ النَّدَاءِ سَدَّ مَسَدَ أَحَدِ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ أَيْ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ مُقَدَّرَ، وَالْمَفْعُولُ هَهُنَا عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ وَاجِبُ الذِّكْرِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، إِذْ لَا نِدَاءَ مِنْ دُونِ مُنَادَى ^(٥).

وَذَهَبَ بَعْضُ النُّحَاةِ إِلَى أَنَّ النَّاصِبَ لِلْمُنَادَى مَعْنَوِيٌّ وَهُوَ الْقَصْدُ، وَرُدَّ بِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ فِي عَوَامِلِ النَّصْبِ ^(٦)، أَيْ أَنَّ الْقَصْدَ لَيْسَ مِنَ الْعَوَامِلِ الَّتِي تُوجِبُ الْأَثَرَ فِي الْمَعْمُولِ.

وَيُعَلِّلُ ابْنُ هِشَامٍ (٧٦١هـ) حَذْفَ الْفِعْلِ فِي جُمْلَةِ النَّدَاءِ عَلَى حَدِّ قَوْلِ النُّحَاةِ أَنَّهُمْ لَمَّا عَلِمُوا أَنَّ الضَّرُورَةَ تَدْعُو إِلَى اسْتِعْمَالِ النَّدَاءِ كَثِيرًا، أَوْجَبُوا فِيهَا حَذْفَ الْفِعْلِ اكْتِفَاءً بِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: دَلَالَةُ قَرِينَةِ الْحَالِ، وَالثَّانِي: الْاسْتِغْنَاءُ بِمَا جَعَلُوهُ كَالنَّائِبِ عَنْهُ وَالْقَائِمِ مَقَامَهُ، وَهُوَ "يَا" وَأَخَوَاتُهَا ^(٧).

وَيُعَلِّلُ السِّيُوطِيُّ (٩١١هـ) حَذْفَ فِعْلِ النَّدَاءِ، قَائِلًا: "مِنْ الْمَنْصُوبِ مَفْعُولًا بِهِ بِفِعْلِ لَا زِمَ الْإِضْمَارِ، بِبَابِ الْمُنَادَى وَلِلزُّومِ الْإِضْمَارُ أَسْبَابٌ: الْاسْتِغْنَاءُ بِظُهُورِ مَعْنَاهُ، وَقَصْدُ الْإِنْشَاءِ، وَإِظْهَارُ الْفِعْلِ يُؤْهِمُ الْإِخْبَارَ، وَكَثْرَةُ الْاسْتِعْمَالِ وَالتَّعْوِيضُ مِنْهُ بِحَرْفِ النَّدَاءِ وَيُقَدَّرُ بِأَنْدِي أَوْ أَدْعُو إِنْشَاءً وَهَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ ^(٨)".

(١) المرجع نفسه، ج ١، ص ٣٢٩.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٨٢. والسِّيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٣٣. والأشْمُوني،

شرح الأشْمُوني، ج ٣، ص ٢٣.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٩٢.

(٤) انظر: المبرّد، المقتضب، ج ٤، ص ٢٠٢، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٢٧.

والأشْمُوني، شرح الأشْمُوني، ج ٣، ص ٢٣. والرّضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٢٤١.

(٥) الأشْمُوني، شرح الأشْمُوني، ج ٣، ص ٢٤. والرّضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٢٤٦.

(٦) انظر: السِّيوطي، همع الهوامع ٣٣/٣.

(٧) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٣٦.

(٨) السِّيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٣٣. وانظر: الصبان، حاشية الصبان، ج ٣، ص ١٤١.

يَقُولُ حماسَةٌ مُشِيرًا إِلَى خِلَافِ النُّحَاةِ حَوْلَ نَاصِبِ الْمُنَادَى: "وَهُنَا نَجِدُ اخْتِلَافَ سَبَبِيَّهِ وَالْمُبَرِّدِ فِي إِجْرَاءِ قَوَانِينِ التَّحْوِيلِ، إِذْ يَسْتَعْمَلُ سَبَبِيَّهِ قَانُونَ الْحَذْفِ، وَيَسْتَعْمَلُ الْمُبَرِّدُ قَانُونَ التَّعْوِيضِ، وَلِكِلَيْهِمَا مُتَّفَقَانِ عَلَى أَنَّ أَسْلُوبَ النَّدَاءِ مُحَوَّلٌ عَنْ تَرْكِيبِ آخَرَ هُوَ "أَدْعُو زَيْدًا" وَهَذَا التَّفْسِيرُ لِلتَّرْكِيبِ الْمَنْطُوقِ^(١).

وَيَرَى إِبْرَاهِيمُ السَّامِرَائِيُّ أَنَّ الَّذِي دَفَعَ النُّحَاةَ إِلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ "أَدْعُو" لِتَرْكِيبِ النَّدَاءِ أَوْ الدُّعَاءِ بِأَنَّ "يَا" سَدَّتْ مَسَدَ هَذَا الْفِعْلِ، وَجَعَلَهُمْ يَذْهَبُونَ هَذَا الْمَذْهَبَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا الْمُنَادَى فِي بَابِ الْمَنْصُوبَاتِ، وَأَنَّ الْمُنَادَى مَنْصُوبٌ فِي الْحَقِيقَةِ وَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ لِهَذِهِ الْأَدَاةِ الَّتِي نَابَتْ مَنَابَ الْفِعْلِ "أَدْعُو" أَوْ أَنَّ الْمُنَادَى مَنْصُوبٌ بِالْأَدَاةِ نَفْسِهَا بِسَدِّ الْفِعْلِ وَتَضَمُّنِهَا مَعْنَاهُ^(٢).

وَيُضَيِّفُ السَّامِرَائِيُّ مُفَنِّدًا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النُّحَاةُ الْقُدَامَى فِي عَامِلِ النَّصْبِ لِلْمُنَادَى الْمَنْصُوبِ: "وَإِذَا قُلْنَا إِنَّ "يَا" تَعْنِي الْفِعْلَ "أَدْعُو" أَوْ نَابَتْ مَنَابَهُ، انْبَنَى إِلَى قَوْلِنَا هَذَا إِنَّ "يَا مُحَمَّدٌ" تَعْنِي أَدْعُو مُحَمَّدًا، وَمِنْ غَيْرِ شَكٍّ أَنَّ أَسْلُوبَ النَّدَاءِ مِنَ الْأَسَالِيبِ الْخَاصَّةِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ مِنْ قَبِيلِ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ الْإِسْنَادِيَّةِ، فَلَيْسَ فِيهَا أَيُّ لَوْنٍ مِنَ ألْوَانِ الْإِسْنَادِ، فِي حِينٍ أَنَّ "أَدْعُو مُحَمَّدًا" جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ إِسْنَادِيَّةٌ فِيهَا الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ وَهُوَ الْمُتَكَلِّمُ، وَالْمُسْنَدُ وَهُوَ الْفِعْلُ "أَدْعُو"^(٣).

وَالْمَنْصُوبُ فِي النَّدَاءِ يَأْتِي عَلَى ضَرْبَيْنِ: مَنْصُوبٌ فِي اللَّفْظِ، وَمَنْصُوبٌ فِي الْمَحَلِّ^(٤)، فَالْمَنْصُوبُ فِي اللَّفْظِ قَسَمَهُ النُّحَاةُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ هِيَ: الْمُضَافُ، وَالْمُشَابِهُ لِلْمُضَافِ، وَنَكِرَةٌ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ^(٥)، فَهَذِهِ الْأَضْرُبُ الثَّلَاثَةُ يَسْتَوْجِبُنَ النَّصْبَ^(٦).

أَمَّا الْمُضَافُ فَقِيلَ إِنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى أَصْلِ النَّدَاءِ، الَّذِي يَجِبُ فِيهِ النَّصْبُ^(٧)، نَحْوُ قَوْلِنَا: يَا عَبْدَ اللَّهِ، فَالنُّحَاةُ يُقَدِّرُونَ فِعْلًا أَوْجَبَ النَّصْبَ فِي "عَبْدَ اللَّهِ" تَقْدِيرُهُ "أَدْعُو أَوْ أَنَادِي" وَهُوَ فِي رَأْيِهِمْ مَحْذُوفٌ وَجُوبًا لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى أَنَّ "يَا" سَدَّتْ مَسَدَ هَذَا الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ، وَأَخَذَتْ حُكْمَهُ فِي الْعَمَلِ، وَعَلَّلَ النُّحَاةُ هَذَا الْحَذْفَ بِأَنَّ أَسْلُوبَ النَّدَاءِ يَكْثُرُ اسْتِعْمَالُهُ فَلِذَلِكَ يَكْثُرُ تَعَرُّضُ عَنَاصِرِهِ لِلْحَذْفِ، وَقَرِينَةُ الْحَالِ تَدُلُّ عَلَيْهِ، بِالإِضَافَةِ إِلَى الِاسْتِعْنَاءِ عَنِ الْفِعْلِ بِمَا يَقُومُ مَقَامَهُ وَهِيَ حُرُوفُ النَّدَاءِ^(٨).

وَهَاجِمُ ابْنُ مَضَاءٍ (٦٠٥ هـ) هَذَا التَّقْدِيرَ الَّذِي رَأَى فِيهِ أَنَّهُ يُخْرِجُ أَسْلُوبَ النَّدَاءِ مِنَ الْإِنشَاءِ إِلَى الْإِخْبَارِ^(٩)، فَابْنُ مَضَاءٍ يَرْفُضُ هَذَا التَّقْدِيرَ لِكَوْنِهِ أَخْرَجَ التَّرْكِيبَ عَنِ

(١) حماسة، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص ٣٦.

(٢) السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص ٢١٢.

(٣) السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص ٢١٢. وانظر: مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية، ص ١١٩.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٢٧.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٢٧. وانظر: الأشموني، شرح الأشموني، ج ٣، ص ٢٢. والصبان، حاشية الصبان، ج ٣، ص ١٣٩. والرضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٢٤٨. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٣، ص ٢٣٣.

(٦) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٣٦.

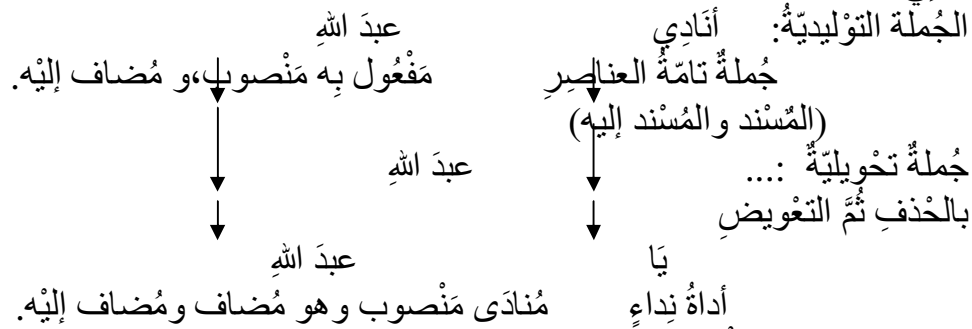
(٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٢٧.

(٨) انظر: حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص ٢٢٦.

(٩) انظر: القرطبي، الرد على النحاة، ص ٩٠.

مُرَادِهِ الَّذِي يَقْصِدُهُ الْمُتَكَلِّمُ وَهُوَ الْإِنْشَاءُ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ هِشَامٍ يَرَى أَنَّ الْفِعْلَ الْمُقَدَّرَ قُصِدَ بِهِ الْإِنْشَاءُ لَا الْإِخْبَارُ^(١).

فَالنُّحَاةُ فِي تَقْدِيرِهِمْ فِعْلاً مَحذُوفاً لِتَرْكِيبِ النَّدَاءِ^(٢)، يَهْدِفُونَ إِلَى تَكَامُلِ عَنَاصِرِ الْإِسْنَادِ، وَدَافِعُهُمْ فِي ذَلِكَ فِكْرَةُ الْعَامِلِ وَظُهُورُ حَرَكَةِ النِّصْبِ فِي آخِرِ الْأِسْمِ الْمُنَادَى الْمَنْصُوبِ، فَكَانَ لَا بُدَّ مِنَ الْبَحْثِ عَنِ الْعَامِلِ الَّذِي أَوْجَبَ هَذَا النِّصْبَ، وَهُمْ بِذَلِكَ يَسِيرُونَ وَفُقِ الْقَاعِدَةُ النَّحْوِيَّةُ الْمِغْيَارِيَّةُ الَّتِي تَفْرِضُ وَجُودَ عَامِلٍ دُونَ النَّظَرِ إِلَى أَنَّ النَّدَاءَ مِنَ الْأَسَالِيبِ الْخَاصَّةِ الَّتِي تَحْوِي نَوْعاً مِنَ الْأَنْفَعَالِ، إِذْ إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ هُمُّهُ الْوَحِيدُ، تَنْبِيهُ السَّامِعِ وَإِثَارَةُ انْتِبَاهِهِ، فَأَجْرَى بَعْضُ التَّحْوِيلَاتِ الَّتِي تَخْدِمُ غَرَضَهُ هَذَا، وَفُقِ النَّحْوُ الْآتِي:



وَيُمْكِنُ أَنْ نَلْمَسَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ "أُنَادِي عَبْدَ اللَّهِ" و"يَا عَبْدَ اللَّهِ" فَالْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ قَدَّرَ لَهَا النُّحَاةُ فِعْلاً مَحذُوفاً، فَهِيَ جُمْلَةٌ سَارَتْ وَفُقِ الْقَاعِدَةُ النَّحْوِيَّةُ وَتَحَقَّقَ فِيهَا عُنْصُرَا الْإِسْنَادِ، وَأَفَادَتِ الْإِخْبَارَ الَّذِي يَحْمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ، ثُمَّ حَدَثَ حَذْفٌ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ، حَيْثُ حُذِفَ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ الْمُسْتَتِرُ "أَنَا" مَعاً وَهَذِهِ جُمْلَةٌ تَوَلِيدِيَّةٌ بِنَيْتِهَا الْعَمِيقَةُ "أُنَادِي عَبْدَ اللَّهِ"، حُوِّلَتْ بِالْحَذْفِ وَالتَّعْوِيزِ إِلَى جُمْلَةٍ تَحْوِيلِيَّةٍ هِيَ "يَا عَبْدَ اللَّهِ"، أَيْ بِحُلُولِ حَرْفِ النَّدَاءِ مَحَلَّ الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ وَفَاعِلِهِ.

وَهُمْ بِهَذَا التَّقْدِيرِ قَدْ أَخْرَجُوا التَّرْكِيبَ مِنَ الْإِنْشَاءِ إِلَى الْإِخْبَارِ، وَكَانَ الْكَلَامُ جَوَابَ لِمَنْ يَسْأَلُ مَنْ تُنَادِي أَوْ مَنْ تَدْعُو؟ فَيُجِيبُ: عَبْدَ اللَّهِ، إِلَّا أَنَّ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، يُمَكِّنُ لَنَا أَنْ نَعُدَّهَا مِنْ بَابِ الْجُمْلِ غَيْرِ الْإِسْنَادِيَّةِ الَّتِي جِيءَ بِهَا لِتُعْبَّرَ عَنْ مَعْنَى أَنْفَعَالِي قَصْدِهِ الْمُتَكَلِّمُ مِنْ إِنْشَاءِ تَرْكِيبِ النَّدَاءِ، وَرُبَّمَا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ حَوَّلَ فِي كَلَامِهِ مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الْإِنْشَاءِ، فَآتَى بِحَرْفِ النَّدَاءِ، لِيشِيرَ إِلَى مَعْنَى التَّنْبِيهِ، وَلَفَتْ انْتِبَاهَ السَّامِعِ، وَظَلَّ الْمَفْعُولُ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى عَلَى حَرَكَتِهِ الْإِعْرَابِيَّةِ الَّتِي بَرَزَتْ عَلَى آخِرِهِ لِتَدُلَّ عَلَى هَذَا التَّحْوِيلِ، الَّذِي طَرَأَ عَلَى أَسْلُوبِ النَّدَاءِ، وَإِلَى هَذَا يُشِيرُ عَبَابَةُ قَائِلًا: "إِنَّ الْقَدَمَاءَ لَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَى أَنَّ ظَاهِرَةَ التَّحْوِيلَاتِ الْأَسْلُوبِيَّةِ فِي الْإِعْرَابِ، وَيَعُودُ السَّبَبُ فِي هَذَا إِلَى سَيْطَرَةِ نَظَرِيَّةِ الْعَامِلِ عَلَى التَّفَكُّيرِ النَّحْوِيِّ"^(٣).

وابن هشام (٧٦١هـ) عدَّ قولنا: يَا عَبْدَ اللَّهِ مِنْ بَابِ الْجُمْلِ الْفَعْلِيَّةِ؛ لِأَنَّ "يَا" عِنْدَهُ نَابِتٌ مَنَابٍ فَعْلٍ، قَدَّرُوهُ بِ "أَدْعُو" أَيْ أَنَّهُ عَدَّ التَّرْكِيبَ "يَا عَبْدَ اللَّهِ" مِنْ الْجُمْلِ

(١) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٣٦.

(٢) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٢٧. والأشموني، شرح الأشموني، ج ٣، ص ٢٣. والسيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٣٧.

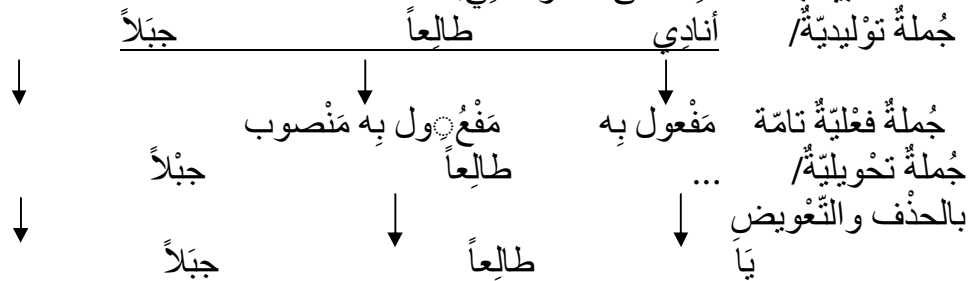
(٣) عبابنة، أثر التحويلات الأسلوبية، مجلة أبحاث اليرموك، م ١١، ص ١٦.

الإِسْنَادِيَّةُ الْفَعْلِيَّةُ. وَيُخَالِفُ مَهْدِي الْمَخْزُومِي ابْنَ هِشَامٍ فِي رَأْيِهِ هَذَا، إِذْ لَا يَعُدُّهَا مِنْ بَابِ الْجُمْلِ الْفَعْلِيَّةِ وَلَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ فَعْلٍ فِيهَا، ذَلِكَ لِأَنَّ النَّدَاءَ فِي رَأْيِهِ مِنْ بَابِ الْأَسَالِيبِ الْخَاصَّةِ الَّتِي تُؤَدِّي وَظِيفَةً بِمُرَكَّبٍ خَاصٍّ، لَهُ دَلَالَةٌ خَاصَّةٌ يَحْسُ بِهَا الْمُتَكَلِّمُ وَالسَّامِعُ وَلَنْ يُؤَدَّ هَذَا الْأَسْلُوبُ بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ وَلَا بِالْأَسْتِعَانَةِ بِغَيْرِ أَدْوَاتِ النَّدَاءِ^(١).

وَيَرَى الْمَخْزُومِيُّ أَنَّ أَسْلُوبَ النَّدَاءِ يَتَكَوَّنُ مِنْ أَدَاةِ النَّدَاءِ وَمُنَادَى، وَهَذَا هُوَ أَسْلُوبُ النَّدَاءِ، وَلَا يُؤَدَّى هَذَا الْأَسْلُوبُ بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ، وَإِنْ حُذِفَتِ الْأَدَاةُ وَإِقَامَةُ الْفِعْلِ الَّتِي قَدَّرُوهُ يُذْهَبُ بِالدَّلَالَةِ الْمَقْصُودَةِ مِنْ أَسْلُوبِ النَّدَاءِ، وَيَتَحَوَّلُ الْكَلَامُ مِنْ كَوْنِهِ إِنْشَاءً إِلَى كَوْنِهِ خَبَرًا^(٢).

وَأَمَّا الْمُضَارِعُ لِلْمُضَافِ أَيْ الشَّيْبَةِ بِالْمُضَافِ، فَحُكْمُهُ النَّصْبُ^(٣)، كَالْمُضَافِ وَقِيلَ هُوَ مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِنَا: يَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ، يَا كَثِيرًا خَيْرَهُ، وَيَا ضَارِبًا زَيْدًا، وَيَا مَضْرُوبًا غَلَامَهُ، وَيَا طَالِعًا جَبَلًا^(٤)، وَسَمَاءَ ابْنَ هِشَامٍ بِالْمَطْوَلِ وَالْمَمْطُولِ مِثْلَ قَوْلِهِمْ: مَطَلَتْ الشَّيْءَ إِذَا مَدَدْتَهُ^(٥).

وَقَدَّرَ النُّحَاةُ هُنَا فِعْلًا حُذِفَ تَقْدِيرُهُ "أَدْعُو أَوْ أُنَادِي"، وَحُذِفَ هُنَا فِي رَأْيِهِمْ وَاجِبٌ، لَا يَجُوزُ ظُهُورُهُ، ذَلِكَ أَنَّ "يَا" نَابَتْ مَنَابَهُ، فَيَكُونُ التَّرَكِيبُ الْأَصْلُ فِي أَسْلُوبِ النَّدَاءِ الشَّيْبَةِ بِالْمُضَافِ، عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:



وَمَا يَجِبُ النَّصْبُ فِيهِ حَتَّمًا فِي الْمُنَادَى النَّكِرَةِ غَيْرِ الْمَقْصُودَةِ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِنَا: يَا رَجُلًا، وَيَا غَلَامًا، فَرَجُلٌ وَغَلَامٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ يُرَادُ بِهِ الشَّائِعُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَّهْ الْخُطَابُ نَحْوَهُمَا مُخْتَصًّا بِالنَّدَاءِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ الْأَعْمَى يَقُولُ: "يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي"، وَيَا غَلَامًا أَجْزَنِي "فَلَا يُرَادُ رَجُلًا بَعِيْنَهُ أَوْ غَلَامًا بَعِيْنَهُ، فَالْنَّصْبُ فِي هَذَا الضَّرْبِ وَاجِبٌ^(٦). وَمِثَالُهُ مِنَ الشَّعْرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٧):

أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغَا نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

(١) انظر: المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ٥٣.

(٢) انظر: المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٣٨.

(٣) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٢٧. والأشموني، شرح الأشموني، ج ٣، ص ٢٣.

والسيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٣٧.

(٤) انظر: المراجع أنفسها، والصفحات أنفسها.

(٥) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية، ص ١٣٢.

(٦) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٢٨. والأشموني، شرح الأشموني، ج ٣، ص ٢٣.

وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٣، ص ٢٣٥.

(٧) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٢٨. والأشموني، شرح الأشموني، ج ٣، ص ٢٢.

وابن هشام، شرح اللمحة البدرية، ص ١٣٣. وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٣٦. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٣، ص ٢٣٥.

الشاهد فيه نصب "راكباً"؛ لأنه مُنادى إذ لم يقصد ركباً عينه، إنما أراد ركباً من الركبان يُبلغ خبره، ولو أراد ركباً بعينه لبناء على الضم.

أما المُنادى المُفرد فذهب النحاة مذهب عدّة في سبب بناءه، إذ يقول سيبويه: "ورفعوا المُفرد كما رفعوا قبل وبعد وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيد ويا عمر، وتركوا التنوين في المُفرد كما تركوه في قبل" (١).

وقال ابن يعيش: "وأما انتصابه محلاً، فإذا كان المُنادى مُفرداً معرفة يُبنى على الضم، ويكون موضعه النصب، وذلك على ضربين: أحدهما: ما كان معرفة قبل النداء، والثاني: ما كان مُعرّفاً في النداء، ولم يكن قبل كذلك" (٢).

فالمُنادى المُفرد يُبنى على ما يُرفع به لفظاً وهو الضمة في المُفرد، نحو قولنا: يا زيد، أو نائب الضمة نحو: يا زيدان، ويا زيدون، ويا رجال، ويا هُنْدَات، أو تقدير، نحو قولنا: يا موسى، يا قاضي، وما كان مبنياً قبل النداء، نحو: يا سيبويه، يا خمسة عشر، وهذا مذهب الجمهور" (٣).

وعرض ابن الأنباري لآراء النحاة في مسألة بناء المُفرد إذ ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المُنادى المُعرّف المُفرد مرفوعٌ بغير تنوين، واحتجوا بأنهم وجدوه لا مُعرب له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض، وهو مفعول المعنى (٤).

أما البصريون فذهبوا إلى أنه مبنياً على الضم وموضعه النصب؛ لأنه مفعول، ودلّوا على ذلك بأن قالوا: إنما قلنا إنه مبنياً وإن كان في الأصل مُعرباً؛ لأنه أشبه كاف الخطاب، وكاف الخطاب مبنية فكذلك ما أشبهها، ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف والإفراد (٥).

وذهب الفراء إلى أن المُنادى مبنى على الضم وليس بفاعل ولا مفعول، ومردّه في رأيه هذا إلى أن الأصل في النداء أن يقال: يا زيداه، فيكون الاسم بين صوتين مديدين وهما "يا" في أول الاسم والألف في آخره، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو "يا" وحذفوا الألف من آخره، وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيهاً بـ "قبل" وبعد إذا قطعتا عن الإضافة (٦).

فالمُنادى في رأي الكوفيين ليس بفاعل ولا مفعول، وهذا يُشير إلى إلغاء التركيب الإسنادي في أسلوب النداء، أي عدم الحاجة في هذا الأسلوب إلى عنصري الإسناد "المُسند والمُسند إليه" إذ إن الرفع لا يحتاج فيه إلى عامل على الرغم من موقعه في محلّ النصب، كما أنهم ألغوا التقدير والتأويل بالغائب فكرة التركيب الإسنادي؛ ذلك لأن التقدير يُخرج أسلوب النداء إلى أسلوب آخر لا يتضمّن (٧).

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٨٣.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٢٨.

(٣) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٢٨. والأشموني، شرح الأشموني، ج ٣، ص ٢١.

والسيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٣٨. وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٣٦. وابن هشام، شرح اللمحة البدرية، ص ١٣٢.

(٤) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: ٤٥.

(٥) المرجع نفسه، المسألة: ٤٥.

(٦) المرجع نفسه، المسألة: ٤٥.

(٧) انظر: مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية، ص ١٢٠.

وعاب ابن مضاء على النحويين هذا التأويل ،لأنه يؤدي الى تداخل اسلوب الانشاء بأسلوب الخبر^(١).

وقد تبنى عبد الرحمن أيوب هذه الفكرة حين ذهب إلى أن التأويل غير مقبول من الناحية الدلالية ،فلا تساوي بين الخبر والإنشاء^(٢).

ويرفض تمام حسن تقدير الفعل في أسلوب النداء؛ لأن النداء من الأساليب التي تعتمد على قرينة الأداء، وهي قرينة لفظية تابعة لقرائن التعليق^(٣).

ويرى عبد المتعال الصعيدي أن المنداد ليس بمُسند إليه وهو يضم إذا كان علماً أو نكرة مفصودة، ويعلل سبب الضم في هاتين الحالتين ولم ينصب كباقي حالات النداء؛ لأنه إذا قصد به معين حذف منه التنوين، فلو نصب بعد حذف تنوينه لاشتبه بالمنداد المضاف إلى ياء المتكلم؛ ولأنها قد تقلب في باب النداء ألفاً ثم تحذف وتبقى الفتحة قبلها مشيرة إليها فنقول: يا غلاماً، ويا غلامي، ويا غلاماً، ففرغوا، من النصب والجر إلى الضم حيث لا شبهة بقاء المتكلم وهو ضم بناء لا حركة إعراب^(٤).

بل ذهب الصعيدي أبعد من ذلك حيث يرى أنه من الممكن أن تثوب الضمة عن الفتحة في المنداد المفرد، ولا غرابة في ذلك، فقد نابت الكسرة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم، ونابت الفتحة عن الكسرة في الاسم الذي لا يتصرف، ويمكن أن تجعل الفتحة مقدرة في المنداد المفرد، ويكون المانع من ظهورها خوف التباس المنداد المفرد بالمنداد المضاف إلى ياء المتكلم، ويقال في إعراب: يا محمد "محمد: منداد منصوب بالضممة نيابة عن الفتحة، أو يقال: محمد منداد منصوب بفتحة مقدرة^(٥).

ويمكن لنا أن نلمس أثر القاعدة النحوية المعيارية التي أخضع لها النحاة أسلوب النداء لتسوية الحركة الإعرابية في آخر الاسم المنداد المفرد المبني على الضم، إذ إن المنداد يعد في رأي النحاة من باب المفعولات، فكان لا بد من البحث عن مخرج لهذه المسألة فقالوا إنه ينبئ على الضم، ويكون موضعه نصباً^(٦)، أي أنه مبني على الضم في محل نصب.

فجُملة النداء دخل عليها غير عنصر من عناصر التحويلات النحوية التي قصد منها تسوية الحركة الإعرابية "الضممة" ومن ثم النصب على المحل، فالنحاة يقدرون فعلاً محذوفاً مع فاعله المقتدر بضمير المتكلم^(٧)، فهم يفترضون وجود فعل وفاعل في جملة النداء، ثم حذفوا لغرض بناء جملة النداء، ومنهم من ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ عد "يا" نائبة مناب هذا الفعل المحذوف، أو ربما هي من عمل النصب في الاسم المنداد، فهم يقدرون جملة توليدية في نحو قولنا: "يا زيد" محولة عن جملة توليدية: "يا أنادي زيداً".

جملة توليدية / أنادي زيداً

- (١) انظر: القرطبي، الرد على النحاة، ج ٨٩ وما بعدها.
- (٢) انظر: أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ج ١٤٦.
- (٣) حسن، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٩.
- (٤) انظر: الصعيدي، النحو الجديد، ص ٢٥.
- (٥) الصعيدي، النحو الجديد، ص ١٢٥.
- (٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٢٢.
- (٧) انظر: حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص ٢٢٦.

لكن تركيب النداء دالٌّ على المعنى في ذاته، ودلالته مَحْصُورَةٌ في استرعاء اهتمام السامع وشِدَّ انتباهه لما سيأتي بعده، وعليه فهو تركيبٌ لا يحتاج إلى تقدير فعل محذوف؛ لأنَّك إن قلت: يا زيد وتسكت يكون التركيب الإسنادي المقصود محذوفاً وهو (أقبل). ثم هو من الناحية التركيبية أداة نداء ناصبة ومنادى منصوب أو مبني في محل نصبٍ من دون تقدير، فليس من داعٍ لأن نلحقه بالتركيب الإسنادية؛ لأنه لا يحمل إسناداً بل تنبيهه إلى إسناد بعده.

ولما كانت جملة النداء جملةً غير إسنادية في بنيتها الظاهرة فقد لجأ النحاة إلى المعنى، ووجدوا أن معنى جملة النداء في المَحْصَلَة النهائية هو "أدعُ أو أنادي"، ووجدوا أن تقدير هذا العامل يُحَقِّق غايَتَيْن: الأولى: إقامة عناصر الإسناد في الجملة، واكتمالها مما يُحَقِّق أركان القاعدة النحوية، وثانيهما: أن هذا العامل الفعلي يُسَوِّغ الحركة الإعرابية، وهي حركة النصب، مع أن النظر المباشر لجملة النداء لا يُسَعِّفنا في حقيقة الأمر في التماس معنى المفعول به في تراكيب النداء^(١).

وقد يصح حذف أداة النداء اختصاراً، ويبقى عملها على رأي من قال إنه جيء بها عوضاً عن الفعل المحذوف "أنادي أو أدعُ" أو أنها هي العاملة في الاسم المُنَادِي المنصوب، ولكن كيف يجوز حذف ما جاء عوضاً عن محذوف، إذ لا يُعَقَّل أن تُقَدَّر ثم تُحذف، ومن أمثلتهم قوله تعالى: "يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا"^(٢)، وقوله تعالى:

رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴿٣﴾، وحذف حرف النداء "يا" يكثر في كلام العرب، إلا أن النحاة حدّدوا مواضع لا يجوز فيها حذف حرف النداء، ومن هذه المواضع مع لفظ الجلالة "الله" إذا لم تلحقه الميم، والمستغاث نحو: يا لزيد، والمتعجب منه نحو: يا للماء، والمندوب نحو: يا زيدا، واسم الجنس واسم الإشارة نحو قولنا: يا ذا ادعُ فليس بعد اشتعال الرأس شيئاً إلى الصبا من سبيل النكرة غير المقصودة، وهذا مذهب البصريين وجوز بعضهم حذفه في المواضع الثلاثة الأخيرة^(٤).

أما حذف المُنَادِي ففيه خلاف بين النحاة، فجزم ابن مالك بجوازه، مثل الأمر والدعاء، وخرج عليه قوله تعالى: "أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ"^(٥). وقد يُحذف لقيام قرينة عليه، فالمُنَادِي مفعول به فيجوز حذفه إذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به، فإنه قد يُحذف "نسياً منسياً"^(٦)، وقوله: "ألا يا اسجدوا" بتخفيف "ألا" على أنها

(١) انظر: كناعنة، الصراع بين التراكيب النحوية، ص ١١٠.

(٢) سورة يوسف، الآية ٢٩.

(٣) سورة آل عمران، الآية ٨.

(٤) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٤٣.

(٥) سورة النمل، الآية ٢٥.

(٦) الرضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٤٢٥.

حرفُ تَنْبِيهِ و"يا" حرفُ نِدَاءٍ أَي: يَا قَوْمُ اسْجُدُوا، ومن قرأ: "أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ

﴿١﴾"، بتشديد اللّام فـ "إِنَّ" ناصبة للمُضارع أدْغِمت في لام "لا"، ويسجدوا فعل مُضارع سقط نونُه بالنصب، أَي: فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ، لأنَّ يسجدوا ولا زائدة^(٢). وقوله تعالى: "أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ" ﴿٣﴾، كُلُّهُم شَدَّدَ اللّام في "أَلَّا" إِلَّا الْكَسَائِي فَإِنَّهُ خَفَّفَهَا ولم يجعلَ فيها "أَنْ"، ووقف "أَلَا يَا" ثُمَّ ابْتَدَأَ "اسْجُدُوا" ﴿٤﴾. أمَّا قِرَاءَةُ الْكَسَائِي فَقَالَ عَنْهَا مَكِّي: "أَمَّا قِرَاءَةُ الْكَسَائِي بِتَخْفِيفٍ "أَلَا" فَإِنَّهُ عَلَى مَعْنَى: أَلَا يَا هَؤُلَاءِ اسْجُدُوا، فـ "أَلَا" لِلتَّنْبِيهِ، وَيَا لِلنِّدَاءِ، وَحُذِفَ الْمُنَادَى لِذِلَالَةِ حَرْفِ النِّدَاءِ عَلَيْهِ، وَاسْجُدُوا مَبْنِي عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ" ﴿٥﴾.

نداءُ الْمُعْرِفِ بِأَلِ التَّعْرِيفِ ذَكَرَهُ سَبِيوِيهِ قَائِلًا: "هَذَا بَابٌ لَا يَكُونُ الْوَصْفُ الْمُفْرَدُ فِيهِ إِلَّا رَفْعًا، وَلَا يَقَعُ فِي مَوْقِعِهِ غَيْرُ الْمُفْرَدِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَيَا أَيُّهَا الرَّجُلَانِ، وَيَا أَيُّهَا الْمَرْأَتَانِ، فَأَيُّ هَهُنَا فِيمَا زَعَمَ الْخَلِيلُ (رَحِمَهُ اللَّهُ) كَقَوْلِكَ يَا هَذَا، وَالرَّجُلُ وَصَفٌ لَهُ كَمَا يَكُونُ وَصْفًا لِهَذَا، وَإِنَّمَا صَارَ وَصْفُهُ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ؛ لِأَنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَقُولَ يَا أَيُّ، وَلَا يَا أَيُّهَا وَتَسْكُتَ؛ لِأَنَّهُ مُبْهَمٌ يُلْزَمُهُ التَّفْسِيرُ، فَصَارَ هُوَ وَالرَّجُلُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، كَأَنَّكَ قُلْتَ يَا رَجُلٌ" ﴿٦﴾.

وعدَّ قولهم "يا أَيُّهَا الرَّجُلُ" من باب انتصاب المُنادى مَحَلًّا، فَأَيُّ مُنَادٍ مُبْهَمٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ لَكُونِهِ مَقْصُودًا وَمُشَارًا إِلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ يَا رَجُلُ، وَهِيَ تَنْبِيهِ، وَالرَّجُلُ نَعْتٌ وَالْغَرَضُ نداءُ الرَّجُلِ وَإِنَّمَا كَرِهُوا إِبْلَاءَ أَدَاةِ النِّدَاءِ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللّامُ فَأَتَوْا بِأَيٍّ وَصَلَّةً إِلَى نداءٍ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللّامُ، فَصَارَتْ أَيٌّ وَهِيَ وَصِفَتُهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ^(٧).

ويورد الرضوي رأياً لبعض النحاة: إِنَّمَا لَمْ يَجْمَعُوا بَيْنَهُمَا كَرَاهَةً اجْتِمَاعِ حَرْفَيْ تَعْرِيفٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ اجْتِمَاعَ حَرْفَيْنِ فِي أَحَدِهِمَا مِنَ الْفَائِدَةِ مَا فِي الْآخَرِ وَزِيَادَةُ لَا تُسْتَنَكَّرُ، كَمَا فِي "لَقَدْ" وَقَالُوا: وَلَيْسَ الْمَحْذُورُ اجْتِمَاعُ التَّعْرِيفَيْنِ الْمُتَغَايِرَيْنِ بِدَلِيلِ قَوْلِكَ: يَا هَذَا، وَيَا عَبْدَ اللَّهِ، وَيَا اللَّهَ، بَلْ الْمُمْتَنِعُ اجْتِمَاعُ أَدَاتِي التَّعْرِيفِ لِحُصُولِ الاسْتِغْنَاءِ بِأَحَدِهِمَا^(٨).

(١) سورة النمل، الآية ٢٥.

(٢) الرضوي، شرح الكافية، ج ١، ص ٤٢٦.

(٣) سورة النمل، الآية ٢٥.

(٤) ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، (د.ط)، ١٩٧٢م، ص ٤٨٠.

(٥) مكِّي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٨١م، ج ٢، ص ١٥٨.

(٦) سبوي، الكتاب، ج ٢، ص ١٨٨.

(٧) انظر: ابن يعش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٣٠. والرضوي، شرح الكافية، ج ١، ص ٣٧٣.

(٨) الرضوي، شرح الكافية، ج ١، ص ٣٧٤.

ولم يخرج عن هذا إلا لفظ الجلالة فإنه يصحُّ مُناداته بالياء دون إدخال أيها عليه، إلا أنها حُذفت في القرآن وعوّض عنها بالهاء والميم، نحو قوله تعالى: "قل

اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴿٤٦﴾" (١). ويُعلّل سيبويه ذلك بقوله: "واعلم أنه لا يجوز لك أن تُنادي اسماً فيه الألف واللام البتّة؛ إلا أنهم قد قالوا: يا الله اغفر لنا، وذلك من قيل أنه اسمٌ يلزمه الألف واللام، لا يفارقانه، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف (٢)". وشدّد مجيء قولهم يا اللَّهُم في الشعر، أي أن يُجمع بين العوض والمعوّض، "يا والميم" كقول الشاعر (٣):

إني إذا ما حدثتُ أَلَمَّا أقولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا

والشاهد فيه قوله "يا اللَّهُمَّ" حيث جمع بين "يا" والميم المُشدّدة التي تأتي عوضاً عنه، وعدّ هذا من باب الشاذ النادر، الذي يُحفظ ولا يُقاس عليه. والنّحاة القدامى أدركوا القيمة الانفعالية في بعض أنماط النداء، كالندبة والاستغاثة والترخيم أو العجب، إذ يقول الرضي: "والمندوب مُنادى على وجه التقجّع، وكذا المُستغاث مُنادى دخله معنى الاستغاثة، وكذا المُتعبج منه مُنادى دخله معنى التعبج، فمعنى يا للماء، ويا للدّواهي: احضرا حتّى يُتعبج منكما" (٤).

إنّ ما حمل النّحاة على تقدير فعلٍ محذوفٍ في أسلوب النداء أو المندوب بأنّ الياء سدّت مسدّد الفعل المحذوف، فأوجبّت النصب في الاسم المُنادى المنصوب لفظاً أو محلاً، هو انطلاقهم من فكرة العامل، بعيداً عن نظرية الإسناد وفكرة العامل، إذ يُمكن لنا أن نعدّ مثل هذه التراكيب من باب الأساليب الخاصّة التي يلجأ إليها المُتكلّم ليعبر عن مواقف لغويّة معيّنة، إذ إنّها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأدوات خاصّة، وجرّيانها مجرى المثل، فهي صيغٌ مسكوكة لا يجوز تأويلها أو تبديلها (٥)، فهي جُمْلٌ غيرٌ إسناديّة لا يُمكن يُمكن أن نعدّها من الجُمْل الفعلية لمجرد تأويل النّحاة لها بعبارة فعلية، ومنهم من سماها بالجُمْل الفعلية غير الإسناديّة (٦).

فأسلوبُ النداء يتكوّن من أداة النداء ومُنَادى، وهذا الأسلوب لا يؤدّي بغير هذا اللفظ، وإنّ حذف الأداة وإقامة الفعل مكانها أو التّطرّ إلى أنّ الأداة هي العامل، يذهب بالدّلالة المقصودة من أسلوب النداء، وينقل الكلام من الإنشاء إلى الإخبار، والأصل أنّ جُمْلَةَ النداء جُمْلَةٌ إفصاحيّة إنشائيّة.

(١) سورة الزمر، الآية ٤٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٩٥. وابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٤٩١. والأشموني، شرح الأشموني، ج ٣، ص ٣٢. والوراق العلل في النحو، ص ٢٠٣. وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٤٧.

(٣) انظر: الأشموني، شرح الأشموني، ج ٣، ص ٣٢. وبلا نسبة في ابن الأنباري، أسرار العربية، ص ٢٣٢. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٣، ص ٢٣٦.

(٤) الرضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٣٤٥ و ٣٤٦.

(٥) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١١٧.

(٦) أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١٢٩.

وربما ما ذهب إليه المُحدثون هو أقرب إلى روح اللُّغة والاستعمال اللُّغويّ الواقعي؛ لأنّه يُوفّر على المُعرب تقديراتٍ وتأويلاتٍ لا مُسوِّغ لها، ويجعل المُتكلّم في حلٍّ من قيود النحاة وأكثرَ حُرِّيَّةً في التعبير عن مُرادِه، إذا كان الموقِف اللُّغويّ يفتّضي منه أن يُنتج تراكيِبَ لُغويَّةٍ تخلو من عناصرِ الإسناد.

الخاتمة

بحَثت هذه الدِّراسةُ الأساليبَ الخاصَّةَ في بابِ المنصوباتِ تركيباً وأثراً في الدِّلالة، إذ إنه ورد عن العربِ تراكيبُ خاصَّةٌ سماعياً في بابِ المفاعيلِ وبابِ الأساليبِ اللُّغويَّةِ الانفعاليَّةِ، فاختلَف النَّحاةُ في تفسِيرِ ظُهورِ الحركةِ الإعرابيَّةِ في أواخرِ الأسماءِ المُندرجةِ في هذه التراكيبِ اللُّغويَّةِ السَّماعيَّةِ، إذ لجأ النُّحويُّون إلى تقديرِ عواملٍ أُوجِبَتِ النصبُ في هذه الأسماءِ، انطِلاقاً من فكرةِ العاملِ التي تقومُ على أن كلَّ أثرٍ لا بدَّ له من مؤثرٍ، وأنَّ كلَّ منصوبٍ لا بدَّ له من ناصِبٍ، فهم يُقدِّرون ويتأولون أفعالاً حُذِفَت من هذه التراكيبِ اللُّغويَّةِ السَّماعيَّةِ، وذلك لِتبريرِ الحركةِ (الفتحة)، من دونِ النَّظرِ إلى أن هذه التراكيبِ اللُّغويَّةِ ربُّما حدثت فيها تحوُّلٌ في موقِفِ المتكلمِ من الخبرِ إلى الإنشاءِ، لغرضٍ بلاغيٍّ قصده المتكلمُ وفهمه المُتلقي.

أما المُحدِّثون فإنهم درسوا هذه التراكيبِ اللُّغويَّةِ في إطارِ ما يُعرَفُ بالتحوُّلاتِ الأسلوبيةِ التي تطرأ على كلامِ المتكلمِ وفق الموقِفِ الانفعاليِّ الطاريءِ، فهم يرون أنها تراكيبُ لُغويَّةٌ من بابِ الجُمْل غيرِ الإسناديةِ التي لا نحتاجُ فيها إلى عناصرِ الإسنادِ ليكتَمِلَ معناها، فهي جُمْل غيرُ إسناديةٍ تُؤدِّي معناها اعتماداً على قرائنِ الأحوالِ، أو الموقِفِ اللُّغويِّ الذي يكونُ عليه الكلامُ، أو السياقُ، وهو أكبرُ القرائنِ الدَّالةِ على المعنى. إنَّ أهمَّ ما توصَّلتُ إليه هذه الدراسةُ أنه يُمكنُ أن تأتي تراكيبُ لُغويَّةٌ واضحةٌ المعنى لا لبسٍ فيها ولا غُموضٍ، من دونِ أن تُقدَّرَ فعلاً حُذِفَ منها ربُّما ظُهورُهُ يُؤدِّي إلى تغيُّرٍ في المعنى، كما أن الفتحةَ ليستُ علماً للمفعوليَّةِ أو ناتجةً عن عاملٍ ظاهرٍ أو مُقدَّرٍ في هذه التراكيبِ، بل إنها حركةٌ اقتضاها تحوُّلُ المتكلمِ في كلامِهِ من الخبرِ إلى الإنشاءِ للتعبيرِ عن موقِفٍ لُغويٍّ انفعاليٍّ.

إنَّ ما ذهبَ إليه المُحدِّثون في دراستِهِم لِمِثْلِ هذه التراكيبِ الخاصَّةِ وعدَّها من بابِ الأساليبِ الخاصَّةِ والعباراتِ الجاهزةِ والجُمْل ذاتِ الطَّرَفِ الواحدِ أو الجُمْل غيرِ الإسناديةِ، هو رأيٌ صائبٌ، إذ يُمكنُ لنا أن نعدَّ هذه التراكيبِ اللُّغويَّةِ السَّماعيَّةِ، والصَّيغِ الانفعاليَّةِ من بابِ المُتَحجِّراتِ اللُّغويَّةِ التي جمَدَت على هذه الهيئَةِ، وجَرَّت مَجْرى المِثْلِ لا يدخلها تبديلٌ أو تغيُّرٌ، ربَّما يغيِّرُ معناها ويحرفه عن المعنى الذي أرادَه المتكلمُ عندما أنتجَ هذه التراكيبِ، والفتحة في هذه التراكيبِ قيمتها الدلالية تكمن في أنها تشير إلى المعنى الانفعالي، وأن هناك تحوُّلاً طرأ على موقِفِ المتكلمِ وغيرِ في كلامِهِ من الخبرِ إلى الإنشاءِ، لغرضٍ بلاغيٍّ.

إنَّ ما ذهبَ إليه المُحدِّثون في عدِّهم هذه التراكيبِ اللُّغويَّةِ من بابِ الأساليبِ الخاصَّةِ أو العباراتِ المسكوكَةِ الجاهزةِ هو أقربُ إلى رُوحِ اللُّغةِ والاستعمالِ اللُّغويِّ الواقعيِّ؛ لأنَّه يُوفِّرُ على المُعَرِّبِ تَقْدِيراتٍ وتَأويلاتٍ لا مُسَوِّغَ لها، ويجعلُ المتكلمَ في حِلٍّ من فُيُودِ النَّحاةِ وأكثرَ حُرِّيَّةً في التعبيرِ عن مُرادِهِ، إذا كانَ الموقِفُ الانفعاليُّ يفتَضِي أن يُنتِجَ المتكلمُ تراكيبَ لُغويَّةً خاصَّةً قادِرةً على حملِ مشاعِرِهِ وانفعالاتِهِ إلى المُتلقي، من دونِ لبسٍ أو غُموضٍ.

ومَهْمَا يَكُن من أمرٍ فهذه الدراسةُ ليست إلا مُحاولَةً لِتَحْلِيلِ بعضِ التراكيبِ اللُّغويَّةِ السَّماعيَّةِ في بابِ المفاعيلِ والأساليبِ اللُّغويَّةِ الانفعاليَّةِ الخاصَّةِ، ولا ادَّعي الكَمالَ فيها، وإنما هي مُحاولَةٌ في مَجالِ البَحْثِ وخطوةٌ من خُطاهِ، واللهُ أسألُ أنْ أَكُونَ

وَفَقَّتُ فِي عَرْضِ الْمَوْضُوعِ وَقَدَّمْتُ شَيْئاً، فَإِنْ أَصَبْتُ فَمِنَّةٌ مِنَ اللَّهِ، وَإِنْ أَخْطَأْتُ فَقَدَرِي
أَنْتَنِي حَاوَلْتُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

المراجع

- الأخفش، سعيد بن مسعدة (٩٧٩م). **معاني القرآن**، تحقيق: فايز فارس الحمد، المطبعة العصرية، الكويت.
- الأزهري، خالد بن عبد الله (د.ت). **شرح التصريح على التوضيح**، دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي.
- الأزهري، أبو منصور (٩٦٣م). **معجم تهذيب اللغة**، المؤسسة العربية للتأليف والترجمة.
- الأشموني، أبو الحسن نور الدين (٩٩٨م). **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، قدم له: حسن محمد، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات (٩٨٢م). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات (٩٩٩م). **أسرار العربية**، تحقيق: بركات يوسف هيّود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- الأندلسي، أبو حيان (٩٩٠م)، **البحر المحيط**، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة.
- أنيس، إبراهيم (٩٧٥م)، **من أسرار اللغة**، مكتبة الإنجلو، القاهرة، مصر، الطبعة الخامسة.
- أيوب، عبد الرحمن (٩٥٧م). **دراسات نقدية في النحو العربي**، مؤسسة الصباح، الكويت (د.ط.).
- برجستراسر (٩٨٢م)، **التطور النحوي للغة العربية**، أخرجه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ودار الرفاعي، الرياض، السعودية.
- البزرة، أحمد مختار (د.ت). **أساليب التوكيد من خلال القرآن**، مؤسسة علوم القرآن، دمشق - سوريا، وبيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- البغدادی، عبد القادر بن عمر، (٩٧٩). **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية.
- البغوي، أبو محمد الحسن بن مسعود (د.ت). **معالم التنزيل**، حققه وشرح أحاديثه: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة للنشر، والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الرابعة.
- بوالصة، عمار إلياس (٢٠٠٧م). **المنصوبات في ضوء إحياء النحو**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، الجامعة الأردنية، بإشراف محمد حسن عواد.
- الجرجاني، عبد القاهر (٩٧٨م). **دلائل الإعجاز**، بيروت، لبنان، (د.ط.).
- الجرجاني، عبد القاهر (٩٨٢م). **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، المجلد الأول، (د.ط.).
- الجرجاني، علي بن محمد الشريف (٩٦٩م). **التعريفات**، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، (د.ط.).

أبو جناح، صاحب (١٩٩٨م). دراسات في نظرية النحو العربي، دار الفكر، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٩١٣م). الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٩٨٥م). اللمع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت لبنان، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٩٨٨م). سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى.

الجواري، أحمد عبد الستار (١٩٨٤م). نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد - العراق، (د.ط.).

حسان، تمام (١٩٨٥م). اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة.

حسان، تمام (د.ت). الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى.

حسن، عباس (د.ت). النحو الوافي، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة والخامسة.

الحلي، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف السمين (١٩٩٤). الدر المصون، تحقيق: علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

حماسة، محمد عبد اللطيف (١٩٨٣م). العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين القديم والحديث، الكويت، (د.ط.).

حماسة، محمد عبد اللطيف (١٩٩٠). من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، (د.ط.).

حمودة. طاهر سليمان (١٩٨٤م). ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، (د.ط.).

الحموز، عبد الفتاح (١٩٨٤م). التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، الطبعة الأولى.

الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت (١٩٩١م). معجم الأدباء، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

ابن حنبل، أحمد (١٩٩٨). مسند الإمام أحمد، بيت الأفكار الدولية، بيروت - لبنان، (د.ط.).

الحنيطي، خلدون (١٩٩٨م). المنصوبات بين القاعدة التركيبية والقيمة الدلالية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة مؤتة، إشراف الاستاذ الدكتور: يحيى عطية عابنة.

ابن خلدون، عبد الرحمن (١٩٩٥م). المقدمة، تحقيق: درويش الجويدي، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

الخولي، محمد علي (١٩٨١م). قواعد تحويلية للنحو العربي، الرياض، الطبعة الأولى.

ابن الدهان، أبو محمد سعيد المبارك (٢٠١٠م). شرح الدروس في النحو، تحقيق: جزاء المصاروة، دار أسامة، عمان - الأردن، الطبعة الأولى.

ابن أبي ربيعة، عمر، ١٩٩٢، ديوان عمر ابن أبي ربيعة، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى.

رضوان، عبد الرحيم (د.ت). **في النحو العربي**، مركز الفرقان الثقافي، إربد، الأردن، (د.ط).

الرضي، رضي الدين محمد بن الحسن (٢٠٠٠م). **شرح الكافية**، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، الطبعة الاولى.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن (١٩٨٨م). **الجمال في النحو**، حققه وقدم له: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، إربد - الأردن، الطبعة الرابعة.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن (١٩٩٦م). **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت - لبنان، الطبعة السادسة.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (د.ت). **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (١٩٩٣م). **المفصل في صنعة الإعراب**، قدم له: علي أبو ملح، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (د.ت). **الكشاف**، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (١٩٧٧)، **المستقصى في أمثال العرب**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية.

ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن (١٩٩٧م). **حجّة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان. الطبعة الخامسة.

السامرائي، إبراهيم (١٩٨٣م). **الفعل زمانه وأبنيته**، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة.

السامرائي، إبراهيم (١٩٩٧) **النحو العربي نقد وبناء**، دار عمار، عمان، الأردن، الطبعة الاولى

السامرائي، فاضل صالح (١٩٨٧م). **معاني النحو**، وزارة التعليم العالي، بيت الحكمة، جامعة بغداد، العراق، (د.ط).

السامرائي، فاضل صالح (١٩٩٤م). **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، منشورات المجمع العلمي، بغداد - العراق، (د.ط).

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (١٩٩٩م). **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الأردن، الطبعة الرابعة.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (١٩٩١م). **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت - لبنان، الأردن، الطبعة الاولى.

السيوطي، جلال الدين (١٩٧٧م). **المطالع السعيدة في النحو والصرف والخط**، تحقيق: نبهان ياسين حسيّن، الجامعة المستنصرية.

السيوطي، جلال الدين (١٩٧٧م). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

السيوطي، جلال الدين (١٩٨٥م). **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الأردن، الطبعة الاولى.

الشايب، أحمد (١٩٨٨م). **الأسلوب**، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثامنة.

- الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد (١٩٩٤م). شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية.
- الصالح، صبحي (١٩٨٣م). دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة العاشرة.
- الصّبّان، محمد بن علي (د.ت). حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعها شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، (د.ط)، (د.ت).
- الصعيد، عبد المتعال (١٩٧٤م). النحو الجديد، دار الفكر العربي، بيروت - لبنان.
- ضيف، شوقي (١٩٨٢م). تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة - مصر، الطبعة الثانية.
- ضيف، شوقي (١٩٨٦م). تيسير النحو، دار المعارف، القاهرة - مصر.
- الطحّان، ريمون (١٩٦٨م). الألسنية العربية، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى.
- عبابنة. يحيى عطية (٢٠٠٦م). تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الاردن، الطبعة الأولى.
- عبابنة، يحيى عطية (١٩٩٣م). أثر التحويلات الأسلوبية في تفسير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد: ١١.
- ابن عصفور، علي بن محمد (١٩٩٨م). المقرب، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (١٩٩١م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- العكبري، أبو البقاء (د.ت). التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (١٩٩٥م). الباب في العلل والبناء، تحقيق: غزي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، ودمشق - سوريا، الطبعة الأولى.
- عمارة، إسماعيل أحمد (٢٠٠٥م). نحو آفاق أفضل للعربية، دار وائل للنشر، عمان - الأردن.
- عمارة، خليل أحمد (١٩٨٤م). في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، عمان - الأردن، الطبعة الأولى.
- ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس (١٩٦٣م). الصحابي في فقه اللغة، تحقيق: مصطفى الشويحي، بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (١٩٨٠م). معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية.
- القرطبي، ابن مضاء (١٩٤٧م). الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر، القاهرة - مصر، (د.ط).
- كناعة، عبد الله (٢٠٠٧م). الصراع بين التراكيب النحوية دراسة (في كتاب سيبويه)، دار الكتاب الثقافي، إربد، الاردن، الطبعة الأولى.

لوشن، نور الهدى (د.ت). **مباحث في علم اللغة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية - مصر.

ابن مالك، جمال الدين محمد، (٢٠٠١م)، **شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

المبارك، مازن (١٩٨٥م). **نحو وعي لغوي**، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية.

المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (١٣٩٩هـ). **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلام، القاهرة - مصر، (د.ط.).

ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس. ١٩٧٢م، **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.

المخزومي، مهدي (١٩٦٤م). **في النحو العربي نقد وتوجيه**، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة الأولى.

المخزومي، مهدي (١٩٨٥م). **دراسات في النحو العربي قواعد وتطبيق**، الطبعة الثالثة.

مرعي، عبد القادر خليل (١٩٩٥م). **أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي**، مؤسسة رام للتكنولوجيا، عمان، الأردن.

مصطفى، إبراهيم (١٩٥٩م). **إحياء النحو**، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة - مصر. مكي بن أبي طالب (١٩٧٤م). **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: ياسين محمود السواحى، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق - سوريا.

مكي، ابن أبي طالب. (١٩٨١)، **الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحجها**، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (٢٠٠٥م). **لسان العرب**، دار صادر بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (١٩٧٢م). **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

النحاس، أبو جعفر أحمد (١٩٨٨م). **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غزي، عالم الكتب، مكتبة النهضة، الطبعة الثالثة.

نهر، هادي (١٩٨٧م). **التراكيب اللغوية في العربية**، مطبعة الإرشاد، بغداد - العراق. ابن هشام، جلال الدين ابن هشام (١٩٨٥م). **شرح اللّمْحة البدرية في علم العربية**، تحقيق وشرح وتعليق وتبويب: صلاح راوي، مطبعة حسان، الطبعة الثانية.

ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (١٩٧٩م). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة.

ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (١٩٩٩)، **مغني اللبيب عن كتب الأعراب**، تحقيق: بركات يوسف هبّود، دار الأرقم ابن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (١٩٩٩م). **شرح شذور الذهب**، شرح
وتعليق: محمد السعدي فرهود وآخرون، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر.
الورّاق، أبو الحسن محمد (٢٠٠٠م). **العلل في النحو**، تحقيق: مها مازن المبارك، دار
الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، دمشق - سوريا، الطبعة الاولى.
ابن يعيش، موفق الدين (د.ت). **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت - لبنان.